النظرية الاقتصادية

إعداد

أ.د. محمد كامل إبراهيم ريحان
أستاذ الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة – جامعة عين شمس

أ.د. محمد صلاح قنديل
أستاذ الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة – جامعة عين شمس

أ.د. محمد حسام السعدنى
أستاذ الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة – جامعة عين شمس

مراجعه

أ.د. شحاته السيد شحاته
أستاذ الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة – جامعة عين شمس

مراجعة تربوية
أ.د. يحيى عطية سليمان
أستاذ المناهج وطرق التدريس
تربية عين شمس

يناير 2009

حقوق النشر

اسم الكتاب : النظرية الاقتصادية

أسماء المؤلفون أ.د. محمد كامل ريحان
أ.د. محمد صلاح قنديل
أ.د. محمد حسام السعدنى
أ.د. شحاته السيد شحاته

رقم الإيداع : 99/16950
الترقيم الدولى ISPN : 977 – 5991 – 13 – T
الطبعة الثانية : 2009

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز التعليم المفتوح بكلية الزراعة – جامعة عين شمس ، ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب ، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه ، أو بأي طريقة ، سواء أكانت إليكترونية ، أو ميكانيكية ، أو بالتصوير ، أو بالتسجيل ، أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدما

مقدمة
الطبعة الثانية

يهدف هذا الكتاب إلى عرض لأهم موضوعات علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية وعناصرها، كما يهتم بتوضيح مجموعة من المفاهيم الاقتصادية الأساسية والأدوات التحليلية بطريقة علمية مبسطة تسمح بإرساء الفكر الأول في البناء الاقتصادي للطالب المبتدئ بالنسبة للدراسات الاقتصادية .

وفى ضوء ذلك تتناول الفصول الأولى شرحا مبسطاً مختصرا لمفاهيم النظرية الاقتصادية الجزئية يتناول موضوعات الطلب والعرض وتحديد الأسعار ثم شرحا لنظرية المنشاة وعمليات الإنتاج والتكاليف وتوازن المستهلك والأشكال الرئيسية للأسواق بداية من سوق التنافس الحر وحتى أسواق الاحتكار.

أما الفصول التالية فتتناول موضوعات أخرى في النظرية الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومي وعناصره وطرق قياسه، ثم التعرض لبعض المتغيرات الرئيسية الكلية مثل دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار والعوامل المحددة لكل منهما والدورات التجارية والاقتصاد الدولي وينتهي الكتاب ببعض الأمثلة والتمارين العملية بغرض المراجعة والتأكد وزيادة الفهم لأبنائنا الطلاب .

ويعتبر هذا الكتاب محصلة لجهود عديدة في تدريس مقررات النظرية الاقتصادية لطلاب السنوات الأولى في مختلف الجامعات العربية (وخاصة جامعة عين شمس) لسنوات طويلة.

والله من وراء القصد

(والله ولى التوفيق)

المؤلفون

الأهداف العامة للكتاب

يتوقع فى نهاية دراسة هذا المقرر أن يكون الطالب قادرا على أن :-

1- يعرف طبيعة علم الاقتصاد
2- يعرف المفاهيم الاقتصادية الأساسية
3- يفسر المشكلة الاقتصادية وعناصرها وأسبابها.
4- يستنتج علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.
5- يعرف نظرية العرض والعوامل المؤثرة فيه.
6- يحدد العوامل التي تحدد طلب المستهلك.
7- يقارن بين التصنيفات المتعددة للتكاليف.
8- يوضح العلاقة بين أنواع الإيرادات والعلاقة بين الإيرادات والتكاليف.
9- يعرف الأشكال الرئيسية للسوق.
10- يوضح طرق قياس الدخل القومي.
11- يوضح العلاقة بين الاستهلاك والدخل.
12- يحدد العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية المؤثرة على الاستهلاك.
13- يعرف الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه.
14- يفسر الأسباب التي أدت إلى ظهور المحددات الاقتصادية.
15- يعرف الاقتصاد الدولي وأهميته
16- يعرف التضخم ويفرق بين تضخم الطلب وتضخم التكاليف.

المحتـويات

الباب الأول : طبيعة علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية	1
تعريف علم الاقتصاد	1
فروع علم الاقتصاد	1
علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	3
المشكلة الاقتصادية	4
تذكر	6
أسئلة وأنشطة	7
الباب الثانـي: الطلب والعرض	8
وظائف الأسعار	8
الفصل الأول: نظرية الطلب	10
العوامل التى تحدد طلب المستهلك	10
توازن المستهلك" نظرية المنفعة"	12
المنفعة الكلية والمنفعة الحدية	13
توازن المستهلك : منحنيات السواء	14
خواص منحنيات الطلب	20
مرونة الطلب	21
منحنيات أنجل	24
اشتقاق دوال طلب السوق	26
تمارين على دالة الطلب	32
تذكر	33
أسئلة وأنشطة الباب الثانى (الفصل الأول)	34
الفصل الثانى: نظرية العرض	35
أولا: العرض الفردي (الجزئى) وعرض الصناعة (العرض الكلى)	36
ثانيا: خصائص جدول ومنحنى العرض	37
ثالثا: تغير الكمية المعروضة وتغير العرض	39
رابعا: العوامل المؤثرة فى العرض	40
خامسا: مرونة العرض	41
سادسا: العوامل المؤثرة فى مرونة العرض	42
سابعا: اشتقاق منحنى العرض من منحنى التكلفة الحدية	43
تذكر	45

أسئلة وأنشطة 46

الباب الثالث: نظرية المنشأة 47
أولا : التكامل والاستبدال بين عوامل الإنتاج 47
ثانيا: نسب التأليف بين عوامل الإنتاج 48
تكاليف الإنتاج 57
أولا: مفهوم تكاليف الإنتاج 57
ثانيا: تصنيف التكاليف 62
ثالثا: التكاليف من وجهة النظر الزمنية 63
رابعا: تكاليف الإنتاج فى الفترة الزمنية القصيرة 65
خامسا: تكاليف الإنتاج فى الفترة الزمنية الطويلة 73
الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية 75
إيرادات الإنتاج 78
أولا: تصنيف الإيرادات 78
ثانيا: العلاقة بين الإيراد الكلى و المتوسط والحدي 79
الإيرادات فى ظل المنافسة الكاملة 80
تذكر 82
أسئلة وأنشطة 83

الباب الرابع: الأسواق 84
مفهوم السوق 84
أشكال السوق 85
الأشكال الرئيسية للسوق 86
المنافسة التامة 87
المنافسة الاحتكارية 88
منافسة القلة 89
الاحتكار الكامل 91
منافسة المشترين الاحتكارية 91
أولا: عوائق دخول وحدات إنتاجية جديدة إلى الصناعة 93
ثانيا: صعوبة تكييف عناصر الإنتاج للاستخدامات الجديدة 95
تذكر 96
أسئلة وأنشطة 97

الباب الخامس: الاقتصاد الشامل 98
الناتج القومي والدخل القومي وطرق قياسة وتحديد مستواه 100

تعريف الدخل 100
طرق قياس الدخل القومى 100
القيمة المضافة 103
الاستثمار الصافى وتكوين رأس المال 104
الإنفاق الحكومي 106
تأثير التجار الخارجية 109
الدخل القومى الشخصى والدخل القومى القابل للتصرف 110
تحديد مستوى الدخل القومى 110
تذكر 114
أسئلة وأنشطة 116

الباب السادس : الدالة الاستهلاكية والإنفاق الاستهلاكي 117
الدخل والاستهلاك 117
بعض المفاهيم الخاصة بالدالة الاستهلاكية 120
الميل المتوسط للاستهلاك 120
الميل الحدي للاستهلاك 120
دالة الاستهلاك فى المدى الطويل 121
العوامل المؤثرة على الاستهلاك 124
العوامل الموضوعية 125
العوامل الذاتية 128
المضاعف للاستثمار 129
تذكر 131
أسئلة و أنشطة 133

الباب السابع: دالة الاستثمار 134
الاستثمار التلقائى والاستثمار التبعى 134
الاستثمار التلقائى 134
الاستثمار التبعى 136
الكفاءة الحدية لرأس المال 138
الكفاءة الحدية وسعر الفائدة 141
الدالة الطلبية الاستثمارية 143
مرونة الدالة الاستثمارية وعوامل انتقال الدالة الاستثمارية 144
عوامل انتقال الدالة الاستثمارية 147
مبدأ العجلة والإسراع 148
تذكر 150

أسئلة وأنشطة 153

الباب الثامن: الدورات الاقتصادية (التجارية) 154
مراحل الدورة الاقتصادية 154
أسباب ظهور الدورات الاقتصادية 155
التأثيرات الخارجية 157
تذكر 160
أسئلة وأنشطة 161

الباب التاسع: الاقتصاد الد ولى 162
نظرية التجارة الدولية 163
قانون الميزات المطلقة 163
قانون الميزات (النفقات) النسبية 164
ميزان المدفوعات 169
الميزان التجاري 171
الهيكل السلعي للصادرات والواردات 173
التوزيع الجغرافى لحصيلة الصادرات والمدفوعات عن الواردات 176
ميزان الخدمات والتحويلات 178
المعاملات الرأسمالية والمالية 179
تذكر 182
أسئلة وأنشطة 183

الباب العاشر: نظرية التضخم 184
تضخم الطلب 184
كيفية التحكم فى تضخم الطلب 189
التحليل الديناميكى لتضخم الطلب 189
تضخم التكاليف 191
التضخم الخليط (الطلب والتكاليف) 191
تضخم التعلية 192
تذكر 193
أسئلة وأنشطة 194
المراجع 195

محتويات الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	رقم الصفحة
1	المنفعة الكلية والمنفعة الحدية	14
2	منحنيات السواء	15
3	عرض المشروع أو المنتج	36
4	جدول عرض الصناعة للسلع عند مستويات سعرية معينة	37
5	يوضح قانون الغلة المتناقصة	54
6	العلاقة بين النفقات والإنتاج	66
7	العلاقة بين الكمية المنتجة وأنواع النفقات	69
8	العلاقة بين الكمية المباعة والإيراد	80
9	حساب الدخل القومي الحقيقي	103
10	حساب القيمة المضافة	103
11	الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي بالمليون جنية	105
12	الميل للاستهلاك (بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة)	118
13	الكفاءة الحدية لرأس المال لسلعة ورأسمالية معينة	139
14	سعر العرض وسعر الطلب والدافع للاستثمار	141
15	علاقة حجم الاستثمار بسعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال	142
16	عوامل انتقال الدالة الاستثمارية	148
17	إنتاج العامل الواحد خلال أسبوع واحد	163
18	إنتاج العامل الواحد من القمح و القماش خلال أسبوع	164
19	ملخص للتحصيلات والمدفوعات الجارية	170
20	نسبة تغطية المتحصلات للمدفوعات الجارية(%)	171
21	ميزان المدفوعات	172
22	التصنيف السلعي للصادرات حسب درجة التصنيع بالمليون دولار	174
23	التصنيف السلعي للواردات حسب درجة الاستخدام بالمليون دولار	175
24	التوزيع الجغرافي للمعاملات السلعية	177
25	ميزان المدفوعات بالمليون دولار لعامي 2000/99، 2001/2000	178
26	التحويلات بدون مقابل بالمليون دولار	179
27	المعاملات الرأسمالية والمالية بالمليون دولار	181

محتويات الأشكال

رقم الشكل	موضوع الشكل	رقم الصفحة
1	منحنى السواء محدب نحو نقطة الأصل	16
2	انتقال منحنى السواء	17
3	منحنيات السواء لا تتقاطع	18
4	ميل خط التوليفات الممكنة	25
5	منحنى الاستهلاك الدخلى	25
6	منحنى أنجل للسلعة (أ) ومنحى أنجل للسلعة (ب)	26
7	التحرك على منحنى الطلب	27
8	انتقال منحنى الطلب	28
9	منحنى عرض المشروع الأول	38
10	منحنى عرض المشروع الثاني	38
11	منحنى عرض المشروع الثالث	38
12	منحنى عرض الصناعة	39
13	اشتقاق منحنى العرض من منحنى التكاليف الحدية	44
14	منحنى الناتج المتساوي	51
15	مراحل الدالة الإنتاجية	58
16	سلوك النفقات الثابتة و النفقات المتغيرة والنفقات الكلية	68
17	منحنيات النفقات المتوسطة ومنحنى النفقة الحدية فى المدى القصير	70
18	متوسطات النفقات في المدى الطويل	74
19	الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية	75
20	اشتقاق منحني النفقة الحدية في المدى الطويل	77
21	الإيراد الكلى والإيراد الحدي في أسواق المنافسة الكاملة	81
22	حالة التوازن في أسواق الاحتكار التام	91
23	تحديد مستوى الدخل القومي باستخدام الطلب الكلى	111
24	تحديد مستوى الدخل القومي باستخدام الاستثمار والادخار	112
25	الميل للاستهلاك والميل للادخار	119
26	دالة الاستهلاك في المدى الطويل	122
27	الاستهلاك في المدى القصير و الطويل و الدورة الاقتصادية	123

28	استهلاك المدى الطويل و القصير وفقا لفرص الدخل المستديم	124
29	تأثير توزيع الدخل على الدالة الاستهلاكية	125
30	توزيع الدخل ومنحنى لورنز	126
31	الاستثمار التلقائي	135
32	الاستثمار التبعى	136
33	الدالة الطلبية الاستثمارية	143
34	انتقال الدالة الاستثمارية	147
35	مراحل الدورة الاقتصادية	154
36	ميزان المدفوعات	170
37	المعاملات السلعية	173
38	الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية	187

الباب الأول
طبيعة علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

تعريف علم الاقتصاد :

تعددت تعاريف علم الاقتصاد في تاريخ الفكر الاقتصادي حسب وجهة نظر كبار الاقتصاديين وأرائهم في المشاكل التي كانت تواجههم في الأزمنة والأماكن المختلفة. ففي منتصف القرن الثامن عشر تردد أن علم الاقتصاد يمكن أن يؤدي إلى زيادة الرخاء المادي وثروة الشعوب، وعلى هذا عرف ادم سميث علم الاقتصاد بأنه " العلم الذي يبحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها"

ويضيف جون ستيوراث ميل على التعريف السابق مبدأ توزيع الثروة بين الذين يقومون بإنتاجها، وعلى هذا فعلم الاقتصاد من وجهة نظر ستيوراث ميل هو "العلم الذي يبحث في إنتاج الثروة وتوزيعها بالطرق والوسائل العلمية " ويعاب على التعريفات السابقة استبعادها للخدمات كسلع اقتصادية.

ويعرف مارشال الذي قاد الفكر الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس سلوك الإنسان في حياته العادية فهو يبحث في كيفية حصول الفرد على دخله وكيفية إنفاقه لهذا الدخل.

ويظهر تاريخ الفكر الاقتصادي أن أهم الاقتصاديين المحدثين الذين اهتموا بتعريف علم الاقتصاد في كتاب "طبيعة علم الاقتصاد ومعناه" عام 1932 هو الأستاذ روينز، ويري روينز أن علم الاقتصاد يجب أن يدرس سلوك الإنسان حتى يمكن التوفيق بين الأهداف الإنسانية المتعددة والوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة، ويبدو من هذا التعريف أنه يهدف إلى توضيح المشكلة الاقتصادية التي نتناولها فيما بعد.

فروع علم الاقتصاد :

ينقسم علم الاقتصاد إلى قسمين واسعين هما :-

النظرية الاقتصادية	Economic Theory
والاقتصاد التطبيقي	Applied Economics

وتهتم النظرية الاقتصادية بسلوك الفرد ونشاطه الاستهلاكي والإنتاجي دون تحديد زمان أو مكان معينين أي إنها تهتم بالعموميات ، أما القسم التطبيقي من علم الاقتصاد فيهتم بنشاط الإنسان الإنتاجي والاستهلاكي الذي يمكن تحديده بزمان أو مكان أو مجال معين. ويمكن تقسيم علم الاقتصاد التطبيقي إلى فروع عديدة منها:

1- اقتصاديات المناطق **Regional Economics** مثل اقتصاديات مصر واقتصاديات الدول العربية.

2- اقتصاديات الزراعة و(الاقتصاد الزراعي) **Agricultural Economics** ويهتم بقطاع الزراعة.

3- اقتصاديات الصناعة **Economics of Industry** ويهتم بقطاع الصناعة.

4- اقتصاديات النقل **Economic of Transport** ويعالج مشكلات النقل على المستوي القومي أو الدولي.

ومما سبق تتضح أهمية النظرية الاقتصادية في كونها أساسا عاماً تعتمد عليه الفروع التطبيقية المختلفة لعلم الاقتصاد ويجب الإشارة إلى أن النظرية الاقتصادية هي موضوع هذه المحاضرات. ومن ناحية أخري فالنظرية الاقتصادية تتناول نشاط الإنسان الإنتاجي والاستهلاكي عند مستويات مختلفة ، فهي تهتم بهذا النشاط على مستوي الوحدة كالفرد أو المزرعة أو المصنع أو المتجر أو على مستوي المجتمع ككل مثل مجتمع المستهلكين في بلد معين أو مستوي الزراعة أو الصناعة أو التجارة.

وعلى هذا يمكن دراسة الإنتاج على مستوي الوحدة حيث تكون المشكلة هي كيفية تحديد الموارد اللازمة لإنتاج سلعة معينة على مستوي الزراعة مثلا أو على مستوي المصنع. أما على مستوي المجتمع ككل فالمشكلة هي تحديد الكميات والمقادير التي سيقوم المجتمع بإنتاجها من السلع والخدمات المتاحة، وكيف تتحدد مستويات أثمان هذه السلع والخدمات.

ومن هنا جري الاقتصاديون على تقسيم النظرية الاقتصادية إلى جزأين يسمي الأول بالنظرية الاقتصادية الجزئية **Micro Economic Theory** وتتناول مباحث هذا الجزء نشاط الوحدات الاقتصادية الفردية لمستهلكين أو منتجين فهي تهتم مثلا بالمشتري كفرد أو المنتج كزارع أو صانع اهتمامها بالمزرعة أو المصنع . أما الجزء الثاني فيسمي بالنظرية الكلية **Macro Economic**

Theory وهو الجزء من النظرية الذي يهتم بالمجتمع ككل بغض النظر عن الوحدات الاقتصادية المكونة لهذا النظام فالنظرية الكلية لا تهتم بسعر سلعة معينة على مستوي مستهلك أو منتج معين بل تهتم مثلا بالأرقام القياسية أو المستوي العام للأسعار.

ويمكن القول بصفة عامة أن النظرية الاقتصادية الجزئية تهتم بخصوصيات الظواهر الاقتصادية في حين تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بعموميات هذه الظواهر، ونحاول في هذا الجزء الأول من هذا الكتاب دراسة مبادئ النظرية الاقتصادية الجزئية ويتناول الجزء الثاني منه دراسة مبادئ النظرية الاقتصادية الكلية.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى :

يعتبر علم الاقتصاد فرعا من العلوم الاجتماعية الذي يهتم بدراسة نشاط الإنسان وعلاقته الاقتصادية بالأشياء المحيطة به وهو بهذا يتناول في كثير من الأحيان ظواهر لا يمكن تحديدها موضوعيا أو ماديا لصعوبة فصلها عن رغبات الإنسان وعقائده، أما العلوم الطبيعية من ناحية أخري فتتناول دراسة الظواهر الطبيعية وعلاقتها بعضها بالبعض الآخر مثل الكيمياء والجيولوجيا والطبيعة، وهذه المجموعات من العلوم الطبيعية تتناول علاقات سبل تحديدها موضوعيا وماديا وبالتالي يمكن قياسها، فيمكن على سبيل المثال تحديد كمية معينة من السماد التي تعطي كمية معينة من المحصول – مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العملية الإنتاجية، ويمكن أيضا تحديد درجة الحرارة المناسبة لإنتاج محصول معين.

وتشمل العلوم الاجتماعية فروعا عديدة مثل علم السكان وعلم المجتمع وعلم التاريخ وغيرها. وعلم الاقتصاد كعلم إنساني اجتماعي لا يمتد بالبحث إلى كل المشاكل الإنسانية، وإنما يقتصر على دراسة الإنسان من حيث كونه منتجا أو مستهلكا وبهذا يهتم هذا العلم بنشاط الإنسان الذي يبذله بغية إشباع حاجاته المتعددة والمتنوعة باستخدام الموارد المتاحة.

وعلم الاقتصاد يعتبر علما اجتماعيا بمعني أن الإنسان عادة يمارس نشاطه الإنتاجي والاستهلاكي كفرد من جماعة والمزرعة مثلا تضم عددا من العمال الزراعيين وتحتاج لكميات من البذور والسماد وبعض الآلات والمعدات حتى يمكنها أن تنتج محصولا ما، وهذه الأشياء يتعاون في إنتاجها عديد من المنتجين في مجالات مختلفة. وقلما نجد مشروعا إنتاجيا يقوم به فرد واحد بل عادة ما

يساهم أكثر من فرد في إنتاج المشروع الواحد. ومن هنا يقوم الفرد بنشاط اجتماعي من حيث انه يعتمد على غيره من الأفراد ويدخل معهم في علاقات من اجل إتمام ما يقوم به من إنتاج، ومن هنا اعتبر الاقتصاد علما اجتماعيا.

المشكلة الاقتصادية :

أن المشكلة الاقتصادية التي يهتم بدراستها علم الاقتصاد هي محاولة التوفيق بين ندرة الموارد وبين إشباع الرغبات الإنسانية. وللمشكلة الاقتصادية جوانب متعددة نجمل أهمها فيما يلي:

أ – تعدد الحاجات والرغبات وكذلك تعدد وسائل الإشباع :

فالإنسان يشعر بحاجات متباينة ومتعددة ومتجددة دائما ، فهو في حاجة إلى المأكل والملبس والمسكن والترفيه وتثقيف مهنته إلى أخر هذه الحاجات التي لا غني للإنسان عنها في حياته العادية . وبالإضافة إلى تعدد الحاجات والرغبات البشرية تتعدد وسائل إشباع هذه الحاجات والرغبات، وسيلة إشباع الجوع تترجم إلى سعي وراء الخبز واللحوم والخضر والفواكه وغيرها حيث يتبين أن وسائل الإشباع لنفس الرغبة تتعدد، وبعض وسائل الإشباع يتكامل كما أن بعض وسائل الإشباع تتنافس مثل اختلاف وسائل النقل من الدواب والمركبات والقطارات والطائرات ومن هنا يتبين تعدد وسائل الإشباع واختلافها وتكاملها وتنافسها وفقا للقدرات المتاحة للإنسان في الحصول على إشباع هذه الحاجات والرغبات.

ب– غالبية وسائل إشباع الحاجات والرغبات البشرية لا توفره الطبيعة بصورة مباشرة :

يندر أن تتوفر وسائل الإشباع بالصورة التي تشبع الحاجات والرغبات الإنسانية بصورة مباشرة، فالرمال التي يحتاجها الإنسان لعمليات البناء غالبا ما تحتاج لعمليات نقل من أماكن تواجدها إلى الأماكن التي يرغب الإنسان في إقامة مساكنه بها، والماء العذب قد يتوفر في بعض المناطق ولكن الماء النقي قد لا يتواجد على الإطلاق، وحيوانات النقل قد توجد بكثرة ولكن استخدامها لأغراض النقل يحتاج إلى استئناسها وتدريبها.

أي توجد حاجات ورغبات بشرية وتوجد وسائل محددة لإشباعها تعتمد على الموارد الطبيعية الموجودة بصورة خام تختلف عن الصورة المناسبة لكي تعتبر وسائل إشباع مما يحتم ضرورة تحويل هذا المورد إلى الصورة المطلوبة للاستخدام الآدمي وإشباع حاجاته ورغباته.

جـ- نـدرة المـوارد اللازمـة للحصـول علـى وسـائل إشـباع الحاجـات والرغبـات الإنسانية:

لا تقـف المشـكلة الاقتصـادية عنـد ضـرورة تحويـل المـوارد إلـى الوسـائل المطلوبة بل أن الذي يزيد من حدتها هو أن هذه الموارد تجود بها الطبيعة بدرجات متفاوتـة. فـالهواء يتـوفر فـي معظـم الأحـوال بالقـدر الكـافي لاحتياجـات الإنسـان وبالتالي يعتبر عادة موردا حرا، بينما لا يتواجد البترول وكثير من النعم الطبيعية بهذه الدرجة من الوفرة مما يثير مشكلة عدم امكان إشباع كل الحاجات والرغبات البشرية من هذه النعم.

والواقـع أن هـذه النـدرة **Scarcity** كانـت الصـفة التـي اسـتأثرت باهتمـام الاقتصـاديين وكلـك المحـاولات البشـرية المتعـددة المبذولـة مـن اجـل ابتكـار وسـائل جديدة لإشباع تعتمد على موارد اقل ندرة والبحث عن وسائل لكسر حده الندرة. ويزيد من حدة المشكلة الاقتصادية أن هذه الموارد لها استعمالات بديلة تتنافس عليها في نفس الوقت، فالأرض تلزم الإنسان لإقامة السكن اللازم وهي أيضا لازمة لزراعة احتياجاته من الأغذية والأنتجه البديلة التي تعتمد على المورد الواحد بحيث تؤدي ندرته إلى ضرورة المفاضلة والموازنة بين كل هذه الاستعمالات وإجابة كل منها إلى حد محدود، وفقا لقواعد رشيدة يتم وضعها بأسلوب علمي.

د- سعي الإنسان لتحقيق أقصي إشباع :

وفـى الواقـع فـإن الإنسـان لا يقتنـع عـادة بالمتـاح مـن هـذه المـوارد بـل أن احتياجاته منها في تزايد مستمر نتيجة لتزايد عدد السكان المضطرد وازدياد درجة تحضره وبالتالي ازدياد تطلعاته إلى مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية. لهذا نجد أن علم الاقتصاد يأخذ ببديهية أساسية تسعي إلى الحصول على اكبر قدر من الإشباع (من الموارد المتاحة) للحاجات والرغبات الإنسانية غير المحدودة والمتطورة والمتزايدة والتي يتولد بعضها من البعض مما يخلق ويجسم المشكلة الاقتصادية الساعية إلى محاولة إشباع اكبر قدر من الحاجات والرغبات الإنسانية عن طريق محاولة تخصيص الموارد **Allocation of Resources** المحدودة والمتاحة للإنسان على الاستعمالات المختلفة التي يمكن أن تستخدم فيها ، بحيث ييسر له هذا التخصص للحصول على اكبر قدر ممكن من الإشباع بأقل قدر من التكلفة ، مع مراعاة أن الزمن يلعب دورا أساسيا .

تذكر

- تقسم النظرية الاقتصادية (اقتصاد جزئي واقتصاد كلي).
- المشكلة الاقتصادية هي محاولة التوفيق بين ندرة الحاجات وإشباع الرغبات.

وأهم جوانب المشكلة الاقتصادية :

أ – تقدير الحاجات والرغبات وكذلك تقدير وسائل الإشباع.

ب– غالبية وسائل إشباع الحاجات البشرية لا توفرها الطبيعة بصورة مباشرة.

ج– ندرة الموارد اللازمة بالصورة الصالحة لإشباع الرغبات الإنسانية مباشرة.

د– الإنسان لا يقتنع بالمتاح من هذه الموارد بل أن احتياجاته منها في تزايد مستمر نتيجة لتزايد عدد السكان المضطرد وازدياد درجة التحضر وازدياد التطلعات إلى مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن تستخدم بحيث تحقق له اكبر قدر ممكن من الإشباع بأقل قدر من الجهد الإنساني .

أسئلة وأنشطة الباب الأول

1- عرف علم الاقتصاد ؟

2- اذكر فروع علم الاقتصاد ؟ وما اهتمام كل فرع منها ؟

3- اذكر علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى ؟

4- ما المقصود بالمشكلة الاقتصادية ، ثم بين جوانبها وأبعادها ؟

5- اجر النشاط التالي :

ارسم لوحة رمزية تبين علم الاقتصاد وموقعة الفريد بين العلوم الاجتماعية الأخرى موضحا مدي استفادة الإنسان من هذا العلم .

الباب الثاني
الطلب والعرض

أن دراسة الطلب والعرض تعتبر هامة للغاية في مجال علم الاقتصاد حيث أن لجهاز الثمن الأثر الرئيسي على توجيه الموارد وتخصيصها بين الاستعمالات البديلة لحل المشكلة الاقتصادية. ودراسة القيمة والثمن هي دراسة لجوهر علم الاقتصاد.

وتطلق كلمة الثمن على مقدار من النقود يدفع نظير الحصول على سلعة أو خدمة ما، والثمن في حد ذاته ما هو إلا تعبير نقدي عن قيمة المبادلة **Exchange Value** لسلعة أو خدمة ما بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى، ويتبين بوضوح أن قيمة السلعة أو الخدمة أو قدرتها على التبادل بسلعة أخرى تعتمد على قوي العرض والطلب، أي أن دراسة نظرية القيمة لا تهتم بأثمان السلع والخدمات في حد ذاتها ولكن تعني بالعلاقة بين أثمان السلع والخدمات المختلفة، بعكس نظرية النقود التي تعني أساسا بتفسير المستوي المطلق للأسعار وكذلك القوة الشرائية للنقود.

والملاحظ على الأسعار أو الأثمان أو القيم النقدية هو اتصاف الأسعار بالتقلب باستمرار كما توجد علاقات وثيقة بين الأسعار تربطها معا، والسبب الرئيسي الذي يعزي إليه تقلب الأسعار المستمر، هو أن قيم السلع والخدمات غير ثابتة عادة ولكنها عرضه للتغير المستمر نتيجة التغير الدائم في العوامل التي تؤثر في العرض والطلب أما العلاقات الوثيقة التي تربط بين الأسعار فهي ناتجة من أن النقود هي المعيار لكل القيم.

وظائف الأسعار :

تقوم الأسعار بدور هام في البنيان الاقتصادي للمجتمع سواء على المستوي الفردي أو المستوي العام، وعامة تقوم الأسعار بعدة وظائف أهمها ما يلي:

1- توجيه الأسعار للمستهلك في قراراته الخاصة بتوزيع إنفاقه على السلع والخدمات حيث أن توزيع الإنفاق أي الكمية المطلوبة من سلعة ما يتوقف عادة على الأسعار النسبية للسلع والخدمات، كما تؤثر الأسعار على توزيع السلع والخدمات بين مختلف المستهلكين من جهة أخرى.

2- توجه الأسعار استخدام الموارد الاقتصادية في الإنتاج وتتحقق هذه الوظيفة عن طريق تأثير الأسعار على توزيع عوامل الإنتاج بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة .

3- تقوم الأسعار بعملية الموازنة بين قوي العرض والطلب المحددين لقيمة المبادلة، كما إنها تسجل وتعكس التأثير الناتج من التغيرات التي تطرأ على التركيب الهيكلي للعرض والطلب.

4- تقوم الأسعار بوظيفة هامة أخرى هي توزيع الدخل بين أصحاب الموارد، وهذه الدخول تكون عادة في صور إيجار وأجور وأرباح وفوائد، من البديهي أن ارتفاع أسعار منتجات قطاع معين دون القطاعات الأخرى يؤدي إلى ارتفاع دخل هذا القطاع بالنسبة للقطاعات الأخرى أو بمعني أخر يؤدي إلى توزيع الدخل لصالحه.

ولقد اختلف الاقتصاديون في تفسيرهم للقيمة، فبينما فسر البعض قيمة السلع على إنها قيمة استعمالها، يري آخرون أنها قيمة مبادلتها، في حين أن البعض الأخر لجأ إلى عنصر العمل على أنه المحدد الوحيد لقيم السلع والخدمات، وأعطي فريق أخر وزنا كبيرا لتكاليف الإنتاج عند تفسيرهم لنظرية القيمة، ويرجع الفضل إلى الاقتصادي الإنجليزي الفريد مارشال في كتابه الشهير مبادئ الاقتصاد الذي نشر في عام 1890 في أن قيمة السلعة أو الخدمة أنها تتوقف على كل من المنفعة والتكلفة في نفس الوقت، فالإنسان على استعداد لدفع ثمن معين لشيء ما إذا كان هذا الشيء يشبع حاجة ملحة للفرد أو يعطي قدرا من المنفعة تتعادل مع الثمن، ومن ناحية أخرى فان الشيء يكون له قيمة بسبب تكلفته فإذا كانت تكلفة الإنتاج والجهد المبذول لإنتاج سلعة معينة كبيرا فان البائع لا يمكن أن يتخلي عن السلعة للمشتري إلا مقابل الحصول على قيمة أو ثمن مرتفع لهذه السلعة والعكس صحيح، والثمن والقيمة التي تحدد لسلعة معينة عند تبادلها بين المشتري وبين البائع إنما يحدد قيمتها التبادلية في هذه اللحظة بما يحقق نفع المستهلك ويغطي تكاليف المنتج.

أي أنه يشترك في تحديد قيمة السلعة إذن القوتان الرئيسيتان وهما المنفعة المستمدة من السلعة والتكلفة اللازمة لإنتاجها. ويطلق علم الاقتصاد على دافع النفع قوي الطلب وعلى التكلفة قوي العرض، ويكون بذلك الطلب والعرض هما القوتان اللتان تحددان القيمة .

الفصل الأول
نظرية الطلب Demand Theory

إن النشاط الاقتصادي هو ذلك النشاط الذي يقوم به الإنسان في محاولته لإشباع رغباته غير المحدودة عن طريق استخدامه لموارده المحدودة، أي أن رغبات المستهلك تلعب دورا رئيسيا في توجيه الأنشطة الاقتصادية في مجتمع ما، ويعبر الطلب على سلعة معينة عن رغبات أفراد هذا المجتمع، وهذا الأمر كذلك يعتبر أساسيا في وضع السياسة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات هذا بالإضافة إلى أن قياس الطلب والتعرف عليه يعطيان المخطط الاقتصادي بيانات لا غني عنها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة في مجال استهلاك وتسويق وتصدير واستيراد السلع والخدمات .

طلب المستهلك Consumer's Demand :

يقصد بذلك الكميات المختلفة من سلعة أو خدمة ما والتي يكون مستهلك ما راغبا وقادرا على شرائها بالأسعار المختلفة خلال فترة محددة من الزمن، وغالبا ما تكون العلاقة بين الكميات المطلوبة من السلعة وسعرها علاقة عكسية، أي بمعني أن ميل منحني الطلب يكون سالبا في معظم الأحيان.

الطلب الكلي ، طلب السوق Market Demand :

يقصد بذلك الكميات المختلفة من سلعة أو خدمة ما والتي يجد مجموعة من المستهلكين في سوق أنهم راغبون وقادرون على شرائها بالأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

العوامل التي تحدد طلب المستهلك :

Factors Affecting Consumer's Demand

إن تغيرات السعر تعبر عن العامل الرئيسي المؤثر على الكمية المطلوبة من سلعة معينة أي أنها تعبر عن التمدد أو الانكماش للطلب أو الانتقال على منحني الطلب **Expansion or Contraction of Demand** ولكن توجد عوامل أخرى تؤثر على الطلب غير السعر وفى هذه الحالات قد نقول أن الطلب زاد أو نقص لانتقال منحني الطلب **Shift in the demand curve** وهذه العوامل هي:

1- العادات والأنماط الاستهلاكية وتغيرات الأذواق والموديلات الحديثة ودرجة انتشار الموضات وكذلك درجة تفضيل المستهلكين للسلع والخدمات. كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في نسبة ما يرغب المستهلك في إنفاقه من دخله على سلعة أو خدمة ما. فمثلا ازدياد الطلب على شرب الشاي قد يؤدي إلى تناقص الطلب على البن أو انتشار موضة الشعر الطويل مثلا قد يزيد الطلب على أدوات تصفيف الشعر.

2- التغيرات الجوية والطقس تؤدي إلى تغير الطلب وموسميته مثال زيادة الطب صيفا على المشروبات المثلجة وشتاء على الكهرباء للتدفئة.

3- تغيرات السكان وأنماطهم وتراكيبهم السكانية (التركيب الجنسي والنوعي للسكان) لها تأثير كبير على الكميات المطلوبة والأنواع المطلوبة .

4- الاختلاف في الدخول للأفراد **Changes in real incomes** فأساسا تتوقف مقدرة أي فرد على إشباع رغباته على مقدار ما يحصل عليه من دخل، ومن البديهي انه إذا زاد دخل الفرد فانه يصبح قادرا على شراء وحدات أكثر من السلع والخدمات التي كان يشتريها أو يشتري سلعا وخدمات أخري لم يكن قادرا على شرائها من قبل.

5- اختلاف توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع لابد وان يؤدي إلى تغيرات في الأنماط الاستهلاكية وأحجام الطلب وبالتالي تغير الطلب على العديد من السلع وفقا لأنماط استهلاكها والفئات المستهلكة لها.

6- التغيرات في كمية النقود بالمجتمع **Changes in the amount of money** لابد لها تأثير كبير على الطلب كما هو الحال في حالات التضخم وكذلك حالات الكساد.

7- درجة توفر السلع البديلة **Substitute Goods** حيث يتأثر طلب المستهلك على سلعة معينة بمدي توفر السلع البديلة لها . كمثال الطلب على اللحوم الحمراء يتأثر بأصناف اللحوم الأخرى مثل لحوم الدواجن والأسماك.

8- الطلب المتولد عن بعض المناسبات الاجتماعية والمواسم الدينية مثل ازدياد الطلب على اللحوم في عيد الأضحى وعلى الأسماك والكحك في عيد الفطر، كما يزداد الطلب على الديوك الرومي والخمور في عيد الميلاد المجيد .

9- الظروف التجارية الخاصة بالسلعة موضع الاعتبار **Condition of Trade** حيث أن الطلب قد يزداد إذا ساد الاعتقاد بأن هناك ارتفاعا في الأسعار والعكس صحيح .

ويرتبط الطلب على سلعة أو خدمة ما بسعر هذه السلعة أو الخدمة، وتختلف هذه العلاقة بين السعر والطلب من مكان إلى أخر ومن زمان إلى أخر ومن سلعة لأخرى وتتغير الكميات المطلوبة من السلعة أو الخدمة التي يرغبها المستهلك تغيرا عكسيا مع تغيرات السعر لهذه السلعة خلال فترة زمنية معينة وهذا ما يسمي بقانون الطلب **Law of Demand**. ولكن توجد بعض الحالات التي يصاحب ارتفاع السعر زيادة الطلب، أي تصير العلاقة بين السعر والكمية علاقة طردية أو موجبة وذلك خلال فترة زمنية معينة. وقد حدد الدكتور **Robert Ghffen** الحالات التي يصاحب فيها ارتفاع السعر زيادة الطلب كما يلي:

1- العجز الشديد في المتوفر من سلعة وخدمة معينة أو الخوف من حدوث هذا العجز **A serious shortage is feared** في هذه الحالة يلجأ المستهلكون لشراء السلعة موضع الاعتبار والتوسع في مشترياتهم منها على الرغم من ارتفاع السعر.

2- إذا كان استخدام السلعة أو الخدمة يضفي وضعا اجتماعيا مميزا فان الأثرياء أو من يمتلكون المال سيتوسعون عادة في شراء هذه السلعة كلما ارتفاع سعرها (الطلب من اجل المظاهر).

3- في حالة السلع الدنيا(**Inferior goods**) كلما انخفض سعرها قل الطلب عليها.

4- قد يلجأ البعض إلى شراء بعض السلع والخدمات في حالة ارتفاع أسعارها نتيجة جهلهم بالأسعار.

5- إذا ارتفعت أسعار ضروريات الحياة بوجه عام فان المستهلك قد يخفض من إنفاقه على بعض السلع بينما يزيد إنفاقه على سلع معينة لها أهمية أكثر بالنسبة له، أي انه يزيد مشترياته بالرغم من ارتفاع الأسعار.

توازن المستهلك "نظرية المنفعة"

عندما يختار المستهلك سلعة معينة ويحدد الكمية التي سيطلبها منها فان الدافع لديه وراء ذلك يكون في المنفعة التي يتوقع الحصول عليها من استهلاكه لها، على اعتبار أن المنفعة تتمثل في الشعور النفسي الذي يتولد لدي الفرد بسبب استهلاكه للسلعة.

ولقد افترضت النظرية الاقتصادية أن المستهلك قادر على قياس هذا الشعور أي قادر على التعبير بالعدد على درجة المنفعة التي يحصل عليها من كل سلعة أو من تشكيله السلع التي يقع اختياره عليها. وبتعبير أخر أن المستهلك يستطيع أن يقارن المنافع التي يحصل عليها من كميات متفاوتة من السلعة على النحو التالي:

الكمية من السلعة (كجم)	درجة المنفعة (بالعدد)
1	5
2	10
3	20
4	25

فيقدر المستهلك انه سيحصل من 2 كجم من السلعة على منفعة اكبر بمرتين من المنفعة التي يحصل عليها من كجم واحد من السلعة ، وان المنفعة التي يحصل عليها من 4 كجم من السلعة تكبر المنفعة التي يحصل عليها من كجم واحد بمقدار 5 مرات. والمستهلك الرشيد هو الذي يرتب المنافع بالنسبة للسلع المختلفة ويسعي في النهاية إلى تحقيق اكبر منفعة ممكنة.

والتعبير الرياضي عن المنفعة التي يحققها المستهلك من الكميات المختلفة من السلع المختارة يتمثل في دالة المنفعة ويسعى المستهلك الرشيد إلى معظمة هذه الدالة.

فإذا افترضنا أن المستهلك سيحدد استهلاكه من ثلاث سلع هي أ ، ب، ج فان دالة المنفعة ستكون من الشكل

م = د (أ، ب، ج)

حيث تمثل (م) المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استخدامه كميات معينة من السلع الثلاثة أ، ب، ج .

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية Total and Marginal Utility :

لنفترض أن مشتريات المستهلك تنحصر في سلعة واحدة هي السلعة (أ) عندها تكون دالة المنفعة من الشكل م = د (أ) ، ولنفترض أيضا أن المستهلك قادر على تحديد مقدار المنفعة التي يمكنه الحصول عليها لدي استهلاكه كميات متتالية من السلعة وذلك كما هو موضح من الجدول التالي :

جدول رقم (1) : المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

الكمية المستهلكة (كجم)	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
صفر	صفر	–
1	10	10
2	25	15
3	35	10
4	43	8
5	45	2
6	45	صفر
7	42	3–

نلاحظ من الجدول السابق أن كمية المنفعة التي يحصل عليها المستهلك تتزايد في البداية مع تزايد الكمية المستهلكة من السلعة ولكن ليس بنفس النسبة، حيث يظهر التزايد بمعدل متناقص "قانون المنفعة المتناقصة" وبمجرد أن يصل المستهلك إلى درجة الإشباع تصل المنفعة الكلية إلى أقصي مستوي لها بين 5 و6 كجم، واستهلاك إيه كميات إضافية من السلعة بعد هذا المستوي يعرض المستهلك للضرر، وهنا تتناقص المنفعة الكلية.

فالمنفعة الكلية هي إذن تراكم المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من جراء استهلاك كميات متتالية من السلعة، وإذا عمدنا إلى حساب المنفعة الإضافية التي يحصل عليها المستهلك عند استهلاكه لكل وحدة إضافية من السلعة فإننا نحصل على ما يسمي بالمنفعة الحدية.

فالمنفعة الحدية هي مقدار الزيادة في المنفعة الكلية الناجمة عن زيادة الكمية المستهلكة بمقدار وحدة واحدة.

ويلاحظ أن المنفعة الحدية تتناقص إلى أن تنعدم عندما يصل المستهلك إلى درجة الإشباع وعندها تبلغ المنفعة الكلية أقصي مدي لها، واستمرار المستهلك بتناول كميات إضافية من السلعة يجعل المنفعة الحدية سالبة وعندها تتناقص المنفعة الكلية.

توازن المستهلك : منحنيات السواء

ذكرنا سابقا أن انتقادات كبيرة وجهت إلى نظرية المنفعة وتركزت حول الشك في قدرة المستهلك على قياس المنافع المتحصله من السلعة عدديا، مما دعا

أنصار النظرية إلى التراجع عن فكرة إمكانية قياس المنافع إلى إمكانية ترتيب المنافع، حيث اعتقدوا أن بإمكان المستهلك أن يرتب المنافع التي يحصل عليها من السلع دون حاجة إلى قياس هذه المنافع بالعدد، كأن يفضل المستهلك كيلو جراما من البرتقال على كيلو جرام من التفاح أو العكس دون أن يضطر هذا المستهلك إلى تقدير المنفعة التي يحصل عليها من كيلو جرام البرتقال أو من كيلو جرام التفاح، وتوصلوا من خلال ذلك إلى فكرة منحنيات السواء، ما هو منحني السواء وما هي خصائصه؟ ثم كيف يمكن أن يحقق المستهلك توازنه على أساس نظرية " منحنيات السواء" ؟

مفهوم منحني السواء وخصائصه :

اعتقد أصحاب هذه النظرية أن المستهلك لا يواجه، في الحقيقة، مشكلة اختيار بين وحدات السلع المختلفة التي يحتاجها، وإنما يواجه مشكلة الاختيار بين مجموعات تحتوي كل منها مزيجا سلعيا مختلفا عن الأخرى. فمثلا يقارن المستهلك بين مجموعات تحتوي على 2 كجم من البرتقال وكيلو جرام واحد من التفاح، وافترضوا أن المستهلك قادر على تحديد المجموعات التي تمنحه إشباعا متساويا وتلك التي تمنحه إشباعا اكبر أو اقل بالمقارنة. ولتوضيح ذلك نفترض لغرض التبسيط أن المستهلك يواجه مشكلة مجموعات متعددة من هاتين السلعتين تحتوي كل منها على مزيج من السلعتين بحيث تعطيه كل مجموعة نفس درجة الإشباع التي تعطيها المجموعة الأخرى. وذلك كما هو موضح في الجدول التالي الذي يسمي "جدول السواء" .

جدول رقم (2) : منحنيات السواء

المجموعات السلعية	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز
كمية التفاح (كجم)	6.8	4.9	3.5	2.6	1.9	1.4	1
كمية البرتقال (كجم)	1	2	3	4	5	6	7

ولو مثلنا البيانات التي يحتويها جدول السواء بحيث نضع على المحور الرأسي وحدات التفاح وعلى المحور الأفقي وحدات البرتقال لأمكننا الحصول على منحني تقع عليه النقاط الدالة على المجموعات السلعية يسمي "محني السواء" الذي تشير كل نقطة من نقاطه إلى مجموعة سلعية تتضمن مزيجا من السلعتين المذكورين لها نفس درجة الإشباع بالنسبة للنقاط الأخرى .

ويتميز منحني السواء بالخصائص التالية :

1- منحني السواء محدب نحو نقطة الأصل إلا في حالة السلع البديلة لبعضها البعض بشكل كامل عندها يأخذ منحني السواء نحو نقطة الأصل إلى أن المستهلك عندما يقارن بين الكمية التي سيحلها من السلعة الأولى محل كمية من السلعة الثانية ينظر إلى ما في حوزته من السلعة الأولى وإلى ما في حوزته من السلعة الثانية فإذا كانت الكمية التي في حوزته من السلعة الأولى كبيرة ومن السلع الثانية صغيرة عندئذ يقبل بالتخلي عن كمية اكبر من السلعة الأولى مقابل حصوله على وحدة واحدة من السلعة الأولى للحصول على وحدة واحدة من السلعة الثانية ذلك لان المنفعة الحدية للسلعة الأولى في البداية تكون قليلة بالمقارنة مع المنفعة الحدية للسلعة الثانية، وكلما تخلي عن كميات من السلعة الأولى وحصل على وحدات إضافية من السلعة الثانية تكبر المنفعة الحدية للسلعة الأولى وتقل المنفعة الحدية للسلعة الثانية.

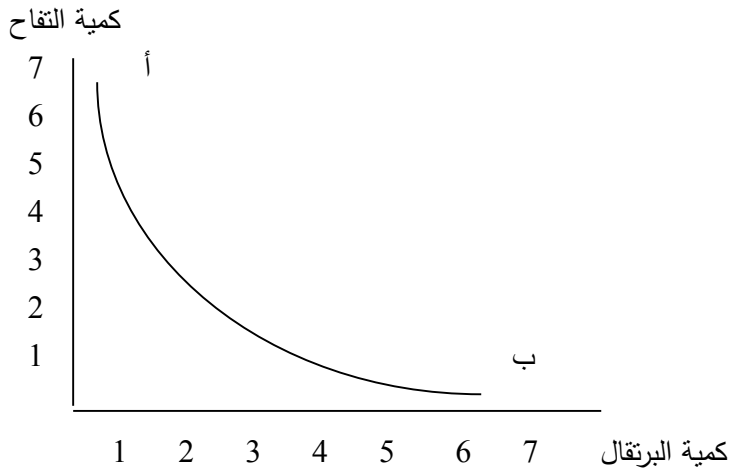

شكل رقم (1) منحني السواء محدب نحو نقطة الأصل

ويطلق على الكمية من السلعة التي يقبل المستهلك بالتخلي عنها مقابل حصوله على وحدة واحدة من سلعة أخرى بـ " المعدل الحدي للإحلال **Marginal Rate of Substitution** " فتحدب منحني السواء نحو نقطة الأصل سببه إذن تناقص المعدل الحدي للإحلال ففي الشكل التالي نجد أن المستهلك يقبل بالتخلي عن كمية من التفاح مقدارها 8 أ مقابل حصوله على

كمية من البرتقال مقدارها 8 ب محافظا على نفس الدرجة من الإشباع ، فالمعدل الحدي للإحلال يكون وفق ذلك مساويا 8 أ مع فرض ثبات 8 ب فان النسبة 8أ / 8ب ستكون متناقصة لان 8أ متناقصة وهكذا يكون المعدل الحدي للإحلال متناقصا .

وتجدر الإشارة إلى أن تناقص المعدل الحدي للإحلال لا يكون إلا في حالة السلع البديلة جزئيا، أما في حالة السلع البديلة بشكل كامل يكون المعدل الحدي للإحلال بينها ثابتا لان منحني السواء في هذه الحالة يأخذ شكل المستقيم، كما انه لا يوجد إحلال بين السلع المتكاملة.

2- إذا ضم شكل بياني أكثر من منحني سواء فان المنحني الذي يقع إلى اليمين يعطي دائما مستوي إشباع اكبر

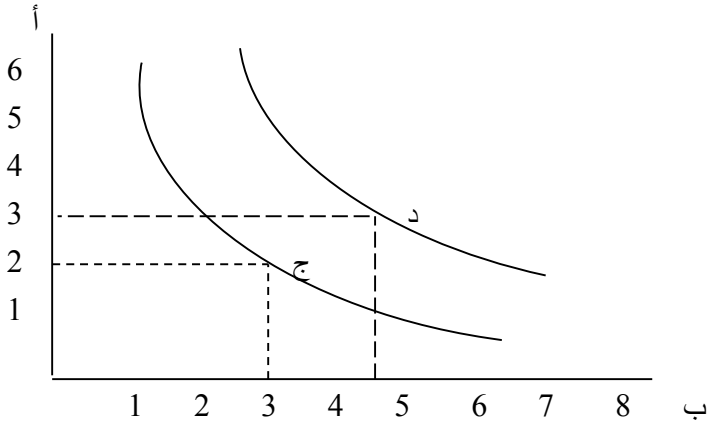

شكل رقم (2) انتقال منحني السواء

3- منحنيات السواء لا تتقاطع

يمكن بسهولة إثبات هذه الخاصية من الشكل رقم (3) حيث نفترض تقاطع المنحني ص مع المنحني ي في النقطة ن، فالنقطة ن الواقعة في نفس الوقت على المنحنيين تدل على درجة إشباع معينة، لنأخذ النقطة هـ الواقعة على المنحني ص، والنقطة و الواقعة على المنحني ي، النقطة هـ لها بالنسبة للنقطة ن نفس الدرجة من الإشباع لأنهما تقعان على المنحني ص، والنقطة و بالنسبة للنقطة ن فلهما نفس الدرجة من الإشباع لانهما تقعان أيضا على المنحني ي، ولكن يتضح من الشكل أن للنقطة و الواقعة على المنحني ي درجة إشباع اكبر

من النقطة هـ الواقعة على المنحني ص، ولكن طالما أن كلا منهما لها درجة إشباع متساوية لدرجة إشباع النقطة ن. ولكي تتساوي درجة الإشباع لكل منهما فينبغي أن ينطبقا على بعضهما البعض، وهكذا يمكن أن نصل إلى نفس النتيجة إذا قارنا بين نقطتين اخرتين كالنقطتين (ز) و(ح) ، وكما لا يمكن أن تقاطع منحنيات السواء ، ك > ل يمكن أن يكون منحني السواء متعرجا ويمكن البرهان على ذلك بسهولة أيضا .

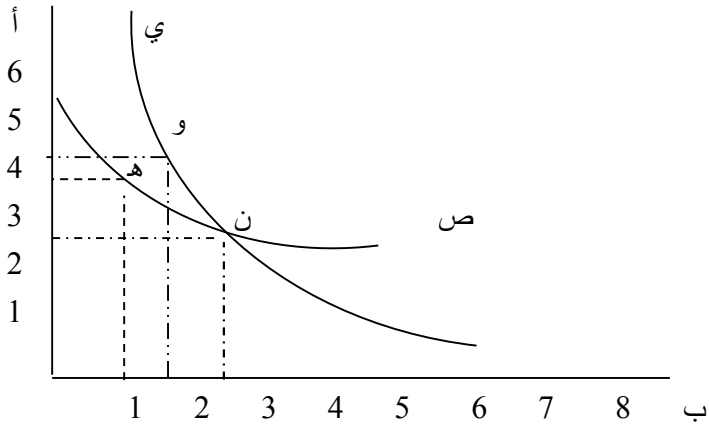

شكل رقم (3) منحنيات السواء لا تتقاطع

معظمة منفعة المستهلك في حدود دخله :

تفترض النظرية الاقتصادية أن أساس الطلب على السلع والخدمات هو المستهلك الفردي وهذا المستهلك يتسم بالتالي بالرشد الاقتصادي أي انه يبغي معظمة منفعته من استهلاك السلع والخدمات في حدود دخله

أي تحديد الكميات q_1 , q_2 اللذان يجعلان دالة المنفعة $V= F(q_1 , q_2)$ تأخذ اكبر قيمة ممكنة بشرط ألا يتجاوز ذلك دخله أي يتحقق قيد الدخل أو الميزانية $\mathbf{Y = p_1q_1+p_2q_2}$ وذلك بفرض ثبات سعري السلعتين p_1 ، p_2 وثبات الدخل أو ميزانية الإنفاق (**Y**) ، بافتراض أن المستهلك ينفق دخله على السلعتين (q_2, q_1) وباستخدام معامل لاجرانج (**λ**) فان التعظيم المشروط لدالة المنفعة يكون كما يلي :

$$V = F(q_1 , q_2) + \lambda (Y - p_1q_1 - p_2q_2) \qquad (1)$$

وبإيجاد التفاضلات الجزئية للمعادلة السابقة بالنسبة (λ و q_1 و q_2) ومساواتها بالصفر يمكن استخراج الشرط الأول

$$dV/dq_1 = F_1 - \lambda p_1 = 0 \qquad (2)$$

$$dV/dq_2 = F_2 - \lambda p_2 = 0 \qquad (3)$$

$$dV/\lambda = Y - p_1q_1 - p_2q_2 = 0 \qquad (4)$$

ومن المعادلة (2 ، 3) فان :

$$F_1 = \lambda p_1$$

$$F_2 = \lambda p_2$$

$$F_1 / F_2 = p_1 / p_2$$

ويعني هذا الجزء المشتق من شرط المعظمة الأول انه لكي يمعظم المستهلك منفعته من السلعتين (q_1 ، q_2) فلابد أن تكون النسبة بين المنفعتين الحديتين للسلعتين موضع الاعتبار مساوية للنسبة بين سعريهما ، وحيث أن النسبة بين المنفعتين ليست سوي المعدل الحدي للاستبدال **Marginal rate of substitution** فان شرط المعظمة السابق يعني انه عند نقطة التوازن لابد أن يكون المعدل الحدي للاستبدال مساوياً للنسبة بين سعري السلعتين التي هي ميل خط السعر أو خط الدخل ويمكن كتابه شرط المعظمة السابق في الصورة التالية:

$$F_1/p_1 = F_2/p_2$$

أن شرط المعظمة الأول يفترض تساوي المنفعة الحدية للوحدة النقدية لكل من السلع موضع الاعتبار، وإلا لكان من مصلحة المستهلك إعادة توزيع إنفاقه للحصول على المزيد من احدي السلعتين مقابل إنقاص ما يحتفظ به من السلعة الأخرى ، أما الشرط الثاني لتعظيم المنفعة المشتق من إيجاد المشتقات التفاضلية الثابتة لمعادلة معامل لاجرانج بالنسبة لـ λ ، q_1 ، q_2 ووضعهما في صورة المحدد التالي :

$$\begin{vmatrix} F_{11} & F_{12} & P_1 \\ F_{21} & F_{22} & p_2 \\ P_1 & P_2 & 0 \end{vmatrix} > 0$$

وهذا يعني أن منحنيات السواء محدبه تجاه نقطة الأصل

خواص منحنيات الطلب :

لدوال الطلب خصائص عديدة أهمها ثلاث خصائص هي :

1- الطلب على سلعة ما هو دالة وحيدة القيمة في الأسعار والدخل[1]، وهذه الخاصية مترتبة في الواقع على كون منحنيات السواء منحنيات محدبة تجاه نقطة الأصل، وبالتالي فان هناك قيمة عظمي واحدة للمنفعة (مستوي معين من المنفعة) وبالتالي توليفة واحدة من السلعتين تناظر مستوي معين للدخل والأسعار.

2- دوال الطلب على سلعة ما هي دوال متجانسة **Homogenous Function** من الدرجة الصفرية في الأسعار والدخل. معني ذلك انه لو تغير الدخل بنسبة معينة وتغيرت أسعار جميع السلع بنفس النسبة فان الكمية المطلوبة من السلعة تظل كما هي بلا تغير وتحقق للمستهلك تعظيم منفعته الكلية ، ومعني هذه النتيجة من الناحية الاقتصادية هو عدم خضوع المستهلك لظاهرة الخداع النقدي **Money Illusion** .

ويمكن إثبات أن شروط تعظيم المنفعة تظل كما هي إذا تغيرت جميع الأسعار وتغير الدخل بنفس نسبة التغير السعري ، أي أنه إذا تغير الدخل بنسبة **(K)** وتغيرت الأسعار أيضا بنفس النسبة ، في حالة استخدام المستهلك للسلعتين **(q_2 , q_1)** ويصبح قيد الدخل كما يلي :

$$kY - kp_1q_1 - kp_2q_2 = 0$$

ولتعظيم المنفعة تكتب معادلة معامل لاجرانج كما يلي :

$$V = F(q_1, q_2) + \lambda(kY - kp_1q_1 - kp_2q_2)$$

وبإيجاد المشتقات التفاضلية الجزئية بالنسبة لـ **(q_1 , q_2 , λ)**

$$dV/dq_1 = F_1 - \lambda k p_1 = 0$$

$$dV/dq_2 = F_2 - \lambda k p_2 = 0$$

$$dV/d\lambda = kY - kp_1q_1 - kp_2q_2 = 0$$

ومن ثم فان : $F_1 / F_2 = \lambda kp_1 / \lambda kp_2 = p_1 / p_2$

---

[1] A single – valued function

وهو نفس شرط المعظمة الأول السابق ذكره

ولبيان الشرط الثاني للمعظمة بإيجاد المشتقات التفاضلية الجزئية الثانية لمعادلة معامل لاجرانج نحصل على المحدد التالي :

$$\begin{vmatrix} F_{11} & F_{12} & kP_1 \\ F_{21} & F_{22} & kP_2 \\ kP_1 & kP_2 & 0 \end{vmatrix} > 0$$

وبقسمة العمود الأخير والصف الأخير على **(k)** وضرب المحدد في **(k^2)** لتظل قيمته ثابتة يأخذ الشرط الصورة التالية :

$$k^2 \begin{vmatrix} F_{11} & F_{12} & P_1 \\ F_{21} & F_{22} & p_2 \\ P_1 & P_2 & 0 \end{vmatrix} > 0$$

وحيث أن **(k^2)** موجبة فان هذا الشرط يتطلب أن يكون هذا المحدد موجب أيضا وهو نفس الشرط الثاني لتعظيم المنفعة السابق ذكره ، وبهذا يمكننا إثبات أن دالة الطلب دالة متجانسة من الدرجة صفر في الدخل والأسعار.

3- مجموع المرونات السعرية والعبورية والدخلية يساوي صفر وهذه الخاصية مترتبة على كون منحنيات الطلب متجانسة من الدرجة صفر.

مرونة الطلب Demand Elasticity

تعتبر المرونة مقياس لربط التغيرات النسبية في العوامل التابعة والمستقلة لأي دالة من الدوال ، ويمكن تعريف المرونة بأنها التغير النسبي في المتغير **(Y)** نتيجة التغير النسبي في المتغير المستقل **(X)** عند نقطة معينة. فمرونة النقطة :

$$E = \frac{\Delta Y / Y}{\Delta X / X} = \frac{\Delta Y}{\Delta X} \times \frac{X}{Y}$$

والمرونة في هذه الحالة ما هي إلا ميل الدالة عند نقطة معينة مضروبا في النسبة بين **(Y, X)**:

$$E = \frac{\Delta Y}{\Delta X} \times \frac{X}{Y}$$

حيث أن التفاضل **ΔY/ ΔX** هو ميل الدالة وجري العرف في تحليل الطلب على أن يعتبر السعر المتغير المستقل والكمية المتغير التابع وعلى ذلك فمرونة الطلب بالنسبة للسعر هي :

$$EP = \frac{\Delta q}{\Delta p} \times \frac{p}{q}$$

حيث : الكمية = q السعر = p

ويجب أن نلاحظ أن مرونة الطلب في اغلب الأحيان ذات إشارة سالبة وذلك نتيجة للعلاقة العكسية في منحني الطلب بين السعر والكمية .

أما مرونة الطلب بالنسبة للدخل **Income elasticity** المرونة الدخلية فهي تعبر عن مدي استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في الدخل، هذا بافتراض أن السعر والعوامل الأخرى المؤثرة على الطب ثابتة لا تتغير ، وعلى ذلك فالمرونة:

$$EY = \frac{\Delta q}{\Delta Y} \times \frac{Y}{q}$$

حيث تعبر Y عن مستوي الدخل

فإذا كانت مرونة الطلب بالنسبة للدخل اكبر من الواحد فان السلعة في هذه الحالة تعتبر سلعة كمالية، وإذا كانت المرونة الدخلية اقل من الواحد الصحيح فالسلعة ضرورية أي لا تتأثر الكمية المطلوبة منها بالتغير في السعر بنفس النسبة ويكون استجابة الكمية للتغير في السعر اقل نظرا لضروراتها . وهناك بعض السلع ذات مرونة سالبة بالنسبة للدخل وهذه السلع يطلق عليها السلع الدنيا **Inferior Goods** أي أن زيادة الدخل تؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها .

وتعبر مرونة الطلب لسلعة معينة بالنسبة لأسعار السلع الأخرى عن المرونة العبورية **Cross-elasticity** وهي تعبر عن مدي التقارب والتباعد بين هذه السلع . ويعبر عن المرونة العبورية كما يلي :

$$E_{A,B} = \frac{\Delta q_A}{\Delta P_B} \times \frac{P_B}{q_A}$$

حيث : q_A = كمية السلعة A ، P_B = سعر السلعة B

وإذا كانت ($E_{A,B}$) موجبة ، أي أن الزيادة في سعر السلعة (B) أدت إلى ازدياد الكمية المطلوبة من السلعة (A) فان السلعتان موضع الاعتبار تعتبر سلعتان استبداليتان ، بينما إذا كانت ($E_{A,B}$) سالبة فان ذلك يعني أن الزيادة في سعر السلعة (B) أدت إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة (A) فان السلعتان تعتبر سلعتان تكامليتان، أما إذا كانت ($E_{A,B}$) تساوي الصفر فان السلعتين (A,B) تعتبران سلعتان محايدتان، أي ليس لأي منهم تأثير على الأخرى.

العوامل المؤثرة على مرونة الطلب بالنسبة للسعر :

أهم العوامل المؤثرة على مرونة الطلب ما يلي :

1- عدد الاستعمالات المختلفة للسلعة، فالسلعة ذات الاستعمالات الكثيرة عادة ما يكون طلبها مرنا.

2- عدد السلع البديلة، فكلما ازداد عدد هذه السلع كلما كان الطلب على السلعة مرنا.

3- الأهمية النسبية للإنفاق على السلعة في دخل المستهلك فكلما ازدادت الأهمية النسبية للإنفاق على السلعة تميزت بمرونة طلب مرتفعة وهذا يفسر أن الطلب على سلعة معينة ذو مرونة منخفضة بالنسبة للمستهلكين ذو الدخل المرتفع إذا قورن بطلب المستهلكين ذوي الدخل المنخفض.

ويمكن القول بان الطلب غير مرن بالنسبة للضروريات كذلك بالنسبة للكماليات التي لا تمثل جزءا كبيرا من دخل المستهلك ذو الدخل المرتفع ، كما أن الطلب الفردي غير مرن عند أسعار منخفضة وتزداد مرونة هذا الطلب بارتفاع الأسعار .

وتتوقف قيمة مرونة الطلب العام أو طلب السوق على تفاوت الدخل بين المستهلكين فكلما ازداد التفاوت في الدخل بين المستهلكين فان انخفاض السعر يؤدي إلى استهلاك السلعة بمستهلكين جدد من طبقات دخل مختلفة وهذا من الطبيعي أن يؤدي إلى زيادة مرونة الطلب والعكس صحيح ، فكلما تقارب المستهلكون في دخلهم كلما كان تأثير التغير السعري ضئيلا على الكمية المطلوبة وبالتالي فان الطلب في هذه الحالة يميل لان يكون غير مرن .

منحنيات انجل Engel Curves :

يبين منحني انجل لسلعة ما مختلف الكميات من هذه السلعة التي يقبل المستهلك على شرائها باختلاف مستوياته الدخلية مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى على حالها دون تغيير، وبعبارة أخرى فان منحني انجل يبين العلاقة بين الكميات التي يشتريها المستهلك من السلعة ومستويات الدخل المختلفة لذلك المستهلك بفرض بقاء أذواق المستهلك وسعر السلعة وأسعار السلع البديلة والمكملة الأخرى على حالها دون تغيير، ولاستنباط منحني انجل للسلعتين (أ)، (ب) يلزم أن نفترض بقاء سعري (أ)، (ب) ثابتين كما يلزم افتراض ثبات أذواق المستهلك وعلى ذلك فبفرض بقاء سعري (أ)، (ب) ثابتين عند ($س_أ$)، ($س_ب$) فان ازدياد الدخل من ($د_1$) إلى ($د_2$) سيصحبه بالتالي انتقال خط التوليفات الممكنة موازيا لنفسه وذلك لعدم تغيير الميل حيث أن ($س_أ$)، ($س_ب$) بقيا دون تغيير ويمكن توضيح ذلك من المثال التالي لخط التوليفات الممكنة حيث كان: ($د_1$= 100) ، ($س_أ$ = 2) ، ($س_ب$ = 1) وكان

100 = 2 أ + ب

وكان ميل خط التوليفات الممكنة ($س_أ/س_ب$= −2)

ولنفرض أن دخل المستهلك ازداد من ($د_1$ = 100) إلى ($د_2$= 150 جنيه)، وعليه فان خط التوليفات الممكنة يمكن في هذه الحالة صياغته في الصورة :

150 = 2 أ + ب

ويكون ميل خط التوليفات الممكنة هو ($س_أ/س_ب$= −2)

أما إذا ازداد دخل المستهلك من ($د_2$ = 150) إلى ($د_3$= 200جنيه)، فان خط التوليفات الممكنة يمكن صياغته في الصورة :

200 = 2 أ + ب

ويكون ميل خط التوليفات الممكنة ($س_أ/س_ب$= −2)

ويبين شكل رقم (4) هذه الحقيقة وكيفية انتقال خطوط التوليفات الممكنة في كل حالة عندما يزداد الدخل . وبجمع كل من شكل (4) ومنحنيات الإشباع المتماثل في شكل واحد يمكن الحصول على نقط التوازن الخاصة بالمستهلك .

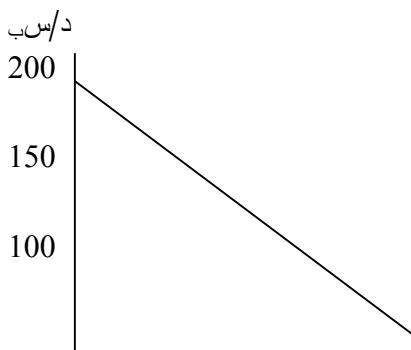

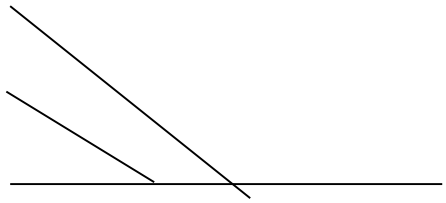

هذا وعندما يزداد دخل المستهلك (شكل 5) وذلك لعدم تغيير ميل خط التوليفات الممكنة حيث بقي (سأ) ، (سب) دون تغيير، هذا ويكون الخط الذي يمر بنقط تماس خطوط التوليفات الممكنة والذي يمكن الحصول عليها بتغيير دخل المستهلك مع منحنيات الإشباع المتماثل بمنحني الاستهلاك الدخلى، وبالإضافة إلى هذا يمكننا الحصول على بيانات تمثل تغيير الكميات المشتراة من (أ) ، (ب) مع تغيير الدخل .

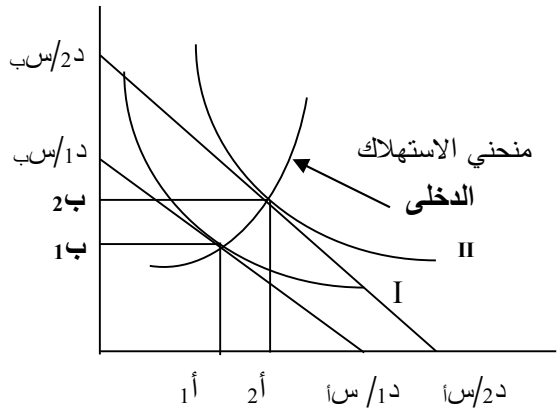

شكل رقم (5) منحني الاستهلاك الدخلى

فبالنسبة للسلعة (أ) مثلا يمكن الحصول من شكل (5) على نقطتين (د1، أ1) ، (د2، أ2)، وكذا بالنسبة للسلعة (ب) يمكن الحصول على نقطتين هما (د1، ب1)، (د2، ب2) وبالحصول على مزيد من هذه النقط وتوقيعها بيانيا يمكن اشتقاق ما يسمي بمحني انجل للسلعة (أ) وكذا منحني انجل للسلعة (ب) كما هو موضح بشكل (6)

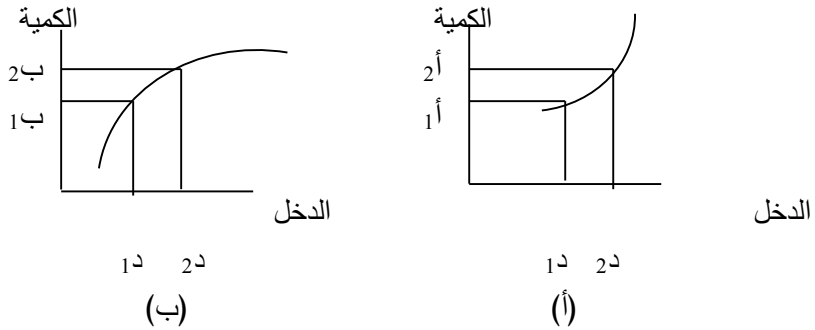

شكل رقم (6): منحني انجل للسلعة (أ) ومنحني انجل للسلعة (ب)

اشتقاق دوال طلب السوق :

باستعراض النظريات سالفة الذكر أمكن اشتقاق منحنيات الطلب الفردية كما بينا كيفية اشتقاق منحنيات طلب السوق من منحنيات الطلب الفردية وفى هذا الجزء نتناول مناقشة منحنيات طلب السوق بالتفصيل مع بيان كيفية تمييزها عن بعضها البعض في استجابتها للتغيرات السعرية والدخلية . فدالة طلب السوق تبين مختلف كميات السلعة التي يقبل المستهلكون على شرائها لكل وحدة زمنية مع مختلف المستويات السعرية للسلعة بفرض ثبات باقي المتغيرات الأخرى على حالها دون تغيير، وبعبارة أخرى تتوقف الكميات التي يشتريها المستهلكون من سلعة ما لكل وحدة زمنية على عدة عوامل أهمها :

1- سعر السلعة
2- أذواق المستهلكين
3- عدد المستهلكين
4- دخول المستهلكين
5- أسعار السلع البديلة والمكملة للسلعة موضع الاعتبار .

وتتغير الكمية المشتراة من أيه سلعة مع سعرها عكسيا في العادة وعليه فكلما ارتفعت الأسعار كلما تضاءلت الكمية التي يقبل المستهلكون على شرائها والعكس صحيح وذلك بفرض بقاء غير ذلك من المتغيرات ثابتة دون تغيير، ولهذا السبب فان منحني الطلب يبدو منحدرا من أعلى إلى أسفل أي أن منحني الطلب عادة ما يكون سالب الميل نتيجة للعلاقة العكسية التي تربط الكمية المطلوبة

بالسعر ومن ناحية أخرى فان منحني الطلب لابد وان يعرف بالإشارة إلى فترة زمنية معينة إذ لا معني لدالة الطلب إذا لم تعرف في خلال فترة زمنية معينة .

انتقال دالة الطلب مقارنا بالتحرك على منحني طلب معين :

لابد وأن نوضح تماما الفرق بين التحرك على منحني طلب معين وانتقال ذلك المنحني ، فالحركة على دالة طلبية معينة أن هو إلا تغير في الكمية المطلوبة نتيجة لتغير سعر السلعة مع بقاء كافة العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب على حالها دون تغير ، ففي شكل (7) أدي انخفاض سعر السلعة (أ) من ($س_1$) إلى ($س_2$) إلى زيادة الكمية المشتراة من ($أ_1$) إلى ($أ_2$) وهو تغير انتساب الكمية المشتراة نتيجة لتغير السعر لنفس منحني الطلب (ط ط) .

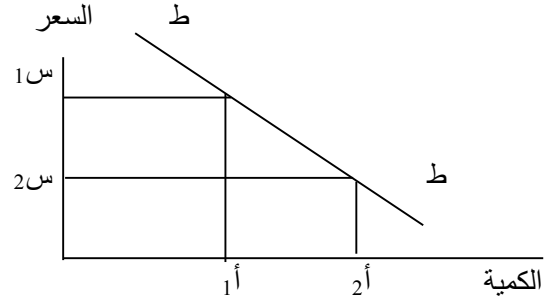

شكل (7) : التغير في الطلب (التحرك على منحني الطلب)

أما إذا تغيرت الظروف التي اعتبرناها ثابتة في المثال الأسبق – كمتوسط دخول المستهلكين أو أذواقهم أو أسعار السلع البديلة مثلا فان منحني الطلب سينتقل بأكمله إلى موقع أخر غير الذي كان يشغله قبل تغير هذه الظروف ففي شكل (8) فان ارتفاع دخول المستهلكين سيؤدي إلى انتقال منحني الطلب بأكمله من (ط ط) إلى ($ط_1$ $ط_1$) مثلا ، وكذا الحال لو تغير أذواق المستهلكين بكيفية ترتب عليها زيادة اشتهائهم لهذه السلعة ، أما إذا ما انخفضت أسعار السلع البديلة مثلا فان (ط ط) ينتقل بأكمله إلى اليسار إلى ($ط_2$ $ط_2$)

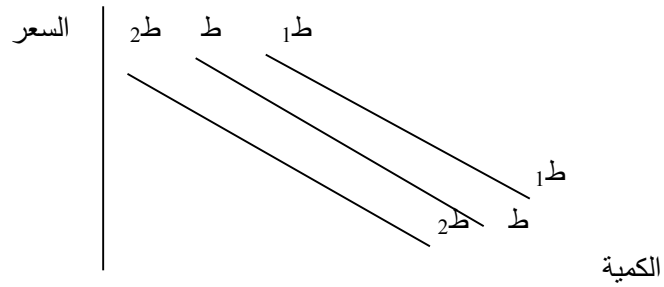

شكل رقم (8) : انتقال منحني الطلب

استخراج مرونة الطلب من الدوال الطلبية :

يمكن استخراج مرونة الطلب سواء كانت مرونة سعرية أو مرونة عبورية أو مرونة دخلية بالاستعانة بالدوال الطلبية وتتوقف طريقة الاستخراج على طبيعة النموذج الإحصائي للدالة الطلبية ذاتها، وفيما يلي أمثلة لتوضيح ذلك:

مثال :

إذا فرض أن الدالة التالية تمثل الدالة الطلبية على سلعة ما ، فالمطلوب استخدام هذه الدالة في التعرف على كل من المرونة السعرية والدخلية والعبورية، بافتراض أن:

$ك_{أ} = 20$ ، $س_{أ} = 4$ ، $س_{ب} = 6$ ، $د = 100$

$ك_{أهـ} = -2 - 0.5\ س_{أهـ} + 1.5\ س_{ب\ هـ} + 1\ د_{هـ}$

حيث :

$ك_{أهـ}$ = تعبر عن القيمة التقديرية للكمية المطلوبة من السلعة (أ) في المشاهدة هـ

$س_{أهـ}$ = سعر السلعة (أ) في المشاهدة هـ

$س_{ب\ هـ}$ = سعر السلعة (ب) في المشاهدة هـ

$د_{هـ}$ = دخل المستهلك في المشاهدة هـ

الحل:

1- المرونة السعرية :

$$\therefore \text{المرونة السعرية للسلعة (أ)} = \frac{\text{د ك}_{أ}}{\text{د س}_{أ}} \times \frac{\text{س}_{أ}}{\text{ك}_{أ}}$$

∴ يستلزم الأمر استخراج المشتقة التفاضلية الجزئية للدالة الطلبية بالنسبة لسعر السلعة (أ) وذلك كالأتي :

$$\frac{\text{د ك}_{\text{أ}}}{\text{د س}_{\text{أ}}} = -0.5$$

وبالتالي تكون م س أ $= -0.5 \times \frac{\text{س}_{\text{أ}}}{\text{ك}_{\text{أ}}} = -0.5 \times \frac{4}{20} = \frac{-2}{20} = -0.1$

∴ الطلب في هذه الحالة طلب غير مرن

2- المرونة العبورية :

∵ المرونة العبورية بين السلعتين (أ، ب) $= \frac{\text{د ك}_{\text{أ}}}{\text{د س}_{\text{ب}}} \times \frac{\text{س}_{\text{ب}}}{\text{ك}_{\text{أ}}}$

∴ يستلزم الأمر استخراج المشتقة التفاضلية الأولى للدالة بالنسبة لسعر السلعة (ب) وذلك كالأتي :

$$\frac{\text{د ك}_{\text{أ}}}{\text{د س}_{\text{ب}}} = 1.5$$

∴ م ع $= 1.5 \times \frac{\text{س}_{\text{ب}}}{\text{ك}_{\text{أ}}} = 1.5 \times \frac{6}{20} = \frac{9}{20} = 0.45$ طلب غير مرن

ويتضح من العلاقة السابقة بالإضافة إلى أن الطلب غير مرن عبوريا بين السلعتين فإن السلعة (ب) تعتبر منافسة للسلعة (أ) .

3- المرونة الدخلية :

$$\therefore \text{المرونة الدخلية} = \frac{\text{د ك}_{أ}}{\text{د د}} \times \frac{\text{د}}{\text{ك}_{أ}}$$

يجب استخراج المشتقة التفاضلية الجزئية الأولى للدالة الطلبية بالنسبة للدخل وذلك كالأتي :

$$\frac{\text{د ك}_{أ}}{\text{د د}} = 1$$

$$\therefore \text{م د} = 1 \times \frac{\text{د}}{\text{ك}_{أ}} = 1 \times \frac{100}{20} = 5 \text{ طلب مرن}$$

ومن العرض السابق تبين انه في حالة الدوال الطلبية التي يكون فيها تغير الكمية المطلوبة عاملا تابعا تكون :

المرونة السعرية = ميل دالة الطلب بالنسبة للسعر × س / ك

المرونة الدخلية = تفاضل دالة الطلب بالنسبة للدخل × د / ك

المرونة العبورية = تفاضل دالة الطلب بالنسبة لسعر السلعة الأخرى ×س$_{ب}$/ ك$_{أ}$

مثال :

إذا فرض أن الدالة التالية تمثل دالة الطلب على احدي سلع الخضر ، استخدم هذه الدالة في استخراج المرونة السعرية الطلبية إذا فرض أن س = 5 وأن ك = 12.

$$\text{س}_{هـ} = 3 - 1.5 \text{ ك}_{هـ}$$

$$\therefore \text{المرونة السعرية} = \frac{\text{د ك}}{\text{د س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ك}}$$

∴ يستلزم الأمر الحصول على المشتقة التفاضلية الجزئية الأولى للدالة الطلبية وفى هذه الحالة عبارة عن مقلوب الجزء د ك / دس وذلك كالأتي :

$$\frac{\text{د س}}{\text{د ك}} = -1.5$$

$$\therefore \frac{\text{د ك}_{أ}}{\text{د س}_{أ}} = \frac{1}{-1.5}$$

$$\therefore \text{المرونة السعرية} = \frac{1}{-1.5} \times \frac{\text{س}}{\text{ك}} = \frac{1}{-1.5} \times \frac{5}{12}$$

ويتبين من هذا المثال انه في الدوال الطلبية التي تكون فيها الكمية المطلوبة عاملا مستقلا تكون المرونة السعرية = مقلوب ميل دالة الطلب × س/ك .

تمارين على دالة الطلب

1- توضح البيانات الواردة في الجدول التالي الكمية المطلوبة من السلعة (أ) عند المستويات المختلفة من سعرها وكذلك أسعار سلعتين أخريتين (ب، ج) ودخل المستهلك (د).

والمطلوب :

أ– قياس مرونة الطلب السعرية للنقطة والقوس عند مختلف المستويات السعرية .

ب –قياس المرونة العبورية بين السلعة (أ) والسلعتين (ب، ج) مع تحديد نوعيه كل سلعة من هاتين السلعتين وهل هي سلعة تكاملية مع السلعة (أ) أم تنافسية معها :

ج– قياس المرونة الدخلية لدي المستويات المختلفة من دخل المستهلك .

الكمية المطلوبة من أ	20	30	50	100	120
سعر أ	18	12	10	8	5
سعر ب	20	25	20	18	15
سعر ج	20	4	6	10	12
الدخل	100	120	130	135	150

2- إذا فرض أن الدالة التالية تمثل الطلب على سلعة أ

$ك_{أ} = 3 - 2 س_{أ} + 3 س_{ب} + 5 د$

فاستخدام هذه الدالة لقياس المرونة السعرية عندما $س_{أ} = 10$، $ك_{أ} = 8$ ، والمرونة العبورية عندما $س_{ب} = 3$ ، $ك_{أ} = 7$ ، والمرونة الدخلية عندما د = 100، $ك_{أ} = 10$

تـذكـر

نظرية سلوك المستهلك

- الثمن في حد ذاته ما هو إلا تعبير عن قيمة المبادلة لسلعة أو خدمة بالنسبة للسلع أو الخدمات الأخرى – وهذه القيمة تعتمد كلية على قوي العرض والطلب .
- **وظائف الأسعار هي:**

1- توجيه المستهلك في قراراته الخاصة بتوزيع إنفاقه على السلع والخدمات

2- توجيه استخدام الموارد بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة .

3- عكس التأثير الناتج من التغيرات التي تطرأ على التركيب الهيكلي للعرض والطلب .

4- توزيع الدخل بين أصحاب الموارد

- طلب المستهلك هي كميات السلعة أو الخدمة التي يكون المستهلك راغبا وقادرا على شرائها بالأسعار المختلفة خلال فترة محدده من الزمن – الطلب الكلى أو

طلب السوق هو الكميات المختلفة من سلعة أو خدمة ما التي يرغبها مجموعة المستهلكين في سوق ما يكون لديهم القدرة على شرائها.

- أن تغيرات الأسعار تعتبر العامل الرئيسي المؤثر على الكمية المطلوبة من سلعة معينة أي الانتقال على منحني الطلب ، وهناك عوامل أخرى تؤدي لانتقال منحني الطلب مثل (1) العادات والأنماط الاستهلاكية وتغيراتها (2) التغيرات الجوية (3) تغيرات السكان (4) الاختلاف في الدخول الحقيقة للأفراد (5) اختلاف توزيع الدخل (6) التغيرات في كمية النقود المتاحة بالمجتمع (7) درجة توفر السلع البديلة والمكملة .
- مرونة الطلب في اغلب الأحيان ذات إشارة سالبة وذلك نتيجة للعلاقة العكسية في منحني الطلب بين السعر والكمية، أما المرونة الدخلية فتعبر عن استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في الدخل – إذا كانت مرونة الطلب الدخلية اكبر من الواحد فالسلعة في هذه الحالة كمالية – وإذا كانت اقل من الواحد فالسلعة ضرورية
-

أسئلة وأنشطة الباب الثاني

(الفصل الأول)

1- ماذا يقصد بكل من : طلب المستهلك – الطلب الكلى "طلب السوق" ؟

2- ما هي العوامل التي تحدد طلب المستهلك ؟

3- ماذا تعرف عن : نظرية المنفعة ؟

4- ما المقصود بمحني السواء وخصائصه ؟

5- اذكر خصائص منحني السواء ؟

6- ضع علامة (√) أو (×) أمام ما يناسب العبارات الآتية :

أ- منحنيات السواء تتقاطع ( )

ب- من العوامل المؤثرة على مرونة الطلب بالنسبة للسعر عدد السلع البديلة ( )

ج- تتوقف الكميات التي يشتريها المستهلكون من سلعة ما على

ذوق ودخل المستهلك ( )

7- اذكر خاصيتين من خواص منحنيات الطلب ؟

8- ماذا يقصد بمرونة الطلب ؟

9- ما العوامل المؤثرة على مرونة الطلب ؟

10- ما الغرض من منحنيات انجل ؟

11- اجر النشاط التالي :

ارسم شكلا بيانيا يبين العلاقة بين ارتفاع الدخل وانتقال منحني الطلب.

12- ما العوامل التي يتوقف عليها الكميات المشتراة من سلعة ما للمستهلكين لكل وحدة زمنية ؟

الفصل الثاني
نظرية العرض Supply Theory

المقصود بالعرض Supply الكمية من السلعة التي يرغب المنتج بعرضها في السوق عند مستوي سعر معين في زمن معين . ومن الملاحظ أن العرض وثيق الصلة بالإنتاج، وذلك لان عرض سلعة ما إنما يتوقف بالدرجة الأولى على وجودها أي على إنتاجها، فالإنتاج إذن هو حلقة في النشاط الاقتصادي سابقة لحلقة العرض.

ولكن هل من الضروري أن تتوافق الكمية المعروضة من السلعة مع الكمية المنتجة منها؟ فمن المعلوم أن تحديد الإنتاج يقتضي ربطه بفترة زمنية كما أن تحديد العرض قد يتطلب ربطه بنفس الفترة الزمنية ، فهل كل ما ينتج من سلعة في فترة زمنية معينة يعرض في نفس الفترة ؟.

أن الكمية المعروضة من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة لا تتطابق، في الواقع، مع الكمية المنتجة منها خلال نفس الفترة وذلك لأسباب عديدة من أهمها:-

1- قد يتوجه جزء من السلعة المنتجة للتصدير، الأمر الذي يؤدي إلى نقص العرض من السعة بقدر ما صدر منها

2- قد تستورد كمية معينة من السلعة مما يؤدي إلى زيادة العرض من السلعة بقدر الكمية المستوردة.

3- قد لا تكون ظروف السوق مواتيه ويفضل المنتج التريث في عرض السلعة ولذلك يلجأ إلى تخزين جزء من الكمية المنتجة، الأمر الذي يؤدي إلى نقص العرض بقدر المخزون من السلعة.

4- وقد تكون ظروف السوق مواتيه، الأمر الذي يدفع المنتج لزيادة عرضه من السلعة عن طريق سحب المخزون منها وهذا يؤدي إلى التباين بين الكمية المنتجة والكمية المعروضة من السلعة.

5- من جهة أخرى يتوقف مقدار التغير في الكمية المعروضة، بالإضافة إلى العوامل السابقة على طول الفترة الزمنية محل الدراسة فان كانت الفترة الزمنية تدخل ضمن ما يسمي "الفترة الزمنية القصيرة" فان المنتج لا

يستطيع أن يزيد العرض من السلعة إلا بالقدر الذي تسمح به الطاقة الإنتاجية المتوفرة لديه ، وان كانت الفترة الزمنية للعرض تدخل في نطاق ما يسمي " الفترة الزمنية الطويلة " فان المنتج يستطيع أن يزيد من عرض السلعة بكميات اكبر لكنه يبقي مقيدا ضمن نطاق " الحجم الامثل للمشروع" .

أولا : العرض الفردي (الجزئي) وعرض الصناعة (أو العرض الكلي) :

يقصد بالعرض الجزئي الكمية من السلعة التي يرغب المنتج (أو المشروع) بعرضها في السوق عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة.

أما عرض الصناعة فيقصد به إجمالي الكمية من السلعة التي يرغب جميع المنتجين لها بعرضها في السوق عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة.

ولتوضيح الفروق بين العرض الفردي وعرض الصناعة نفترض أن سلعة ما يقوم بإنتاجها وعرضها ثلاثة من المشاريع تؤلف معا إجمالي صناعة هذه السلعة ونفترض أن الكميات التي يرغب المنتجون في عرضها من السلعة خلال الفترة الزمنية المعينة عند مستويات الأسعار المختلفة هي كما في الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3) : عرض المشروع أو المنتج

السعر	3	4	5	6	7
المشروع الأول	2	4	6	9	10
المشروع الثاني	3	7	14	25	30
المشروع الثالث	4	9	20	30	40

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن المشاريع الثلاثة تعرض كميات مختلفة من السلعة عند نفس السعر ، ثم تقبل بتغير الكميات المعروضة عندما يتغير مستوي السعر ولكن بنسب مختلفة أيضا. فعند مستوي السعر (3 جنيهات) مثلا يقبل المشروع الأول بعرض كمية من السلعة مقدارها 2 طن والمشروع الثاني بعرض 3 طن عند نفس السعر في حين أن الكمية التي يقبل بعرضها المشروع الثالث هي 4 طن عند نفس مستوي السعر . ولكن ما أن يتغير مستوي السعر إلى (4 جنيهات) فان المشروع الثاني فيزيد عرضه إلى أكثر من الضعف (7 طن مقابل 4 طن) وكذلك الأمر بالنسبة للمشروع الثالث (9 طن) في حين أن المشروع الأول سيزيد عرضه إلى (4 طن) .

والجدير بالذكر أن الاختلاف في الكميات التي ترغب المشروعات بعرضها عند مستوي السعر إنما يعود إلى تباين الظروف التي تعمل هذه المشروعات خلالها.

أن العرض الفردي (الجزئي) هو الكميات التي يقبل المشروع بعرضها عند مستويات الأسعار المختلفة، فعرض المشروع الأول هو عرض جزئي وكذلك عرض المشروع الثاني، والأمر نفسه ينطبق على عرض المشروع الثالث.

ويطلق على الجدول الذي يضم بيانات عن مستويات الأسعار والكميات المرغوب عرضها عند تلك المستويات تعبير " جدول عرض المشروع أو المنتج". أما عرض الصناعة فهو مجموعة عروض المشروعات عند نفس مستويات الأسعار كما هو موضح في الجدول رقم (4) .

جدول رقم (4): عرض الصناعة للسلعة عند مستويات سعرية معينة

السعر (جنيه)	3	4	5	6	7
عرض الصناعة (طن)	9	20	40	64	80

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن عرض الصناعة هو مجموعة عروض المشاريع الثلاثة عند نفس مستويات الأسعار . ويطلق على هذا الجدول تعبير "جدول عرض الصناعة" ومن الممكن التعبير بيانيا عن بيانات جدول العرض وعند ذلك نحصل على منحني عرض خاص بكل مشروع (أو منتج)، وعندما يتعلق الأمر بجدول عرض الصناعة . وكما أن جدول عرض الصناعة هو حاصل جمع عروض مختلف المشاريع المنتجة للسلعة الواحدة فكذلك أن منحني عرض الصناعة هو محصلة منحنيات عروض المشاريع عند نفس مستويات الأسعار .

ثانيا : خصائص جدول ومنحني العرض :

أن كلا من جدول العرض ومنحني العرض يعبر عن العلاقة بين التغيرات في الكمية المعروضة من السلعة والتغيرات في سعر هذه السلعة، ويتضح من المثال السابق أن العلاقة بين النوعين من التغيرات هي علاقة طردية، حيث تزداد الكمية المعروضة من السلعة مع ارتفاع سعرها وتنقص الكمية المعروضة من السلعة عند انخفاض سعرها، وهذه هي الحالة العامة وان كان ثمة بعض الاستثناءات من ذلك كما في حالات المضاربة حيث يعمد بعض المنتجين لزيادة الكمية المعروضة من سلعة في السوق لاستمرار انخفاض سعر السلعة ولإجبار

المنافسين على الخروج من السوق بهدف الانفراد فيها وصولا إلى الاحتكار، وكذلك في الحالة التي يهدف المنتج إلى الحفاظ على مستوي دخل معين .

وطالما أن العلاقة بين الكمية من السلعة وسعرها هي في الحالة العامة علاقة طردية لذلك نجد أن منحني العرض يأخذ شكلا صاعدا من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين على المستوي البياني .

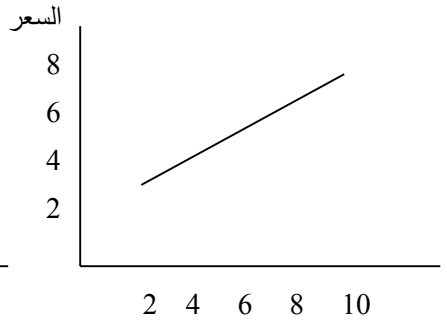

الشكل رقم (9)

منحني عرض المشروع الأول

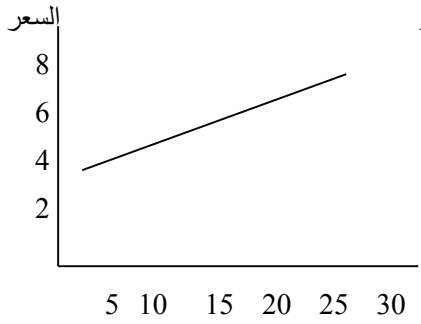

الشكل رقم (10)

منحني عرض المشروع الثاني

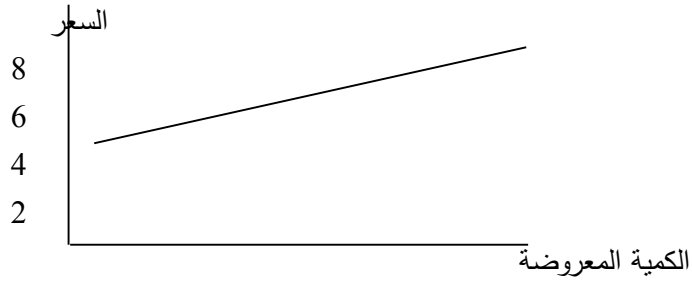

الشكل رقم (11)

منحني عرض المشروع الثالث

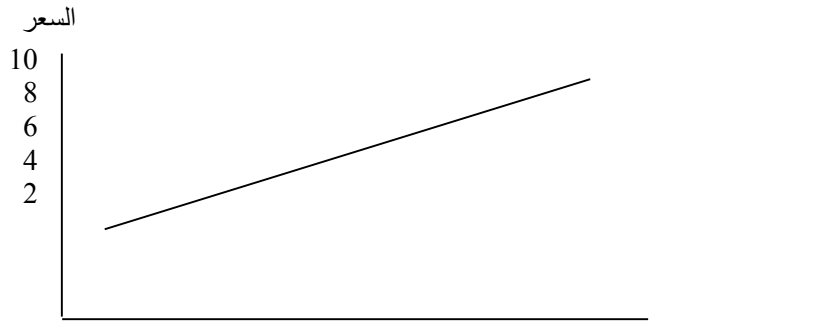

الشكل رقم (12)

منحني عرض الصناعة

من جهة أخرى أن الصفة الطردية التي تكتسبها العلاقة بين الكمية المعروضة والسعر تبقي صحيحة طالما لم يطرأ تغيير على العوامل الأخرى المؤثرة في العرض ، أي أن السعر هو الذي يخضع للتغير فقط بينما جميع العوامل الأخرى ثابتة كما يقتضي التنوية إلى أن السعر في هذه العلاقة هو المتغير (المستقل) والكمية المعروضة هي المتغير التابع .

ثالثا : تغير الكمية المعروضة وتغير العرض :

ينبغي أن نفرق بين حالتين: حالة تغير الكمية المعروضة وحالة تغير العرض. فالمقصود بالحالة الأولى– حالة تغير الكمية المعروضة – هو التغير في المعروض من السلعة الحاصل نتيجة التغير في السعر فقط وبقاء العوامل الأخرى دون تغيير، فعندما تتغير الكمية المعروضة عند تغير السعر نبقي أمام نفس منحني العرض السابق ونفس جدول العرض السابق ويتم الانتقال على نفس منحني العرض.

أما الحالة الثانية– حالة تغير العرض – فيقصد بها التغير في المعروض من السلعة الحاصل نتيجة التغير ليس فقط في السعر إنما في جميع العوامل المؤثرة على العرض . وعندها يبطل جدول العرض ومنحني العرض السابقين ونكون أمام جدول عرض جديد ومنحني عرض جديد . وهذا يعني إننا ننقل إلى منحني عرض جديد .

رابعا : العوامل المؤثرة في العرض :

من أهم العوامل التي تؤدي إلى تغير العرض – أسعار السلع الأخرى – أسعار عناصر الإنتاج – المستوي الفني للإنتاج – الإعانات والضرائب .

1- أسعار السلع الأخرى

أن تغير أسعار السلع الأخرى بالارتفاع أو الانخفاض يترك أثره واضحا على المعروض من سلعة معينة، خاصة إذا كانت تلك السلع من السلع البديلة أو المكملة للسلعة المعينة، فإذا ارتفعت أسعار السلع البديلة فان ذلك يعني أن سعر السلعة قد أصبح ارخص نسبيا. ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب عليها، الأمر الذي يدفع منتجي هذه السلعة إلى زيادة إنتاجها وبالتالي عرضها، وهذا يعني أن الكمية المعروضة من السلعة سوف تزداد عند نفس مستويات الأسعار السابقة.

أما إذا كان الارتفاع في أسعار السلع المكملة فان ذلك يؤدي إلى نقص الكمية المعروضة من السلعة المعنية عند مستويات الأسعار السابقة، ذلك لان الطلب على السلع المكملة سوف ينخفض نظرا لارتفاع أسعارها وسينسحب هذا الانخفاض بالتالي إلى الطلب على السلعة المعنية ولذلك تنقص الكمية المعروضة منها.

2- أسعار عناصر الإنتاج :

أن ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج التي تستخدم في إنتاج سلعة معينة مع بقاء سعر هذه السلعة دون تغيير يؤدي إلى زيادة النفقة المتوسطة لإنتاجها وبالتالي تنخفض الأرباح، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى إنقاص الكمية التي يعرضونها من السلعة، أما إذا انخفضت أسعار عناصر الإنتاج انخفضت عندئذ نفقة الإنتاج وهنا يحفز المنتجين على زيادة إنتاج السلعة وبالتالي زيادة المعروض منها.

3- المستوي الفني للإنتاج :

من المعلوم أن المستوي الفني للإنتاج يؤثر بوضوح على إنتاجية عناصر الإنتاج وبالتالي على نفقة إنتاج السلعة. فكلما تحسن الفن الإنتاجي كلما أمكن إنتاج مقادير اكبر من السلعة من نفس الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، فإذا بقيت أسعار عناصر الإنتاج دون تغير فان هذا يؤدي إلى تخفيض نفقات

الإنتاج بنفس نسبة زيادة إنتاجية العناصر مما يدفع المنتجين إلى عرض كميات اكبر من السلعة عند نفس مستويات الأسعار السابقة .

4-الإعانات والضرائب :

قد تعمد الحكومة في بعض الأحيان إلى دفع إعانات إلى المنتجين لحفزهم على زيادة إنتاجهم وبالتالي زيادة عرضهم للسلع. وتعني الإعانة تحمل الدولة لجزء من نفقات إنتاج السلعة، الأمر الذي يعني تخفيض نفقات الإنتاج بالنسبة للمنتج بمقدار الإعانة ويؤدي ذلك بالتالي إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة عند نفس مستويات الأسعار السابقة .

أما بالنسبة للضرائب فإنها تعتبر إضافة لنفقات الإنتاج. ولذلك يكون تأثيرها على الكمية المعروضة من السلعة عكس تأثير الإعانات، أي يؤدي إلى تخفيض الكميات المعروضة من السلعة عند نفس مستويات الأسعار السابقة .

خامسا : مرونة العرض :

طالما أن العرض يتأثر بالسعر زيادة أو نقصانا حسب تغير السعر فهذا يعني أن العرض هو دالة في السعر، حيث أن تغير العرض قد يكون كبيرا أو صغيرا بالنسبة لتغيرات السعر، أي أن حساسية العرض للسعر قد تكون مختلفة. ويستخدم الاقتصاديون مرونة العرض بالنسبة للسعر كوسيلة لقياس تلك الحساسية. وتعرف على إنها نسبة التغير في الكمية المعروضة الناجمة عن تغير في السعر مقداره 1% وتحسب على أساس التغير النسبي في السعر .

فإذا رمزنا للتغير النسبي في الكمية بالرمز د ع، وللتغير النسبي في السعر بالرمز دس ولمرونة العرض بالنسبة للسعر بالرمز (م س) يمكننا أن نقيس المرونة عندئذ بالصيغة التالية :

$$\text{م س} = \frac{\text{د ع / ع}}{\text{د س / س}}$$

$$\text{ومنه : م س} = \frac{\text{د ع}}{\text{ع}} \times \frac{\text{س}}{\text{د س}} = \frac{\text{د ع}}{\text{دس}} \times \frac{\text{س}}{\text{ع}}$$

ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي :

كانت الكمية المعروضة من اللحم 50 طنا عندما كان سعر الكيلو جرام من اللحم 10 جنيهات ثم ارتفعت الكمية المعروضة إلى 80 طنا ، عندما ارتفع سعر الكيلو جرام إلى 14 جنيها فما هي مرونة العرض للسعر بالنسبة لهذه السلعة :

$$\text{م س} = \frac{\text{د ع}}{\text{دس}} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ع}_1} = \frac{10}{50} \times \frac{50 - 80}{10 - 14} = 1.5$$

وهذا يعني انه إذا ارتفع سعر الكيلو جرام من اللحم بمقدار 1% فان الكمية المعروضة منه سوف تزداد بمقدار 1.5% وبالعكس إذا انخفض السعر بمقدار 1% نقص العرض بمقدار 1.5% .

ويقال بان العرض مرن عندما تكون المرونة اكبر من (1) وان العرض غير المرن عندما تكون المرونة اقل من (1) أما عندما تكون المرونة مساوية لـ (1) يقال أن العرض متكافئ المرونة، وعندما لا تتغير الكمية المعروضة بتغير السعر يقال بان العرض عديم المرونة وتكون المرونة في هذه الحالة مساوية للصفر ويكون منحني العرض عندئذ عموديا على المحور الأفقي . أما إذا كانت حساسية العرض للسعر كبيرة جدا، أي أن تغيرا طفيفاً جداً في السعر يؤدي إلى زيادة كبيرة جدا في العرض فان العرض في هذه الحالة يكون لا نهائي المرونة[1] .

سادسا : العوامل المؤثرة في مرونة العرض :

يقصد بهذه العوامل الاعتبارات التي تجعل عرض سلعة ما أكثر مرونة أو اقل من عرض سلعة أخرى. ويمكن أن نذكر من هذه العوامل، طول الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج السلعة، مرونة عرض عناصر الإنتاج، قابلية السلعة للتخزين .

1- طول الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج السلعة :

فإذا كانت الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج السلعة طويلة فان ارتفاع سعرها لا يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها عن طريق زيادة إنتاجها . ومثال ذلك

---

[1] J. Lecaillon Analyse, Micro economic, pp 132-133.

احمد جامع (دكتور) – مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية ، 1975، ص 266.

السلع الزراعية فان ارتفاع السعر عليها في غير موسمها لا يمكن أن يصاحبه زيادة في الإنتاج وبالتالي في العرض فلابد من مرور فترة تكفي لإنتاجها .

ويبدو تأثير السعر على الكمية المعروضة أكثر بالنسبة للنفط حيث يمكن زيادة الكمية المعروضة منه عند ارتفاع سعره وذلك عن طريق زيادة معدل استخراجه من حقوله .

2- مرونة عرض عناصر الإنتاج :

تتوقف مرونة العرض لسلعة ما على مرونة عرض عناصر الإنتاج التي تنتج منها هذه السلعة، فإذا كانت عناصر الإنتاج غير متوفرة بكميات قليلة وتطلب الأمر استيرادها فلابد من مضي فترة زمنية كافية لتوفيرها، ولا يمكن زيادة إنتاج السلعة المعينة وبالتالي فان عرض هذه السلعة سوف يكون قليل المرونة.

3- قابلية السلعة للتخزين :

كلما كانت قابلية السلعة للتخزين كبيرة كلما كانت استجابة العرض للتغيرات في السعر كبيرة، وبالعكس إذا كانت السلعة غير قابلة للتخزين أو أن قابليتها ضعيفة عندئذ ستكون استجابة العرض للتغيرات في السعر ضعيفة .

سابعا : اشتقاق منحني العرض من منحني التكلفة الحدية :

رأينا عند بحثنا في توازن المنتج في سوق السلعة في الفترة الزمنية القصيرة وفى سوق المنافسة الكاملة أن المنتج يبدأ الإنتاج عندما يتمكن من تغطيه نفقاته المتغيرة، أي عندما تبلغ خسارته مقدار النفقات الثابتة، حيث يتحمل هذه الخسارة حتى ولو توقف عن الإنتاج، ورأينا أن هذا الوضع يتحدد في النقطة التي يقطع فيها منحني النفقة الحدية منحني النفقة المتوسطة المتغيرة من الأسفل حيث يكون الإيراد الحدي (السعر $س_1$) مساويا لأدنى نفقة متوسطة متغيرة، وعندها ينتج المنتج كمية من السلعة مقدارها ($ج_1$) كما هو واضح من الشكل رقم (13)

أما إذا انخفض الإيراد الحدي (السعر) إلى ادني من ذلك فيتحمل المنتج عندها النفقات الثابتة بالإضافة إلى جزء من النفقات المتغيرة ولذلك يكون من مصلحته التوقف عن الإنتاج، ولذلك فان بداية الإنتاج تكون $ج_1$ وهي الكمية التي يقبل المنتج بعرضها عند مستوي السعر $س_1$.

أما إذا ارتفع السعر إلى المستوي س2 عندها يكون الإيراد الحدي واقعا في جزء منه فوق منحني النفقة المتوسطه المتغيرة، ويقع بكاملة دون منحني النفقة المتوسطة الكلية، ويستطيع المنتج في هذه الحالة أن يغطي كامل نفقاته المتغيرة وجزءا من النفقات الثابتة، وأدنى خسارة يتحملها هنا تكون عندما ينتج حجم الإنتاج ج2 الذي تحدده نقطة تقاطع منحني النفقة الحدية مع منحني الإيراد الحدي عند م2 (نقطة التوازن) وهكذا مع ارتفاع السعر تنتقل نقطة التوازن على منحني النفقة الحدية مارة بالنقاط م3 ، م4 ... الخ ، وتزداد بالتالي الكمية التي يقبل المنتج بإنتاجها ثم عرضها عند مستويات الأسعار الجديدة ، فعند مستوي السعر س3 ينتج الكمية ج3 ، وعند مستوي السعر س4 ينتج الكمية ج4 وهكذا ... إذن كلما ارتفع السعر قبل المنتج بزيادة الكمية التي ينتجها وهي نفس الكمية التي يقبل بعرضها عند مستوي السعر المعين .

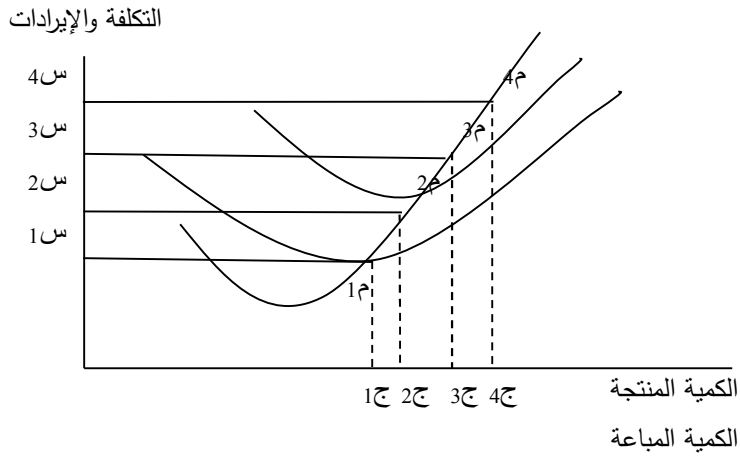

شكل رقم (13) : اشتقاق منحني العرض من منحني التكاليف الحدية

لذلك فإننا نجد أن منحني العرض ، الذي يبين الكميات من السلعة التي يرغب المنتج بعرضها عند مستويات الأسعار المختلفة، ما هو في الحقيقة إلا ذلك الجزء الصاعد من منحني النفقة الحدية الذي يبدأ من النقطة التي يقطع فيها منحني النفقة المتوسطة المتغيرة (م1) .

تـذكـر

- العرض هو مختلف الكميات المباعة من سلعة ما عند مختلف المستويات السعرية خلال فترة زمنية محددة .
- **مصادر العرض**

1- السلع الموجودة بالمخازن

2- الإنتاج المحلى الحاضر

3- الاستيراد

- **العوامل التي تحدد العرض هي :**

1- عدد المنتجين أو الوحدات الإنتاجية في الصناعة .

2- أهداف الوحدات الإنتاجية والتطوير الصناعي والخبرة الفنية للمنتجين.

3- الخواص الطبيعية لإنتاج السلعة أو السلع البديلة .

4- الأسعار المتوقعة للسلعة أو السلع البديلة .

5- تكاليف الإنتاج النسبية للسلعة وبدائلها .

6- تغيرات المستوي العام للأسعار .

$$\text{* مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبي في الكميات المعروضة للبيع}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

أسئلة وأنشطة الباب الثاني
(الفصل الثاني)

1- ما المقصود بالعرض ؟ وما هو العرض الفردي ، وعرض الصناعة ؟

2- اذكر خصائص جدول ومنحني العرض ؟

3- ماذا تعرف عن مرونة العرض ؟

4- ما العوامل المؤثرة في العرض ؟

5- ضع علامة (√) أو (×) أمام ما يناسب العبارات الآتية :

أ – العرض الفردي هو الكميات التي لا يقبل المشروع بعرضها ( )

ب– كلا من جدول العرض ومنحني العرض يعبر عن العلاقة بين التغيرات في الكمية المعروضة ( )

ج– العرض يتأثر بالسعر زيادة أو نقصا ( )

د– عرض الصناعة هو إجمالي السلع المرغوب عرضها في السوق بسعر معين وفي زمن معين ( )

6- اجر النشاط الأتي ؟

ارسم رسما بيانيا يوضح كيفية استخراج دالة العرض من التكاليف الحدية .

الباب الثالث
نظرية المنشـأة

تقوم الوحدة الإنتاجية – مهما كان شكلها – بالمزج بين عناصر الإنتاج (عوامل الإنتاج) المختلفة من اجل إنتاج السلع وبناء على ارتباط عناصر الإنتاج ببعضها البعض والخصائص التي تتميز بها فإن الوحدة الإنتاجية تستطيع أن تقوم بعملية المزج وفق نسب مختلفة من اجل التوصل إلى نفس الحجم من السلعة المنتجة ، وبقدر ما تكون نسبة المزج ملائمة بقدر ما يؤدي ذلك إلى تحقيق جدوى إنتاجية اكبر وبقدر ما تعتبر الوحدة الإنتاجية ناجحة من الناحية الفنية والاقتصادية .

ويظهر ارتباط عوامل الإنتاج بعضها بالبعض في الميزة الأساسية التي تتميز بها غالبية عوامل الإنتاج وهي التكامل والاستبدال .

أولا : التكامل والاستبدال بين عوامل الإنتاج :

يعني التكامل Complementarily بين عوامل الإنتاج ضرورة زيادة الكمية المستخدمة من عامل معين عندما تزداد الكمية المستخدمة من عامل أخر فزيادة رقعة المساحة المزروعة مثلا يتطلب زيادة عدد العمال الزراعيين .

أما الاستبدال Substitution بين عوامل الإنتاج فيعني إمكانية إحلال كمية معينة من عوامل الإنتاج مكان كمية معينة (وليس من الضروري أن تكون متساوية مع كمية العامل الأول) من اجل إنتاج نفس الحجم من الإنتاج، ومثل ذلك استبدال العمل بالآلة، غير أن عملية الاستبدال بين عامل وآخر لا يمكن أن تكون كاملة، وإلا لأمكن الإنتاج بعامل واحد وهو ما يستحيل إلا في حالات محدودة

غير أن خاصية التكامل والاستبدال التي تتميز بها عوامل الإنتاج تؤثر على عملية مزجها وعلى النتائج المتحصلة تقيدها ، في الواقع مجموعة من العوامل التي من أهمها :

1- **طبيعة العوامل** : فقد يكون هناك من العوامل ما يتعذر استبداله بعامل آخر نظرا لان هذا العامل لا يستعمل إلا لغرض معين محدد . كما أنه لا يمكن أن يحل في نفس الوقت مكان عامل أخر من عوامل الإنتاج .

2- المستوي التقني :

غالبا ما يفترض التقدم التقني عند إنتاج بعض أنواع السلع ومزج عوامل الإنتاج بنسب معينة ، بحيث إذا تغيرت هذه النسب تعذر إنتاج السلعة المبتغاة ، وقد لا يسمح التقدم التقني باستبدال عامل بأخر بل يتطلب اشتراك كافة العوامل في الإنتاج .

3- أسعار عوامل الإنتاج :

قد تتوفر إمكانية الاستبدال بين عامل وأخر غير أن سعر العامل المستبدل قد يكون ادني من سعر العامل الذي حل محله ولذلك فان عملية الاستبدال هذه قد تحقق خسارة من الناحية الاقتصادية ، خاصة إذا كانت إنتاجية العامل المستبدل تعادل أو تزيد إنتاجية العامل الذي حل مكانه .

ثانيا : نسب التأليف بين عوامل الإنتاج :

ذكرنا أن الإنتاج يتطلب مزج عوامل الإنتاج فيما بينها ، وغالبا ما تسمح الأوضاع الفنية بتعدد النسب التي يتم على أساسها المزج بين عوامل الإنتاج ومن الطبيعي أن تسعي الوحدة الإنتاجية إلى استخدام أفضل نسبة لمزج عوامل الإنتاج (المزج الأمثل والتأليف الأمثل بين عوامل الإنتاج)

ويعتبر تأليفا أمثل بين عوامل الإنتاج التأليف الذي يسمح بالحصول على اكبر كفاية إنتاجية ممكنة لهذه العوامل . وهذا يعني إن تحديد نسبة التأليف الأمثل يتطلب الربط والمقارنة بين الكميات المستخدمة من عوامل الإنتاج وبين كميات الإنتاج المحصلة .

ومن الواضح أنه يمكن الحصول على كميات إنتاج مختلفة من استخدام نسب مختلفة للتأليف بين عوامل الإنتاج ، كما يمكن الحصول على كميات معينة من الناتج باستخدام نسب مختلفة للتأليف بين عوامل الإنتاج .

ويطلق على العلاقة التي تمثل ارتباط الكمية المنتجة بعوامل الإنتاج المختلفة المستخدمة لإنتاجها تعبير "دالة الإنتاج Production Function" التي تأخذ الصيغة التالية :

ج = د (ل$_1$ ، ل$_2$ ، ل$_3$ ، ..... ، ل$_ن$)

حيث تمثل ج الكمية المنتجة ، (ل$_1$ ، ل$_2$ ، ل$_3$ ، .....، ل$_ن$) الكمية المستخدمة من عوامل الإنتاج لإنتاج الكمية ج .

وتقتضي زيادة الناتج الكلي بالضرورة زيادة الكميات المستخدمة من عوامل الإنتاج ، لكن اثر زيادة الكمية المستخدمة من عوامل الإنتاج على الناتج يختلف تبعا للنسبة التي يتم على أساسها زيادة هذه العوامل فقد تلجأ الوحدة الإنتاجية، من اجل زيادة الإنتاج إلى زيادة كميات الإنتاج المستخدمة بنسبة واحدة، وقد تلجأ إلى زيادة الكميات المستخدمة من هذه العوامل بنسب مختلفة وطبيعي إلا تكون الزيادة في الناتج متساوية في الحالتين .

من جهة الأخرى يمكن أن تلجأ الوحدة الإنتاجية إلى زيادة الكمية المستخدمة من بعض عوامل الإنتاج وإنقاص الكمية المستخدمة من العوامل الأخرى من اجل الحصول على نفس الكمية من الناتج .

ويتضح وجود الحالات التالية لتغير نسب التأليف بين عوامل الإنتاج :

1- تغيير الكميات المستخدمة من عوامل الإنتاج للحصول على نفس الكمية من الناتج.

2- زيادة الكمية المستخدمة من جميع عوامل الإنتاج بنسب مختلفة .

3- زيادة الكمية المستخدمة من بعض عوامل الإنتاج مع ثبات الكميات المستخدمة من العوامل الأخرى .

4- زيادة الكمية المستخدمة من احد عوامل الإنتاج مع ثبات الكميات المستخدمة من العوامل الأخرى .

وتعتمد دراسة الحالات السابقة على الشروط التالية :

أ – قابلية انقسام كل عامل من عوامل الإنتاج إلى وحدات متجانسة ذات كفاءة واحدة .

ب– ثبات مستوي الفن الإنتاجي (تكنولوجيا الإنتاج) حتى نتمكن من التعرف على اثر تزايد العامل المتغير في الإنتاج بعد استبعاد اثر تغير في الفن الإنتاجي .

ورغبة في بساطة العرض ووضوحه سوف نقصر العرض على الحالتين الأولى والأخيرة .

1– الناتج المتساوي والنسب المختلفة بين عوامل الإنتاج :

غالبا ما يسمح الفن الإنتاجي باستخدام نسب مختلفة من عوامل الإنتاج من اجل إنتاج نفس الكمية من الإنتاج ، وطالما أن هدف الوحدة الإنتاجية هو

تحقيق اكبر كفاية إنتاجية تتمثل غالبا في أقصي ربح ، فان الوحدة الإنتاجية سيكون أمامها مهمة اختيار نسبة معينة واحدة من بين النسب المختلفة لعوامل الإنتاج التي تحقق هدفها المذكور وقد تعارفنا على تسمية هذه النسبة بنسبة التأليف الأمثل لعوامل الإنتاج .

ولتوضيح كيفية تحديد نسبة التأليف الأمثل بين عوامل الإنتاج في حالة الناتج المتساوي نلجأ إلى طريقة بسيطة من بين الطرق المختلفة تسمي بطريقة "منحني الناتج المتساوي Isoquant " .

وبفرض أن عملية إنتاج سلعة ما تتم عن طريق مزج عاملين فقط من عوامل الإنتاج ، ولنفترض أنهما العمل (ل) ورأس المال (ر) ، وبالإضافة إلى الشروط التي ذكرناها أعلاه نفترض أن عاملي الإنتاج بديلان لبعضهما البعض ولكن ليس بدرجة كاملة ، أي لا يمكن أن تتم العملية الإنتاجية بواسطة عامل واحد فقط ولنفترض أيضا إننا نسعى لإنتاج كمية مقدارها (ج) من سلعة ما خلال فترة معينة من الزمن .

الشكل رقم (14) مبين فيه على المحور الأفقي كمية العمل (ل) المستخدمة في الإنتاج وعلى المحور الرأسي كمية رأس المال (ر) والمنحني (ج) يبين لنا طرق المزج الممكنة لإنتاج نفس الكمية من السلعة المعنية في الفترة المعنية من الزمن ، فمثلا من الممكن إنتاج (100) مائة وحدة من السلعة بمزج عناصر الإنتاج بالطريقة (أ) أي استخدام (7) وحدات من عنصر رأس المال (ر) و (4) وحدات من عنصر العمل (ل) . ومن الممكن أيضا إنتاج نفس الكمية من السلعة (100) مائة وحدة بمزج عناصر الإنتاج بالطريقة (ب) أي استخدام (5) وحدات من (ر) و (5) وحدات من (ل) ، أو بمزج عناصر الإنتاج بالطريقة (ج) أي استخدام (3) وحدات من (ر) و (8) وحدات من (ل) وهكذا .

كما نلاحظ أن هناك طرق مزج مختلفة لإنتاج نفس الكمية من السلعة ، والمنطق الاقتصادي يقتضي أن ينتقي من بينها الطريقة التي تكون نفقاتها اقل ما يمكن ، وهذا يعني أن سعر عنصر الإنتاج هو الذي سيكون المعيار لاختيار الطريقة المثلي . فإذا كان سعر العنصر (ر) مثلا ارخص بالمقارنة مع سعر العنصر (ل) فان الطريقة (ب) مثلا ستكون أفضل من الطريق ج ، د، أما إذا كان سعر العنصر (ل) ارخص بالمقارنة مع سعر العنصر (ر) فان الطريقة (د) ستكون أفضل من الطرق ج ، ب، أ ولكن ليس بالضرورة أن تكون هي الطريقة المثلي إذ يتوقف الأمر على النسبة بين سعري عنصري الإنتاج .

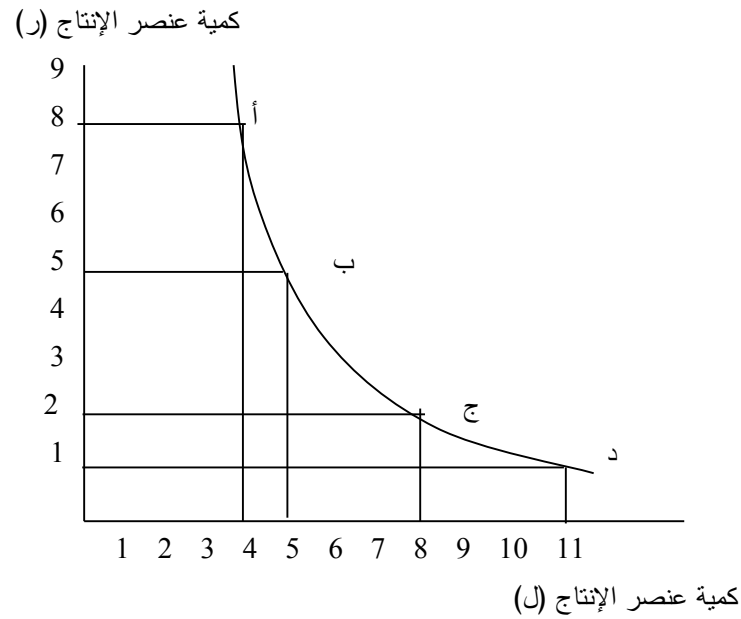

شكل رقم (14) : منحني الناتج المتساوي

2- زيادة الكمية المستخدمة من عامل واحد من عوامل الإنتاج

قبل أن ندرس هذه الحالة يقتضي أن نتعرف على بعض المصطلحات التي سنعتمد عليها في دراستنا وهي الناتج الكلي ، الناتج الحدي ، الناتج المتوسط .

أ – الناتج الكلي Total Product :

ويقصد به إجمالي الكمية المنتجة من سلعة معينة نتيجة لاستخدام كمية معينة من احد عوامل الإنتاج خلال فترة معينة من الزمن .

ب – الناتج الحدي Marginal Product :ويقصد به الزيادة الحاصلة في الناتج الكلي الناجمة عن استخدام وحدة إضافية من عامل معين من عوامل الإنتاج على فرض ثبات الكمية المستخدمة من عوامل الإنتاج الأخرى.

ج – الناتج المتوسط Average Product :

ويقصد به حاصل قسمة الناتج الكلى على عدد وحدات عامل الإنتاج المستخدمة لإنتاجه فهو عدد وحدات عامل الإنتاج المستخدمة لإنتاج وحدة من الناتج.

أن زيادة الكمية المستخدمة من أحد عوامل الإنتاج مع ثبات الكمية المستخدمة من العوامل الأخرى سيتبعها بالضرورة زيادة مماثلة في الكمية المنتجة من السلعة . ولكن الواقع خلاف ذلك ، حيث يتغير الناتج الكلي بالنسبة لزيادة الكمية المستخدمة من احد عوامل الإنتاج مع ثبات العوامل الأخرى وفقا لثلاث حالات .

أ- تزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد :

وتبدو هذه الحالة في المرحلة الأولى من مراحل الإنتاج حيث يتزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد عند زيادة الكمية (ل) المستخدمة من عامل الإنتاج المتغير، وهذا يعني أن استخدام وحدة إضافية من عامل الإنتاج المتغير يؤدي إلى إحداث إضافة في الناتج الكلي اكبر من الإضافة التي أحدثها استخدام الوحدة السابقة أي أن الناتج الحدي يتزايد مع استخدام وحدات إضافية من عامل الإنتاج المتغير .

وهذا هو بالضبط مضمون ما يسمي "قانون المردود المتزايد " وتفسيره أنه في المراحل الأولى للإنتاج تكون عوامل الإنتاج التي افترض ثباتها غير مشغله تشغيلا كاملا نظرا لندرة العامل المتغير بالنسبة لها ، ولذلك تؤدي زيادة الكمية المستخدمة من العامل المتغير إلى رفع مستوي تشغيل العوامل الثابتة وبالتالي إلى تزايد الناتج الكلي بكميات متزايدة .

ب- تزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص :

وتبدو هذه الحالة في المراحل اللاحقة من مراحل الإنتاج حيث يرتفع مستوي تشغيل العوامل التي افترض ثباتها ، وبالتالي فان زيادة الكمية المستخدمة من عامل الإنتاج المتغير لا تؤدي إلى زيادة مماثلة في الإنتاج الكلي، وهذا يعني أن الوحدة الإضافية المستخدمة من عامل الإنتاج المتغير تحدث إضافة في الناتج الكلي اقل مما أدته الوحدة السابقة ، أي أن الناتج الحدي يتناقص مع استخدام وحدات إضافية من عامل الإنتاج المتغير .

ج- تناقص الناتج الكلى :

وتبدو هذه الحالة بعد أن يبلغ تشغيل العوامل التي افترض ثباتها أقصي مستوي له حيث لا تؤدي الزيادة في الكمية المستخدمة من عامل الإنتاج المتغير إلى زيادة في الناتج الكلي بل تؤدي إلى نقصانه ، وهذا يعني أن الناتج الحدي أصبح سالبا .

والحالتين الثانية والثالثة تمثلان مضمون ما يسمي " قانون المردود المتناقص" أي (قانون الغلة المتناقصة) ، فمعني المردود المتناقص أن الزيادات المتتالية من العامل المتغير تعطي بعد مستوي معين، زيادات متناقصة من الناتج، وهو ما يعني أن الناتج الحدي، وهو الزيادة في الناتج الكلى الناجمة عن زيادة العامل المتغير بوحدة واحدة يتجه إلى التناقص .

ومن الطبيعي أن تبحث الوحدة الإنتاجية من خلال هذه الحالة عن نسبة التأليف الأمثل بين عوامل الإنتاج ، أي ستبحث عن ذلك المستوي الذي ستتوقف بعده عن زيادة العامل المتغير . والطريقة التي يمكن الاعتماد عليها في ذلك هي دراسة تغيرات الناتج الكلي وتغيرات الناتج الحدي ، والناتج المتوسط من خلال تغير عامل واحد من عوامل الإنتاج مع افتراض ثبات العوامل الأخرى .

ولتوضيح ذلك نلجأ إلى المثال الرقمي التالي :

لنفترض استثمارات زراعية تنتج القمح وتستخدم عوامل إنتاج يتغير من بينها عنصر العمل فقط (ل). ولنفترض أن الاستثمارات قررت زيادة كمية العمل (ل) بوحدات متتالية في نفس المساحة من الأرض فكيف يتغير الناتج ؟ وما هي الحدود التي تؤدي فيها زيادة كمية العمل إلى الزيادة في الناتج وما هي طبيعة هذه الزيادة ؟

ولنفترض إننا قمنا بـ (16) عملية إنتاجية استخدامنا في كل عملية وحدة إضافية من العمل في نفس المساحة من الأرض ، وفى كل عملية حصلنا على قدر معين من الناتج كما هو موضح في الجدول رقم (5) .

ويبين لنا العمود (1) تسلسل العمليات الإنتاجية، ويبين العمود رقم (2) إجمالي الكمية المستخدمة من العمل في وحدة المساحة، أما العمود رقم (3) فيبين لنا زيادة كمية العمل في كل عملية إنتاجية (والزيادة هنا في كل مرة بمقدار وحدة واحدة)، ويبين العمود رقم (4) كمية الناتج الإجمالي من وحدة المساحة في كل عملية إنتاجية، أما العمود رقم (5)، (6) فيبينان على التوالي الناتج الحدي والناتج المتوسط.

لندرس الآن تغيرات النواتج (الكلي والحدي والمتوسط) عندما تكرر زيادة الكمية المستخدمة من عنصر العمل بمقدار وحدة واحدة فى وحدة المساحة، أي علينا أن نتبين اثر هذه الزيادة على النواتج (الكلي والحدي والمتوسط)

جدول رقم (5) : يوضح قانون الغلة المتناقصة

تسلسل العمليات (1)	العامل المتغير		الناتج الإجمالي من وحدة المساحة (4)	الناتج الحدي من وحدة المساحة (5)	الناتج المتوسط من وحدة المساحة (6)
	الإجمالي (2)	الزيادة (3)			
1	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
2	1	1	1	1	1
3	2	1	4	3	2
4	3	1	9	5	3
5	4	1	16	7	4
6	5	1	24	8	4.8
7	6	1	33	9	5.5
8	7	1	41	8	5.86
9	8	1	48	7	6
10	9	1	54	6	6
11	10	1	58.5	4.5	5.85
12	11	1	61.25	2.75	5.57
13	12	1	62.5	1.25	5.21
14	13	1	63	0.5	4.85
15	14	1	63	صفر	4.50
16	15	1	62.5	0.5−	4.17

وكما هو واضح من الجدول نستطيع أن نميز بسهولة بين المراحل الثلاث التي تحدثنا عنها سابقا (تزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد ، تزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص ، تناقص الناتج الكلي) مع توالى زيادة كمية العمل المستخدمة في وحدة المساحة بمقدار وحدة واحدة .

المرحلة الأولى :

تبدأ ببداية العملية الإنتاجية ، حيث تُحدث إضافة وحدة من كمية العمل زيادة في الناتج الإجمالي اكبر مما أحدثته إضافة الوحدة السابقة . وهذا يعني أن الناتج الكلى في هذه المرحلة يتزايد بمعدل متزايد . وسيكون الأمر واضح إذا نظرنا إلى تغيرات الناتج الحدي – الذي هو مقدار الزيادة في الناتج الكلى الناجمة عن وحدة إضافية من العنصر المتغير .

والملاحظ أن :

- الناتج الحدي يتزايد باستمرار في هذه المرحلة معبرا عن تزايد الناتج الكلي بمعدل متزايد. كما نلاحظ تزايد الناتج المتوسط في هذه المرحلة أيضا .

المرحلة الثانية :

وتبدأ من العملية الإنتاجية الثامنة وتمتد حتى العملية الإنتاجية الخامسة عشر، حيث يلاحظ انه مع تكرار إضافة وحدات من العمل يستمر الناتج الإجمالي في الزيادة غير أن طبيعة هذه الزيادة متناقصة، أي أن الأثر الذي تحدثه إضافة وحدة من العمل في الناتج الكلى هو اقل من الأثر الذي أحدثته إضافة الوحدة السابقة ، الأمر الذي يعبر عنه تناقص الناتج الحدي عند إضافة وحدة من العمل، كما نلاحظ أن الناتج المتوسط يستمر في هذه المرحلة بالزيادة حتى مستوي معين هو العملية الإنتاجية التاسعة يثبت عندها ثم يبدأ بالتناقص اعتبارا من العملية الإنتاجية العاشرة وهذه المرحلة هي مرحلة تزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص (قانون تناقص الغلة)

المرحلة الثالثة :

وتبدأ هذه المرحلة اعتبارا من العلمية الإنتاجية الخامسة عشر حيث تؤدي إضافة وحدة واحدة من عنصر العمل إلى تناقص الناتج الإجمالي، أي إنها تحدث أثرا سلبيا، وهذا ما يتضح من سلبية الناتج الحدي في هذه المرحلة يستمر الناتج المتوسط بالتناقص وهذه المرحلة هي مرحلة تناقص الناتج الكلى (استمرار فعل قانون تناقص الغلة).

ولكي يزداد الأمر وضوحا سوف نستعين بالرسم البياني في الشكل رقم (15) ونوقع عليه جميع البيانات الواردة في الجدول رقم (5) مفترضين أن المحور الأفقي يمثل تغيرات الكمية المستخدمة من العمل، ويمثل المحور الرأسي التغيرات

في الناتج الكلي، طبعا مع افتراض ثبات الكمية المستخدمة من عوامل الإنتاج الأخرى، وأن العملية الإنتاجية تجري خلال فترة زمنية معينة (موسم واحد مثلا) .

يتضح لنا من الشكل رقم (15) ومن مقارنة منحني الناتج الكلى مع منحني الناتج الحدي أن الناتج يمر بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :

يتزايد فيها الناتج الكلى بمعدل متزايد مع كل إضافة من عامل الإنتاج المتغير وثبات العوامل الأخرى ، وفى هذه المرحلة يتزايد الناتج الحدي أيضا حتى يبلغ أقصي مداه في نهايتها ، كما يتزايد أيضا في هذه المرحلة الناتج المتوسط ولكنه يبقي اقل من الناتج الحدي .

المرحلة الثانية :

يتزايد فيها الناتج الكلى بمعدل متناقص مع كل إضافة من عامل الإنتاج المتغير وثبات العوامل الأخرى . لكن الناتج الحدي في هذه المرحلة يبدو متناقصا ويستمر كذلك حتى ينعدم وعندها يبلغ الناتج الكلى أقصي مدي له . وفى هذه المرحلة أيضا يستمر الناتج المتوسط بالزيادة حتى يتساوي مع الناتج الحدي ، حيث يبلغ أقصي زيادة له ثم يبدأ بعدها بالنقصان ويستمر كذلك .

المرحلة الثالثة :

يبدأ الناتج الكلى مع بدايتها بالتناقص مع زيادة العامل المتغير وعندها يصبح الناتج الحدي سالبا ، أي أن الإضافة في العامل المتغير لا تؤدي إلى زيادة الناتج فحسب وإنما تؤدي إلى نقصانه أيضا ، كما يستمر الناتج المتوسط في التناقص أيضا في هذه المرحلة .

مما تقدم نستطيع أن نتوصل إلى النتائج التالية :

أ – يتزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد طالما يتزايد الناتج الحدي ، وهنا ينبغي أن تستمر إضافة العنصر المتغير لان إنتاجيه كل وحدة مضافة تتزايد باستمرار .

ب– يبدأ الناتج الكلى بالتناقص عندما يصبح الناتج الحدي سالبا، وهنا ينبغي أن تتوقف إضافة العنصر المتغير إذ أن إيه إضافة أخرى ستحقق خسارة لا محالة .

ج– يتزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص عندما يتناقص الناتج الحدي .

د- تتحدد نسبة التأليف (المزج) الأمثل لعناصر الإنتاج في نقطة ما من المرحلة الثانية وتعبر عنها نقطة تساوي الناتج الحدي مع الناتج المتوسط عندما يقطع منحني الناتج الحدي منحني الناتج المتوسط من أعلى ، وفى مثالنا تتحدد نسبة التأليف الأمثل لعناصر الإنتاج عند إضافة الوحدة العاشرة من وحدات العنصر المتغير (العمل) .

ومما تجدر الإشارة إليه إننا أهملنا في هذه الطريقة سعر عامل الإنتاج واعتمدنا فقط على مقدار الإضافة في كمية الناتج الذي تحدثه الإضافة في العنصر المتغير، وذلك فقد لا يكون من المناسب الوقوف عند هذا المستوي (نسبة المزج الأمثل لعناصر الإنتاج) عن إضافة وحدات أخرى من العامل المتغير ، وتحديد هذا الأمر يتوقف على عاملين : أسعار عوامل الإنتاج وسعر السلعة المنتجة .

تكاليف الإنتاج :

إذا كان الهدف الأساسي لوحدة الإنتاج هو التوصل إلى أقصي كمية ممكنة من استخدام أحجام معينة من عوامل الإنتاج ، فإن هذه الوحدة تسعي إلى جعل مردود هذه العوامل من الناتج أقصي ما يمكن بغض النظر عن سعرها ذلك لأن غرض الوحدة في هذه الحالة غالبا ما يكون تحقيق مصلحة اجتماعية .

لكنه غالبا ما يكون الهدف للوحدة الإنتاجية هو تحقيق أقصي ربح ممكن الأمر الذي يتطلب رفع الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج المستخدمة إلى أقصي ما يمكن (تحقيق أقصي إنتاج ممكن) مع تحمل اقل نفقة في سبيل تحقيق ذلك الحجم من الإنتاج وبقدر ما تكون نفقات الإنتاج منخفضة بقدر ما تتمكن الوحدة الإنتاجية من تحقيق ربح اكبر ومن ذلك تتبين أهمية نفقات الإنتاج الأمر الذي يتطلب دراستها بشيء من التفصيل :

أولا : مفهوم تكاليف الإنتاج

ينصرف مفهوم تكاليف الإنتاج بشكل عام إلى كل ما يتحمله المنتج من أموال في سبيل إنتاج السلعة فتعرف نفقات الإنتاج (تكاليف الإنتاج) بالنسبة لأي مشروع اقتصادي بأنها مجموع النفقات التي يتحملها المشروع في سبيل الحصول على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج كمية معينة من سلعة ما خلال

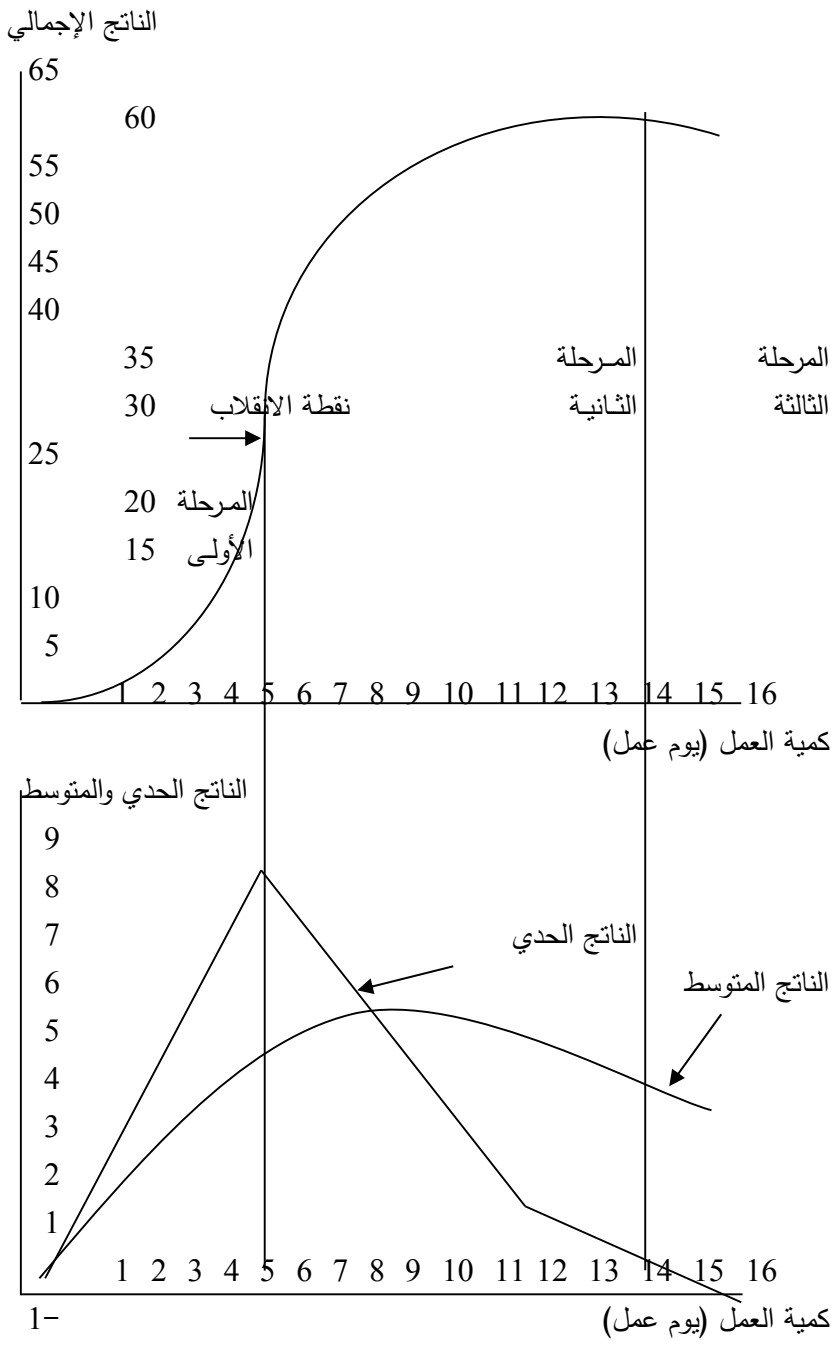

شكل رقم (15) مراحل الدالة الإنتاجية

فترة زمنية معينة، وتظهر النفقات في صورة نقدية وذلك لأنه لا يمكن جمع النفقات بصورة عينية لعدم تجانس وحدات جميع عوامل الإنتاج المستخدمة فلابد إذن من استخدام عامل مشترك بينها يسهل عملية الجمع، وأفضل العوامل في هذا المجال هو النقد، حيث تحول النفقات من صورتها العينية إلى الصورة النقدية عن طريق استخدام أسعار عناصر الإنتاج والكميات المستخدمة منها .

غير أن مفهوم النفقات بالمعني الوارد أعلاه يبقي صحيحا طالما ينظر إليها على إنها أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة لغرض إنتاج سلع معينة ولكن يمكن النظر ، في الواقع إلى النفقة من وجهات نظر متعددة ، فيمكن النظر إليها من وجهة نظر المشروع ، ويمكن النظر إليها من وجهة نظر المجتمع ، كما يمكن النظر إليها من حيث التحمل الفعلي لها من جانب المشروع ، وعلى ذلك يمكننا أن نميز بين عدة أشكال للنفقة هي النفقة البديلة الخاصة والنفقة الاجتماعية ثم النفقة الظاهرة والنفقة الضمنية ، وسنقوم بشرح كل منها بشيء من التفصيل .

1- التكلفة البديلة الخاصة :

وهي النفقة منظورا إليها من وجهة نظر المنتج الفرد . وهنا يمكن أن نميز بين حالتين :

أ – الفائدة التى ضاعت على المنتج نتيجة عدم استخدامه للموارد في نشاط بديل وهذا ما يسمي بـ " نفقة الفرصة البديلة " ولكن كيف ينظر المنتج الفرد (أو المشروع الخاص) إلى نفقة الفرصة البديلة وما هي مقياسها بالنسبة له .

والواقع أنه من وجهة نظر المشروع الخاص إذا انفق ما قيمته مائه جنيه مثلا مقابل استخدام كمية معينة من عنصر معين من عناصر الإنتاج فإن هذا يعني بالنسبة له التضحية بالأشياء الأخرى التي كان بإمكانه الحصول عليها مقابل المائه جنيه ، ومن ثم فإن ما يدفعه المشروع مقابل المائه جنيه ومن ثم فان ما يدفعه المشروع مقابل استخدامه لعنصر الإنتاج إنما يقيس نفقة الفرصة البديلة لاستخدامه . ولكي يستطيع المشروع الحصول على عنصر معين من عناصر الإنتاج عليه أن يدفع عائدا لهذا العنصر يساوي ما يمكنه الحصول عليه في أحسن استخدام بديل وبفرض سيادة المنافسة الكاملة فان العنصر الواحد من عناصر الإنتاج لا يمكن أن يكون له إلا عائد واحدا في جميع مجالات استخدامه، ذلك أن عدم تساوي عوائد عامل الإنتاج من الأنشطة المختلفة سوف يترتب عليه انتقال هذا العامل بين الأنشطة المختلفة حتى يتساوي العائد في جميع مجالات

الاستخدام. على هذا يمكن القول أن سعر عنصر الإنتاج السائد في السوق هو الذي يقيس من وجهة نظر المشروع الخاص نفقة الفرصة البديلة.

ب- النفقة التي يتحملها المنتج فعلا ، وتتمثل في مجموع العوائد التي يدفعها لعناصر الإنتاج نظير استخدامه لها في مشروعه .

وتتحدد قيمة العوائد لعناصر الإنتاج بتفاعل قوي العرض والطلب على هذه العناصر ، والطلب على عناصر الإنتاج في السوق هم مجموع طلبات وحدات الإنتاج المستخدمة لهذه العناصر ، وطالما أن الطلب على عناصر الإنتاج يرتبط بالطلب على السلع النهائية المنتجة منها فإن أسعار عناصر الإنتاج إنما تتوقف في النهاية على أسعار السلع النهائية ، هذا مع العلم أن أسعار عناصر الإنتاج تؤثر بدورها على أسعار السلع النهائية الناتجة منها .

2- النفقة الاجتماعية :

من المعلوم أن موارد المجتمع المتاحة محدودة بينما تتعدد وتتنوع حاجاته واستخدام حجم معين من الموارد في إنتاج سلعة معينة يعني بالنسبة للمجتمع التضحية بسلع أخري كان من الممكن أن يوجه ذلك الحجم من الموارد لإنتاجها ، وبالتالي فإن نفقة إنتاج السلعة بالنسبة للمجتمع تقاس بما تم التضحية به نتيجة لعدم استخدام هذه الموارد في مجالات أخرى وهذا ما يطلق عليه نفقة الفرصة البديلة بالنسبة للمجتمع ، فنفقة الفرصة البديلة من وجهة نظر المجتمع تقاس إذن بمقدار العائد الذي ضحي به المجتمع نتيجة عدم استخدام عنصر الإنتاج في أحسن استخدام بديل .

وهنا يطرح نفسه السؤال التالي : هل تتطابق نفقة الفرصة البديلة لاستخدام عنصر من عناصر الإنتاج من وجهة نظر المشروع الخاص مع نفقة فرصته البديلة من وجهة نظر المجتمع ؟

رأينا أن المشروع الخاص يقوم بتحديد الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج المستخدمة على أساس الأسعار السائدة في السوق بالنسبة لهذه العناصر فإذا كانت الأسعار تعكس بصدق الاستخدامات البديلة من وجهة نظر المجتمع ، فإنما يعني ذلك أن قرار المشروع الخاص قد اتخذ على أساس تقييم الاستخدامات البديلة لهذه العناصر في المجتمع ككل ، الأمر الذي يعني في النهاية تطابق وجهتي النظر .

والواقع أن سيادة المنافسة الكاملة في السوق تجعل سعر عنصر الإنتاج يعكس نفقة الفرصة البديلة من وجهة نظر المشروع الخاص ومن وجهة نظر المجتمع أيضا ، ويؤدي بالتالي تطابق نفقتي الفرصة البديلة من وجهتي النظر .

ولكن مع ذلك نجد الكثير من الحالات التي لا تتطابق فيها نفقتا الفرصة البديلة . فكما رأينا أن النفقة الخاصة هي النفقة منظورا إليها من وجهة نظر المشروع الخاص، أما النفقة الاجتماعية فهي النفقة منظورا إليها من وجهة نظر المجتمع ككل. وعلى ذلك فإن النفقة الخاصة تتمثل في النفقات التي يتحملها المشروع نفسه للحصول على عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج كمية معينة من سلعة ما .

أما النفقة الاجتماعية فتتمثل في نفقة الفرصة البديلة بالإضافة إلى ما يتحمله المجتمع من نفقات أو في قيمة ما ضاع عليه من منفعة نتيجة لاستخدام عناصر الإنتاج من قبل المشروع .

ولتوضيح الفرق بين النوعين المذكورين من النفقة نسوق المثال التالي:

لنفترض قيام مصنع لإنتاج السماد على ضفاف نهر ما، وهذا المصنع يقوم بإلقاء مخلفاته في النهر، الأمر الذي يترتب عليه تلوث مياه النهر وقتل عدد كبير من الأسماك التي تعيش فيه، وافترض أيضا أن مياه النهر تستخدم في مجالات أخرى، الأمر الذي يضطر الحكومة إلى إقامة منشات تصفية لمياه النهر، من جهة ثانية أن المخلفات التي ينفثها المصنع في الهواء أدت إلى انتشار نوع ما من أنواع المرض في منطقة وجوده مما اضطر الحكومة لمواجهة هذا المرض والقضاء عليه عن طريق إقامة وحدات طبية مجهزة بكل ما يلزم .

فالنفقة الخاصة لا تتمثل إلا فيما ينفقة المصنع من اجل إنتاج السماد، أي في قيمة عناصر الإنتاج التي استخدامها وفقا لأسعارها السائدة في السوق. أما النفقة الاجتماعية فتتمثل بالإضافة إلى نفقة الفرصة البديلة، في قيمة الأسماك التي قتلت وفى قيمة الموارد التي وجهت لإقامة منشآت التصفية والوحدات الطبية، ومن الواضح أن هذه النفقات لا يتحملها المشروع وإنما يتحملها المجتمع فقط .

3- التكلفة الظاهرة والتكلفة الضمنية :

من المعلوم أن المشروع لا يستطيع الحصول على خدمات عناصر الإنتاج إلا إذا دفع مقابلا لها ، والنفقة الظاهرة تتمثل في الأموال التي يتحملها المشروع في مقابل الحصول على هذه العناصر من السوق ، فتبدو على شكل

مـدفوعات ظـاهرة مـن قبـل المشـروع لتـأجير خـدمات عمـال وشـراء مـواد أوليـة واستهلاك معدات رأسمالية .... الخ .

أما النفقة الضمنية فهي ذلك الجزء من النفقة الذي لا يظهر في شكل مدفوعات ظاهرة يقوم بها المشروع ، وإنما في قيمة ما يستخدمه من ممتلكاته من رأس مال أو مجهود رب العمل نفسه .... الخ.

ثانيا : تصنيف التكاليف :

يبدو من ظاهر الأمور أن حجم النفقات التي يتحملها المشروع مرتبط بقدر الكمية المنتجة من السلعة فكلما زادت الكمية المنتجة من السلعة كلما أدي ذلك إلى زيادة النفقات ، لكن الواقع غير ذلك ، صحيح أن حجم النفقات يزداد مع زيادة الكمية المنتجة من السلعة ، ولكن مع ذلك هناك نوع من النفقات يتحملها المشروع سواء أنتج أو لم ينتج فبناء على ذلك وتبعا لنسبة حجم النفقة إلى الكمية المنتجة من السلعة يمكننا أن نصنف النفقات وفقا لما يلي :

1- النفقات الثابتة :

وهـي النفقـات التـي يبقـي حجمهـا ثابتـا مهمـا كانـت الكميـة المنتجـة كمـا يتحملها المشروع حتى ولو توقف عن الإنتاج ومثال النفقات الثابتة أجور المباني والمنشـآت وجانـب مـن إهـلاك الآلات وأقسـاط التـامين وفوائـد القـروض وأجـور الموظفين والعمال الدائمين .

2- النفقات المتغيرة :

وهي النفقات التي يرتبط حجمها بحجم المنتج من السلعة فيتغير حجمها مع تغير الحجم المنتج من السلعة وتتمثل في قيمة رأس المال المتغير المستخدم في الإنتاج فإنتاج كمية اكبر من السلعة يحتاج إلى كمية اكبر من رأس المال المتغير (السلعة الإنتاجية الوسيطة والموارد الأولية والعمال) .

3- النفقة الكلية :

وهي إجمالي النفقات التي يتحملها المشروع فى سبيل إنتاج كمية معينة من سلعة ما، أي هي إجمالي النفقات الثابتة مع إجمالي النفقات المتغيرة .

4- النفقة المتوسطة :

وهي النفقات التي يتحملها المشروع بالنسبة لوحدة واحدة من السلعة

المنتجة ، فهي حاصل قسمة إجمالي النفقة على عدد الوحدات المنتجة من السلعة وبسهولة يمكننا التمييز بين النفقة المتوسطة الثابتة ، والنفقة المتوسطة المتغيرة، والنفقة المتوسطة الكلية .

5- النفقة الحدية :

وهي إجمالي النفقة التي يتحملها المشروع من اجل إنتاج الوحدة الأخيرة من السلعة أو هي مقدار التغير في النفقة الكلية الناجمة عن التغير في الكمية المنتجة بمقدار وحدة واحدة .

ثالثا : التكاليف من وجهة النظر الزمنية :

من المعلوم أن الوحدة الإنتاجية تستطيع أن تزيد الكمية المنتجة من السلعة عن طريق زيادتها الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج غير أن بعض هذه العناصر يمكن زيادته بسهولة خلال فترة زمنية قصيرة (بضعة أيام أو أسبوع مثلا) كالمواد الخام والمواد الأولية وساعات العمل وعدد العمال بينما لا يمكن التغيير في بعض عناصر الإنتاج الأخرى إلا في إطار مدة زمنية طويلة نسبيا ، كتوسيع الوحدة الإنتاجية عن طريق إضافة منشآت أو آلات أو معدات أو إقامة وحدة إنتاجية جديدة .

وبناء على ذلك فإن تغيير النفقات يرتبط بالفترة الزمنية التي يجري خلالها الإنتاج ، ويميز عادة بين الفترة الزمنية القصيرة والفترة الزمنية الطويلة، وفيما يلي سنعطي شرحا موجزا لكل من الفترتين ونبين تغير النفقات خلال كل منهما .

1- الفترة الزمنية القصيرة :

ذكرنا أن الوحدة الإنتاجية لا تتمكن من تغير جميع عناصر الإنتاج إلا إذا كانت المدة الزمنية تسمح بذلك فالفترة الزمنية القصيرة لا تسمح إلا بتغيير بعض عناصر الإنتاج "زيادة أو نقصانا" التي تدخل غالبا ضمن رأس المال المتغير ، أما عناصر الإنتاج التي تدخل ضمن رأس المال الثابت فلا يتمكن المشروع من التغيير فيها خلال الفترة الزمنية القصيرة ، وطالما أن رأس المال الثابت (كالأرض والمباني والمنشآت والمعدات والآلات المستخدمة في الإنتاج وغيرها) هو الذي يحدد حجم الطاقة الإنتاجية لأي وحدة إنتاجية فإن هذا يعني أن الفترة الزمنية القصيرة هي التي لا يتمكن المشروع خلالها أن يغير طاقته الإنتاجية ، وإذا أراد أن يزيد من حجم إنتاجه فعليه أن يلجأ إلى زيادة المستخدم من عناصر الإنتاج المتغيرة (رأس المال المتغير) وهذا يعني أن الإنتاج في الفترة الزمنية القصيرة

سيكون خاضعا لقانون تناقص المردود كما سنري عند دراستنا لحركة النفقات في الفترة الزمنية القصيرة .

ولما كانت الفترة الزمنية القصيرة لا تسمح للوحدة الإنتاجية بتغيير حجم طاقتها الإنتاجية أن كان بالزيادة أو النقصان ، فإن هذا يعني وجود نوعين من النفقات في الفترة الزمنية القصيرة موافقين للنوعين من عناصر الإنتاج ، وهذه النفقات هي النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة .

2- الفترة الزمنية الطويلة :

ويمكن تعريفها بأنها تلك الفترة التي تتمكن الوحدة الإنتاجية خلالها أن تغير في الكمية المستخدمة من أي عنصر من عناصر الإنتاج سواء بالزيادة أو النقصان ، وهذا يعني أن جميع عناصر الإنتاج تصبح متغيرة في الفترة الزمنية الطويلة ، ويترتب على ذلك أيضا أن تصبح جميع النفقات في هذه الفترة نفقات متغيرة .

فالفترة الزمنية الطوية تمكن الوحدة الإنتاجية إذن من تغيير حجم طاقاتها الإنتاجية فان رغبت في زيادة إنتاجها بقدر لا يسمح به استخدام كميات إضافية من رأس المال المتغير " كما في الفترة الزمنية القصيرة" فإنها تستطيع استخدام كميات إضافية من رأس المال الثابت (إقامة منشآت جديدة واستخدام آلات ومعدات جديدة) ذلك لان الفترة الزمنية الطويلة تكون كافية للقيام بمثل ذلك .

كما إذا رأت الوحدة الإنتاجية أن استمرارها في الإنتاج سيعرضها لخسارة كبيرة لان ظروف السوق ستكون غير مواتيه فان الفترة الزمنية الطويلة تسمح لها بتصفية أعمالها والخروج من مجال الصناعة كليا أو التحول إلى مجال جديد .

خلاصة القول، أن الفترة الزمنية القصيرة تسمح للوحدات الإنتاجية بزيادة إنتاجها في حدود حجم طاقتها الإنتاجية ولا تمكنها من زيادة هذا الحجم ، وتتحمل الوحدة في هذه الحالة نوعين من النفقات : النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة . أما الفترة الزمنية الطويلة فتسمح للوحدة الإنتاجية بزيادة إنتاجها وزيادة حجم طاقتها الإنتاجية معا ولكن إلى أي حدود تستطيع الوحدة الإنتاجية زيادة إنتاجها في الفترة الزمنية القصيرة ، وإلى أي حدود تستطيع الوحدة الإنتاجية زيادة حجم طاقتها الإنتاجية في الفترة الزمنية الطويلة ؟

أن الجواب على هذين السؤالين سوف نجده من خلال دراستنا لحركة النفقات عند تغيير حجم الإنتاج في الفترة الزمنية القصيرة والفترة الزمنية الطويلة .

رابعا: تكاليف الإنتاج في الفترة الزمنية القصيرة

رأينا عند دراستنا لموضوع " نسب التأليف بين عوامل الإنتاج" أنه يتم الربط بين الكمية المنتجة من السلعة وبين عوامل الإنتاج المختلفة لإنتاجها بواسطة علاقة تسمي "دالة الإنتاج " والعلاقة هذه إنما هي علاقة عينية بين عناصر الإنتاج المستخدمة من جهة والكمية المنتجة من جهة أخرى ، وهي علاقة فنية تفترض أن الكمية المنتجة من سلعة معينة تتوقف على الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج عند المستوي التقني السائد .

وكنا رأينا أيضا أنه يمكن أن يوجد عدة طرق إنتاجية للوصول إلى نفس المستوي من الكمية المنتجة ، وأن هناك طريقة واحدة تعبر عن "التأليف الأمثل لعناصر الإنتاج" فلابد إذن من وجود معيار يتم بناء عليه تحديد تلك الطريقة التي تعبر عن (التأليف الأمثل لعناصر الإنتاج). ومن المنطق أن يتم البحث عن هذا المعيار في إطار هدف الوحدة الإنتاجية وطالما أن الصورة الغالبة لهذا الهدف إنما تظهر في تحقيق أقصي ربح ممكن، فمن الطبيعي أن يكون المعيار المختار لتحديد الطريقة المعبرة عن "التأليف الأمثل لعناصر الإنتاج" هو الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة. فالطريقة الأفضل إذن هي تلك الطريقة التي تؤدي إلى إنتاج حجم معين من الناتج بأقل نفقة ممكنة وتحدد هذه الطريقة بناء على المعيار المختار يتطلب دراسة حركة النفقات مقرونة بحركة تغير الكمية المنتجة .

وحيث أن إنتاج كمية معينة من الناتج يتطلب استخدام كميات معينة من عناصر الإنتاج وتدفع الوحدة الإنتاجية مقابل هذا الاستخدام نفقات متمثلة في أسعار عناصر الإنتاج فإننا نستطيع الربط أيضا بين الكمية المنتجة من جهة وبين نفقات الإنتاج من جهة أخري بواسطة علاقة تسمي "دالة النفقات " ويمكن صياغتها على النحو الأتي :

ف = د (ج)

حيث تمثل (ف) تكاليف الإنتاج ، و(ج) الكمية المنتجة ، أي أن نفقات الإنتاج دالة في الكمية المنتجة ، ونفقات الإنتاج هي الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج مضروب كل منها في سعره .

لندرس بعد هذه الإيضاحات حركة النفقات من خلال تغير الكمية المنتجة بالاستعانة بالمثال التالي :

قدرت النفقات الثابتة لوحدة إنتاجية بـ (100) ألف جنيه وتستطيع هذه الوحدة أن تنتج كميات مختلفة من سلعة تتراوح بين 1 –10 طنا وتتحمل نفقات متغيرة تبعا للكميات المنتجة والتى يبينها الجدول رقم (6) .

جدول رقم (6) : العلاقة بين النفقات والإنتاج

الكمية المنتجة	النفقات الثابتة	النفقات المتغيرة	النفقات الكلية	الكمية المنتجة	النفقات الثابتة	النفقات المتغيرة	النفقات الكلية
1	100	40	140	11	100	145	245
2	100	70	170	12	100	160	260
3	100	85	185	13	100	180	280
4	100	96	196	14	100	206	306
5	100	104	204	15	100	239	339
6	100	110	210	16	100	280	380
7	100	115	215	17	100	330	430
8	100	120	220	18	100	390	490
9	100	126	226	19	100	461	561
10	100	134	234	20	100	544	644

1– النفقات الثابتة ، النفقات المتغيرة ، النفقات الكلية :

وكما سبقت الإشارة فان الوحدة الإنتاجية تتحمل النفقات الثابتة مهما كانت الكمية المنتجة من السلعة ، أما النفقات المتغيرة التي تتحملها الوحدة فيتوقف حجمها على الكمية المنتجة من السلعة ، فتزداد مع زيادتها وتتناقص مع نقصانها. غير أن سلوك النفقات المتغيرة بالنظر إلى تغيير الكمية المنتجة من السلعة ليس واحدا في جميع مراحل الإنتاج ، إذ أن المعدل الذي تتغير به النفقة المتغيرة كلما زادت الكمية المنتجة من السلعة يمر بمراحل ثلاث فتراه في المرحلة الأولى متناقصا ثم يثبت في المرحلة الثانية ليصبح متزايدا في المرحلة الثالثة . وهذه المراحل ما هي في الواقع إلا نتيجة منطقية السلوك الناتج الكلي عند تغيير الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج المتغيرة .

فكما رأينا سابقا يزداد الناتج الكلي بمعدل متزايد في البداية عند إضافة كميات من العنصر المتغير تبعا لقانون تزايد المردود ، حيث أن عناصر الإنتاج الثابتة في هذه المرحلة لم تكن قد استغلت بالكامل نظرا لصغر حجم الإنتاج ، وبالتالي كلما إضيفت وحدات متتالية من العناصر المتغيرة إلى العناصر الثابتة كلما ارتفعت كفاءتها الإنتاجية في البداية وبذلك يتزايد الناتج بمعدل أعلى من معدل زيادة العناصر المتغيرة ، الأمر الذي يجعل النفقات المتغيرة تتزايد بمعدل متناقص ، إلا إن إنتاجية العناصر لا تستمر في الارتفاع ، فبعد مستوي معين ينجم عن إضافة كميات متتالية من العناصر المتغيرة إلى العناصر الثابتة انخفاض في مردودها ، عندها تبدأ النفقة الكلية بالتزايد بمعدل متزايد ، ويرجع ذلك إلى أنه بعد حد معين تكون عناصر الإنتاج الثابتة قد استغلت بالكامل ومن ثم فإن أيه إضافة من عناصر الإنتاج المتغيرة تؤدي إلى تناقص مردودها (حيث يظهر اثر قانون تناقص الغلة) وبالتالي يؤدي إلى تزايد النفقة بمعدل متزايد .

فالنفقات الثابتة يمثلها خط مستقيم موازى للمحور الأفقي ويبعد عنه بمقدار تلك النفقات، وهذا يعني أن النفقات الثابتة لا تتغير مهما كانت الكمية المنتجة من السلعة، حتى أن الوحدة الإنتاجية تتحملها ولو كانت متوقفة عن الإنتاج

أما النفقات المتغيرة فيعبر عنها منحني يبدأ من الصفر ويتجه نحو الأعلى مقعرا نحو نقطة الأصل في المراحل الأولى ثم محدبا نحوها في المراحل اللاحقة . وهذا يعني أن النفقة المتغيرة تكون متزايدة بمعدل متناقص في المراحل الأولى للإنتاج ثم متزايدة بمعدل متزايد في المراحل التالية . كما أن الوحدة الإنتاجية لا تتحمل نفقات متغيرة إلا إذا بدأت الإنتاج وهذا ما يفسر بداية منحني النفقات المتغيرة من نقطة الأصل (الصفر). ويوضح الشكل رقم (16) سلوك النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة والنفقات الكلية .

أما النفقات الكلية فيعبر عنها منحني مشابه لمنحني النفقات المتغيرة بل ويأخذ شكله تماما لكنه يبدأ من نقطة على المحور الرأسي تبعد عن نقطة الأصل بمقدار النفقات الثابتة ، ويتضح هذا إذا علمنا أن النفقات الكلية ما هي إلا حاصل جمع النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة، وطالما أن الوحدة الإنتاجية تتحمل في كل الأحوال النفقات الثابتة، فان النفقات الكلية ستكون مساوية للنفقات الثابتة عندما يكون الإنتاج صفرا، أي سوف تتحمل الوحدة الإنتاجية في مثالنا (100) ألف جنيه نفقات كلية عندما يكون الإنتاج صفرا .

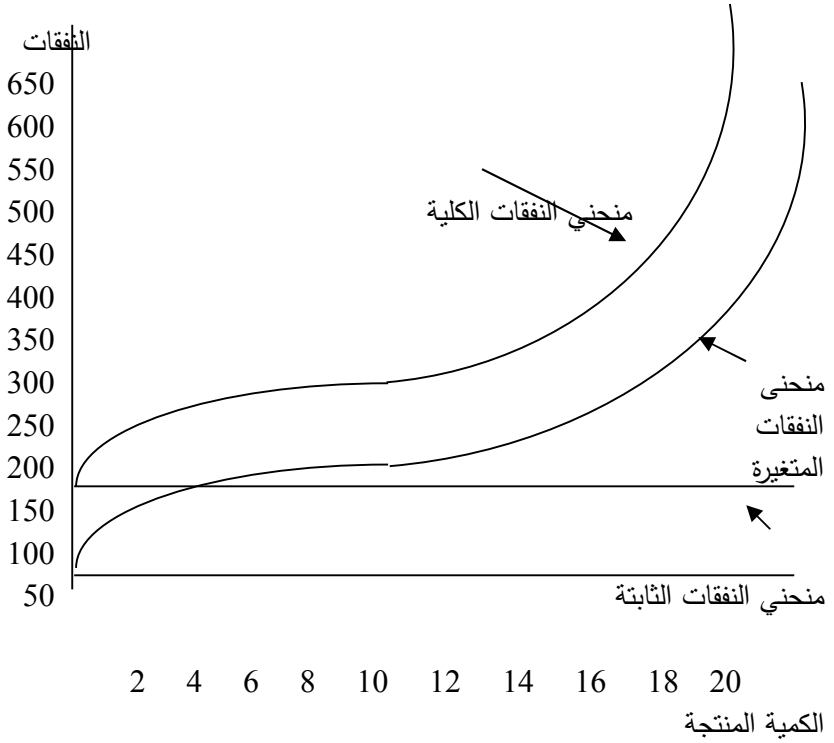

شكل رقم (16) يوضح سلوك النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة والنفقات الكلية

ذكرنا سابقا أن النفقة المتوسطة هي نصيب الوحدة من ناتج النفقات الكلية ، وقد ميزنا أيضا بين ثلاثة أنواع من النفقات المتوسطة هي النفقات المتوسطة الثابتة والنفقات المتوسطة المتغيرة والنفقات المتوسطة الكلية . وسوف نتناول بالشرح سلوك كل من الأنواع الثلاثة من النفقات عندما تتغير الكمية المنتجة من السلعة .

أ – النفقة المتوسطة الثابتة :

وهي نصيب الوحدة من الناتج من النفقات الثابتة التي تتحملها الوحدة الإنتاجية، فهي حاصل قسمة النفقات الثابتة على الكمية المنتجة من السلعة. وكما يتضح من الشكل رقم (17) فان النفقة المتوسطة الثابتة تتناقص مع تزايد الكمية المنتجة. وتفسير ذلك ليس بالأمر العسير فطالما أن النفقة المتوسطة الثابتة هي حاصل قسمة النفقات الثابتة على الكمية المنتجة من السلعة، وان النفقات الثابتة لا تتغير مهما كانت الكمية المنتجة فمن المنطقي أن يتناقص حاصل القسمة مع زيادة الكمية المنتجة. كما يوضح الشكل رقم (17) سلوك منحني النفقة المتوسطة

الثابتة فهو منحني هابط نحو الأسفل ويقترب باستمرار من المحور الأفقي مع زيادة الكمية المنتجة ولكن لا يلتقي معه .

ب – النفقة المتوسطة المتغيرة :

وهي نصيب الوحدة من الناتج من النفقات المتغيرة التي تتحملها الوحدة الإنتاجية، فهي حاصل قسمة النفقات المتغيرة على الكمية المنتجة من السلعة.وقد وجدنا أن النفقات المتغيرة تزداد مع زيادة الكمية المنتجة، وعلى هذا فان حاصل

جدول رقم (7) : العلاقة بين الكمية المنتجة وأنواع النفقات

الكمية المنتجة	النفقة المتوسطة الثابتة	النفقة المتوسطة المتغيرة	النفقة المتوسطة الكلية	النفقة الحدية
1	100.0	40.00	140.00	0 0
2	50.00	35.00	85.00	30
3	33.33	28.33	61.67	15
4	25.00	24.00	49.00	11
5	20.00	20.80	40.80	8
6	16.67	18.33	35.00	6
7	14.29	16.43	30.71	5
8	12.50	15.00	27.50	5
9	11.11	14.00	25.11	6
10	10.00	13.40	23.40	8
11	9.09	13.18	22.27	11
12	8.33	13.33	21.67	15
13	7.69	13.85	21.54	20
14	7.14	14.71	21.86	26
15	6.67	15.93	22.60	33
16	6.25	17.50	23.75	41
17	5.88	19.41	25.29	50
18	5.56	21.67	27.22	60
19	5.26	24.26	29.53	71
20	5.00	27.20	32.20	83

القسمة يتوقف على معدل تزايد النفقات المتغيرة من جهة وعلى معدل تزايد الكمية المنتجة من جهة أخرى، فإذا كان معدل زيادة النفقات المتغيرة أعلى من معدل زيادة الكمية المنتجة فان نصيب الوحدة من الناتج من النفقات يتجه نحو الارتفاع، ويتجه نحو الانخفاض إذا كان معدل زيادة الكمية المنتجة أعلى من معدل زيادة النفقات المتغيرة، وكما يظهر في الجدول رقم (7) فان النفقات المتوسطة المتغيرة تتجه في البداية نحو الانخفاض مع زيادة الكمية المنتجة حتى مستوي معين (في مثالنا عند الوحدة 11 من الناتج حيث تبلغ النفقة المتوسطة المتغيرة 13.18 ألف جنيه لكل طن منتج من السلعة) ثم تتجه بعد ذلك نحو الارتفاع. ويوضح الشكل رقم (17) سلوك منحني النفقة المتوسطة المتغيرة ، فهو ينزع نحو الانخفاض حتى يصل إلى مستوي معين يبدأ بعده بالارتفاع وكما يلاحظ فهو يأخذ مقلوب شكل منحني الناتج المتوسط .

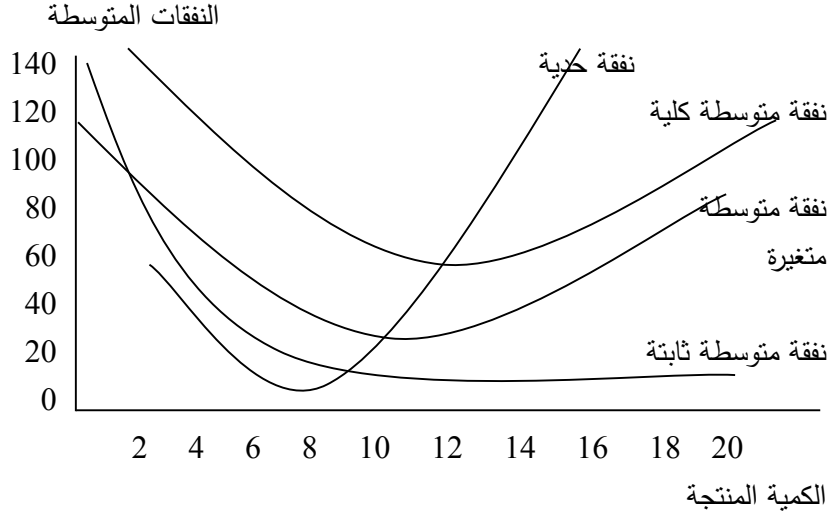

شكل رقم (17) منحنيات النفقات المتوسطة ومنحني النفقة الحدية في المدى القصير

ج- النفقة المتوسطة الكلية :

وهي نصيب الوحدة من الناتج من النفقات الكلية ، فهي حاصل قسمة النفقات الكلية على الكمية المنتجة من السلعة ، أو هي مجموعة النفقات المتوسطة الثابتة والنفقات المتوسطة المتغيرة ، وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (7) فان النفقات المتوسطة الكلية تتناقص في البداية مع زيادة الكمية المنتجة حتى تصل

إلى مستوي معين (في مثالنا عند الوحدة 13 من الناتج حيث تبلغ النفقة المتوسطة الكلية 21.54 ألف جنيه لكل طن من الناتج) ثم تتجه بعد ذلك نحو التزايد مع زيادة الكمية المنتجة .

كما يؤكد الشكل رقم (17) هذا السلوك للنفقة المتوسطة الكلية ، حيث نجد أن منحني النفقة المتوسطة الكلية يهبط إلى مستوي معين ثم يبدأ بعده بالصعود ، متخذا تقريبا شكل منحني النفقة المتوسطة المتغيرة مع ملاحظة أن بداية صعود منحني النفقة المتوسطة الكلية تتأخر عن بداية صعود منحني النفقة المتوسطة المتغيرة. وتفسير ذلك هو أن النفقة المتوسطة الكلية هي مجموع النفقة المتوسطة الثابتة والنفقة المتوسطة المتغيرة ، وحيث أن النفقة المتوسطة الثابتة تتجه باستمرار نحو الانخفاض مع زيادة الكمية المنتجة فان ذلك سيؤثر على النفقة المتوسطة الكلية ويجعلها تتغير بمعدل اقل من معدل تغير النفقة المتوسطة المتغيرة . وبالتالي فان ادني نقطة على منحني النفقة المتوسطة الكلية تتحقق عند حجم من الإنتاج (في مثالنا 13 طن) اكبر من حجم الإنتاج الذي تتحقق عنده ادني نقطة على منحني النفقة المتوسطة المتغيرة (في مثالنا 11 طنا) .

3- النفقة الحدية :

عرفنا النفقة الحدية بأنها مقدار التغير في النفقات الكلية عند إنتاج وحدة إضافية من السلعة . ويمكن الحصول على النفقة الحدية بطرح النفقات الكلية عند أي مستوي للإنتاج من النفقات الكلية عند مستوي الإنتاج الذي يليه . ويوضح الجدول رقم (7) سلوك النفقات الحدية عندما تتزايد الكمية المنتجة من السلعة . حيث نلاحظ أن النفقة الحدية تتناقص في البداية مع زيادة الكمية المنتجة أي أن إنتاج وحدة إضافية من السلعة يحمل الوحدة الإنتاجية نفقات اقل مما تحملته الوحدة الإنتاجية عند إنتاج الوحدة السابقة لها ، ويستمر ذلك حتى مستوي معين من الإنتاج (في مثالنا إنتاج كمية من السلعة مقدارها 8 أطنان) تبدأ النفقة الحدية بعده بالزيادة مع زيادة الكمية المنتجة .

ويوضح الشكل رقم (17) هذا السلوك ، حيث ينخفض منحني النفقة الحدية حتى مستوي 8 طن يبدأ بعدة بالارتفاع ، كما نلاحظ أن منحني النفقة الحدية يأخذ مقلوب شكل منحني الناتج الحدي .

4- العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية :

من مقارنة سلوك كل من النفقة المتوسطة والنفقة الحدية عندما تغير

الوحدة الإنتاجية الكمية المنتجة من السلعة في الفترة الزمنية القصيرة نستطيع أن نستخلص النتائج التالية :

أ – تتناقص النفقة المتوسطة طالما كانت النفقة الحدية اصغر منها وهذا يبدو واضحا من الجدول رقم (7) ، حيث نجد قبل مستوي الإنتاج (13) طنا أن النفقة المتوسطة تستمر بالتناقص حتى تصل إلى ادني مستوي لها (21.54) وعندها تبلغ النفقة الحدية (20) . وبمجرد أن تصبح النفقة الحدية اكبر من النفقة المتوسطة تبدأ النفقة المتوسطة مرحلة تزايدها . ويبدو الأمر جليا كذلك عندما ننظر إلى الشكل رقم (17) حيث نري أن منحني النفقة المتوسطة ينحدر نحو الأسفل طالما يقع منحني النفقة الحدية دونه، ويبدأ منحني النفقة المتوسطة صعوده نحو الأعلى بمجرد أن يقع منحني النفقة الحدية فوقه

ب– تصل النفقة المتوسطة إلى ادني مستوي لها (إلى نهايتها الصغرى) عندما تتساوي مع النفقة الحدية.

ج– ويبقي أن نشير إلى أن هذه النتائج تنطبق على النفقة المتوسطة المتغيرة والنفقة المتوسطة الكلية، فالنفقة الحدية تتساوي مع النفقة المتوسطة المتغيرة عندما تصل الأخيرة إلى ادني مستوي لها، وتتساوي مع النفقة المتوسطة الكلية عندما تصل هذه أيضا إلى ادني مستوي لها .

5– الحجم الامثل للإنتاج :

الحجم الامثل للإنتاج هو تلك الكمية من السلعة التي تنتجها الوحدة الإنتاجية عند ادني مستوي للنفقة المتوسطة الكلية . فعند هذا المستوي تحقق الوحدة الإنتاجية اكبر كمية من الناتج بأقل تكلفة . ويطلق اصطلاح "الحجم الامثل للإنتاج "على المستوي من الناتج الذي يتحقق حينما تصل النفقة المتوسطة الكلية إلى أدناها في المدي القصير ، لان أي حجم للإنتاج اقل منه يعني إمكانية زيادة الإنتاج مع نقص النفقات ، وأي حجم للإنتاج اكبر منه يعني أن زيادة الإنتاج ستكون مصحوبة بزيادة النفقات .

وعلى هذا فان الحجم الامثل للإنتاج يتحدد في مثالنا بين مستوي الناتج (13– 14 طنا) وتشير إليه النقطة (ن) في الشكل رقم (17) الواقعة على منحني النفقة المتوسطة عندما يقطعه منحني النفقة الحدية من الأسفل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحجم الامثل للإنتاج لا يعني بالضرورة أن الوحدة الإنتاجية ستحقق اكبر قدر ممكن من الربح ، ذلك لان الربح – كما هو معلوم– لا يتحدد بنفقات الإنتاج

فقط وإنما يتوقف كذلك على حجم الإيرادات ، الذي يخضع بدوره للأسعار السائدة في السوق على السلعة التي تنتجها الوحدة الإنتاجية .

خامسا : تكاليف الإنتاج في الفترة الزمنية الطويلة :

ذكرنا أن الفترة الزمنية الطويلة هي تلك الفترة التي تتمكن الوحدة الإنتاجية خلالها أن تغير في الكمية المستخدمة من أي من عناصر الإنتاج سواء بالزيادة أو النقصان . ففي هذه الفترة تستطيع الوحدة الإنتاجية أن تغير الكميات المستخدمة من الأرض والمباني والآلات الثقيلة وعناصر الإدارة العليا وغيرها من عناصر الإنتاج ، وهذا يعني أن التعديلات في الطاقة الإنتاجية للوحدة التي كان من الصعب أو المستحيل إجراءاها في الفترة الزمنية القصيرة تغدو ممكنة في الفترة الزمنية الطويلة. وعلى هذا الأساس تغدو جميع النفقات متغيرة في الفترة الزمنية الطويلة ولهذا سنركز مناقشتنا للنفقات في الفترة الزمنية الطويلة على النفقات المتوسطة والحدية .

أن الوحدة الإنتاجية لا تستطيع في الواقع، أن تزيد من طاقتها الإنتاجية بصورة مستمرة ، إذ أن كل زيادة تحتاج إلى فترة زمنية معينة ولذلك فإن الوحدة الإنتاجية في الفترة الزمنية الطويلة تنتقل من فترة زمنية قصيرة إلى أخري ، وهذا يعني أن الفترة الزمنية الطويلة ما هي إلا سلسلة من أوضاع متتابعة قصيرة المدى .

1- النفقات المتوسطة في الفترة الزمنية الطويلة :

لنفترض أن وحدة إنتاجية بدأت بحجم صغير ثم وجدت أن ظروفها تسمح بزيادة إنتاجها عن طريق توسيع طاقتها الإنتاجية مرات متعددة . فما هو سلوك النفقة المتوسطة ؟ لقد رأينا أن زيادة الكمية المنتجة يصاحبه انخفاض في النفقات المتوسطة غير أن هذا الانخفاض يستمر إلى حد معين " الحجم الامثل للإنتاج" ، ثم تبدأ بعده النفقة المتوسطة بالارتفاع ، فإذا زاد حجم الوحدة الإنتاجية (الطاقة الإنتاجية) تعود النفقة المتوسطة مرة أخري إلى الانخفاض إلى حد معين ثم تبدأ بالارتفاع، وإذا كررت الوحدة الإنتاجية زيادة حجمها عادت النفقة المتوسطة في كل مرة إلى الانخفاض إلى مستوي معين ثم الارتفاع بعد ذلك، ومع ملاحظة أن الفترة الزمنية الطويلة ما هي إلا سلسلة من الفترات القصيرة، فان لكل فترة منها منحني نفقة خاص بها أي أن لكل حجم للوحدة الإنتاجية منحني خاص به هو منحني النفقة في الفترة الزمنية القصيرة، وعلى هذا فان انتقال الوحدة الإنتاجية من حجم

معين (طاقة إنتاجية) إلى حجم جديد يعني الانتقال من منحني نفقة متوسطة في الفترة القصيرة إلى منحني جديد في زمنية قصيرة أخرى .

ولتوضيح ذلك نفترض أن وحدة إنتاجية تنتج الحجم (أ) من الإنتاج من خلال طاقة إنتاجية يمثل النفقة المتوسطة في الفترة الزمنية القصيرة بالنسبة لها لمنحني ق1 المبين في الشكل رقم (18) ، وأرادت زيادة إنتاجها إلى الحجم (ب) فإنها ستضطر إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى حجم يمثل النفقة المتوسطة في الفترة الزمنية القصيرة بالنسبة له المنحني ق2 ، لأنها إذا استمرت في الإنتاج من خلال الحجم السابق للطاقة الإنتاجية فان النفقة المتوسطة ستكون مرتفعة أي أن حجم الإنتاج هذا سيتجاوز " الحجم الامثل للإنتاج " كما انه ليس من صالحها أن تزيد طاقتها الإنتاجية إلى الحجم الذي يمثل النفقة المتوسطة في الفترة الزمنية القصيرة بالنسبة له المنحني ق3 لان النفقة المتوسطة بالنسبة للحجم (ب) من خلال هذا الحجم من الطاقة الإنتاجية ستكون مرتفعة وسيكون ذلك مواتيا عندما تنتج الحجم (ج) من الإنتاج .

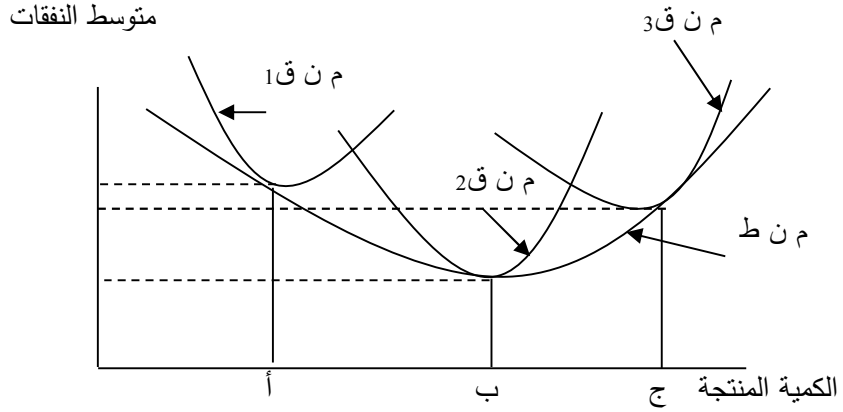

شكل رقم (18) : متوسطات النفقات في المدى الطويل

وعلى ذلك فان ادني نفقة متوسطة بالنسبة لحجم الإنتاج (أ) هي (أ ن1) وبالنسبة لحجم الإنتاج (ب) هي (ب ن2) وبالنسبة لحجم الإنتاج (ج) هي (ج ن3) فالنقاط ن1 ، ن2 ، ن3 إذن تقع على منحني النفقة المتوسطة في المدى الطويل ، وإذا افترضنا أن الوحدة الإنتاجية تنتقل من طاقة إنتاجية إلى أخرى بفارق بسيط عندها تكون منحنيات النفقات المتوسطة في الفترة القصيرة أكثر تراصا، وبالتالي فان منحني النفقة المتوسطة في الفترة الطويلة تكون مغلفا من الأسفل لتلك المنحنيات كما هو واضح في الشكل رقم (18) فهو بمثابة المماس لكل منحنيات

النفقة في الفترة الزمنية القصيرة التي تمثل مختلف الطاقات الإنتاجية التي تستطيع الوحدة الإنتاجية إقامتها في الفترة الزمنية الطويلة ويلاحظ أن كل نقطة على هذا المماس هي نقطة أيضا على واحدة من منحنيات النفقة المتوسطة في الفترة القصيرة .

الحجم الامثل للوحدة الإنتاجية :

يقتضي في البداية التفريق بين الحجم الامثل للإنتاج والحجم الامثل للوحدة الإنتاجية ، فالحجم الامثل للإنتاج هو المستوي من الناتج الذي تحققه الوحدة الإنتاجية عند ادني نفقة متوسطة وذلك عند حجم معين للطاقة الإنتاجية ، أما الحجم الامثل للوحدة الإنتاجية فهو تلك الطاقة الإنتاجية التي تحقق الوحدة الإنتاجية عندها ادني نفقة متوسطة في الفترة الزمنية الطويلة .

وعلى هذا فلكل طاقة إنتاجية حجم امثل للإنتاج ولكن حجما واحدا فقط من أحجام الوحدة الإنتاجية التي تنتقل إليها خلال الفترة الزمنية الطويلة يمثل الحجم الامثل لها. والحجم الامثل للوحدة الإنتاجية ليس انسب الأحجام لإنتاج أي كمية وإنما هو انسبها فقط لإنتاج الكمية التي يمكن إنتاجها عند اقل نفقة متوسطة بين الأحجام المختلفة . ففي الشكل رقم (19) نري أن الحجم ق$_1$ هو الامثل لإنتاج الكمية (ج$_1$) ولكنه ليس انسب الأحجام لإنتاج كمية اكبر أو اقل . ولكن مع ذلك هناك حجم واحد فقط من الأحجام التي تستطيع الوحدة الإنتاجية الانتقال إليها يحقق اقل نفقة ممكنة في المدة الطويلة هو الذي يمثل الحجم الامثل للوحدة الإنتاجية . فكيف يحدد هذا الحجم ؟

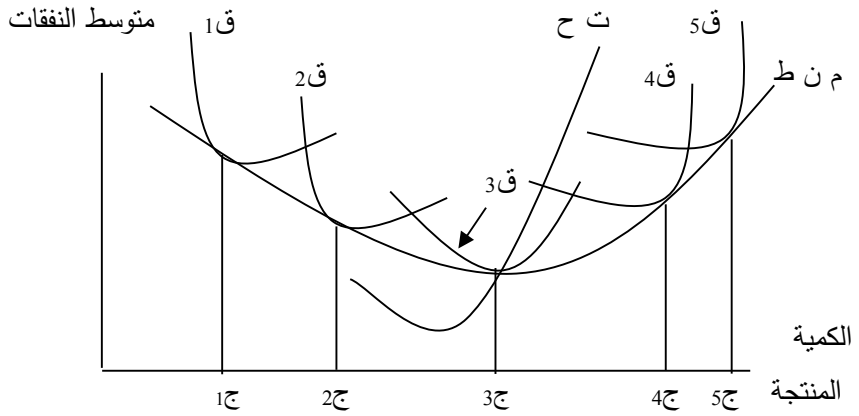

شكل رقم (19) : الحجم الامثل للوحدة الإنتاجية

يمكننا في الواقع استخدام نفس القاعدة التي استخدمناها في تحديد الحجم الامثل للإنتاج وهي تساوي النفقة الحدية مع النفقة المتوسطة الكلية مع ملاحظة أن النفقة بالنسبة لتحديد الحجم الامثل للوحدة الإنتاجية هي النفقة في الفترة الزمنية الطويلة. فالحجم الامثل للوحدة الإنتاجية في هذه الحالة يتحدد عندما تتساوي النفقة الحدية في الفترة الزمنية الطويلة مع النفقة المتوسطة في هذه الفترة وتمثلها نقطة تقاطع منحني النفقة الحدية مع منحني النفقة المتوسطة .

وكنا تعرفنا إلى الطريقة التي يتم من خلالها اشتقاق منحني النفقة المتوسطة في الفترة الزمنية الطويلة ويبقي عليها أن نتعرف على كيفية اشتقاق منحني النفقة الحدية في الفترة الزمنية الطويلة .

اشرنا في الشكل رقم (18) إلى أن كبر حجم الوحدة الإنتاجية إنما يتمثل في الانتقال من الحجم ق$_1$ إلى الحجم ق$_2$ واشرنا أيضا إلى انه عند كل مستوي من مستويات الإنتاج الممثل بنقطة على منحني النفقة المتوسطة في الفترة الزمنية الطويلة يمثل أيضا بنقطة على منحني النفقة المتوسطة في الفترة القصيرة بمعني أخر عند هذا المستوي من الإنتاج تتساوي النفقة المتوسطة في الفترة القصيرة والفترة الطويلة .

ويوضح الشكل رقم (20) منحنيات النفقة المتوسطة في الفترة الزمنية القصيرة لخمسة أحجام من الإنتاج وعلاقتها بمنحني النفقة المتوسطة في الفترة الزمنية الطويلة. فطبقا للمبادئ التي سبقت الإشارة إليها تكون النفقة المتوسطة في الفترة القصيرة لمستوي الإنتاج (ج$_1$) مساوية للنفقة المتوسطة في الفترة الطويلة لنفس المستوي من الإنتاج باستخدام الحجم (1) كذلك فان النفقة المتوسطة في الفترة الطويلة لمستوي الإنتاج (ج$_2$) تكون مساوية للنفقة المتوسطة في الفترة القصيرة لنفس مستوي الإنتاج باستخدام الحجم (2) .

ويعني مما سبق أن النفقة الكلية في الفترة القصيرة لمستوي الإنتاج (ج) تساوي النفقة الكلية في الفترة الطويلة لنفس المستوي من الإنتاج (ج$_1$) ، وحيث أن النفقة الحدية هي مقدار التغير في النفقة الكلية نتيجة لزيادة مستوي الإنتاج بوحدة واحدة فانه يترتب على ذلك تساوي النفقة الحدية لمستوي الإنتاج (ج$_1$) في الفترة الزمنية القصيرة والطويلة باستخدام الوحدة الإنتاجية (1) وكذلك فان النفقة الحدية لحجم الإنتاج (ج$_2$) في الفترة القصيرة تساوي النفقة الحدية لنفس الحجم من الإنتاج في الفترة الطويلة باستخدام الحجم من الإنتاج في الفترة الطويلة باستخدام الحجم (2) وهكذا .

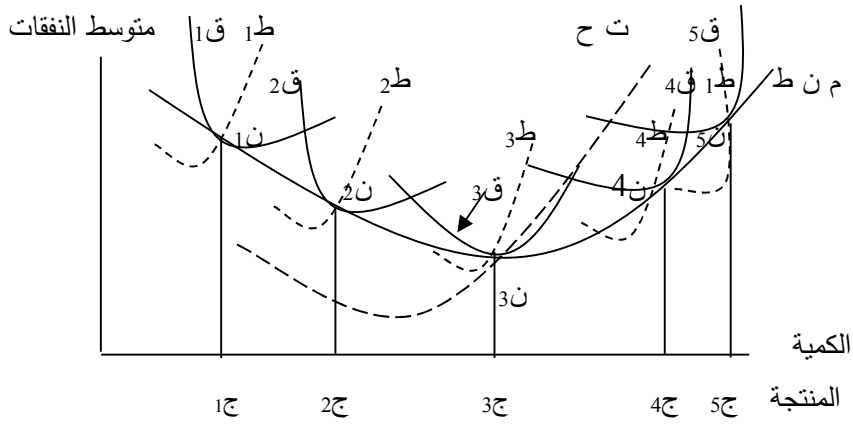

شكل رقم (20) : اشتقاق منحني النفقة الحدية في المدى الطويل

فإذا رسمنا منحنيات النفقة الحدية في الفترة الزمنية القصيرة للأحجام المختلفة كما هو واضح في الشكل رقم (20) يمكننا وفق القواعد السابقة رسم منحني النفقة الحدية في الفترة الزمنية الطويلة فالنقاط ط$_1$ ، ط$_2$ ، ط$_3$ ، ط$_4$ ، ط$_5$ الواقعة على منحنيات النفقة الحدية في الفترة الزمنية القصيرة لأحجام الوحدة الإنتاجية ن$_1$ ، ن$_2$ ، ن$_3$ ، ن$_4$ ، ن$_5$ بالنسبة لإنتاج أحجام الإنتاج ج$_1$ ، ج$_2$ ، ج$_3$ ، ج$_4$ ، ج$_5$ تتساوي عندها النفقة الحدية في الفترة الزمنية القصيرة والفترة الزمنية الطويلة ، فإذا وصلنا بين هذه النقاط حصلنا على منحني النفقة الحدية في الفترة الزمنية الطويلة .

ويلاحظ أن منحني النفقة الحدية في الفترة الطويلة يقع أسفل منحني النفقة المتوسطة في الفترة الطويلة حينما يكون منحني النفقة المتوسطة هابطا نحو الأسفل (النفقة المتوسطة متناقصة) ، ويقع أعلى منحني النفقة المتوسطة حينما يكون هذا صاعدا نحو الأعلى (النفقة المتوسطة متزايدة).

وبالتالي فان منحني النفقة الحدية في الفترة الزمنية الطوية يقطع منحني النفقة المتوسطة في الفترة الطويلة في ادني مستوي له . ويترتب على ذلك أن العلاقة بين منحني النفقة الحدية والنفقة المتوسطة في الفترة القصيرة هي نفس العلاقة بين منحني النفقة الحدية والنفقة المتوسطة في الفترة الطويلة .

من كل ما تقدم نستطيع تأكيد القول بان الحجم الامثل للوحدة الإنتاجية هو ذلك الحجم الذي تنطبق عنده ادني نقطة على منحني نفقته المتوسطة في الفترة القصيرة على ادني نقطة على منحني النفقة المتوسطة في الفترة الطويلة وفى

الشكل رقم (20) الحجم الامثل للوحدة الإنتاجية هو الحجم رقم 3 الذي تنطبق عنده ادني نفقة متوسطة في الفترة القصيرة مع ادني نفقة متوسطة في الفترة الطويلة (ط$_3$) وفى هذه النقطة يقطع منحني النفقة الحدية في الفترة الطويلة منحني النفقة المتوسطة في الفترة الطويلة .

إيرادات الإنتاج :

نعني بإيرادات الإنتاج ما يحصل عليه المنتج نتيجة لبيع السلع التي ينتجها في السوق ، ومن الطبيعي أن يسعى المنتج إلى تحقيق أقصي ربح ممكن ، فان اخفق في ذلك فانه يحاول من خلال الظروف السائدة أن يجعل الخسارة التي سيتكبدها اقل ما يمكن . وتتوقف إيرادات الإنتاج على الطلب الذي يواجه وعلى سعر السوق الذي يؤثر فيه الطلب من جهة ثانية ، في حين أن الربح (أو الخسارة) يتوقف على حجم الإيرادات التي يتم الحصول عليها وعلى نفقات الإنتاج وفقا لحجم الكمية المنتجة ، وسوف نناقش في هذا الباب سلوك الإيرادات وبالتالي موقف المنتج من سوق السلعة المنتجة وهو ما يطلق عليه "تغير توازن المنتج في سوق السلعة " حيث أن المنتج سيصدر قراره بتحديد الكمية التي سينتجها من السلعة بناء على حجم الإيرادات التي يتوقع الحصول عليها عند بيعه لتلك الكمية ، وعلى حجم النفقات التي سيتحملها بسبب إنتاجها .

أولا : تصنيف الإيرادات :

على غرار النفقات تصنف الإيرادات إلى كلية ومتوسطة وحدية، فالإيرادات الكلية هي إجمالي ما يحصل عليه المنتج (الوحدة الإنتاجية) مقابل تخليه للغير عن كمية معينة من السلعة المنتجة ، وبالتالي فان الإيراد الكلى هو حاصل ضرب الكمية المباعة من السلعة في سعر البيع . فإذا كانت الكمية المباعة من السلعة 100 وحدة وكان سعر السلعة 5 جنيهات فان الإيراد الكلى يساوي 500 جنيه .

أما الإيراد المتوسط فهو نصيب الوحدة من الكمية المباعة من الإيراد الكلى ، أو هو حاصل قسمة الإيراد الكلى على الكمية المباعة . فالإيراد المتوسط في المثال الوارد أعلاه هو 5 جنيهات أي 500÷ 100 (الإيراد الكلى ÷ الكمية المباعة) ، والإيراد الحدي هو مقدار التغير في الإيراد الكلى نتيجة التغير في الكمية المباعة بمقدار وحدة واحدة . فإذا كانت الكمية المباعة 100 وحدة والإيراد الكلى 500 جنيه ثم أضيف وحدة واحدة إلى الكمية المباعة بحيث أصبحت 101

وحدة فأصبح الإيراد الكلى 510 جنيه عندئذ يكون الإيراد الحدي 10 جنيه (510- 500) .

ثانيا : العلاقة بين الإيراد الكلى والمتوسط والحدي :

تختلف العلاقة بين الأشكال الثلاثة من الإيرادات تبعا لطبيعة السوق أو شكل السوق التي يعمل فيها المنتج ، والمنتج يعمل في سوقين ، سوق عناصر الإنتاج وسوق السلعة التي ينتجها ولكل منها شروط معينة وسوف ندرس فيما بعد الأسواق وأشكالها وشروطها ونكتفي الآن هنا بدراسة سلوك المنتج في سوق السلع التي تسودها ظروف المنافسة الكاملة .

وتجدر الإشارة إلى أن المنافسة الكاملة تعني عدم تمكن أي من طرفي السوق (سواء البائعين أو المشترين) من التأثير في سعر السوق، فالسعر بالنسبة للبائع والمشتري في ظل المنافسة الكاملة يعتبر معطاة وتتحقق المنافسة الكاملة إذا توافرت الشروط التالية :

أ- كثرة عدد البائعين والمشترين بحيث لا يستطيع أي بائع أو مشتري التأثير في السوق .

ب- حرية الدخول إلى السوق والخروج منه بالنسبة للبائعين والمشترين وعدم الاتفاق بين البائعين أو بين المشترين على ما يقيد حرية الأطراف الأخرى.

ج- علم كل بائع أو مشتري بظروف السوق ، أي العلم بالسعر وبالشروط الأخرى الخاصة بالبيع والشراء .

د- التجانس والتماثل بين وحدات السلعة بحيث لا يكون لدي المشتريين أي سبب لتفضيل سلعة ينتجها منتج ما على سلعة ينتجها منتج أخر .

بعد هذه الإيضاحات نتبين الآن العلاقة بين الأشكال الثلاثة للإيرادات من الطبيعي أن يزداد الإيراد الكلى مع زيادة الكمية المباعة من السلعة والزيادة في الإيراد الكلى سوف تكون متناسبة مع الزيادة في الكمية المباعة في سوق المنافسة الكاملة ذلك لان سعر البيع لا يتغير مهما تغيرت الكمية المنتجة . وهذا يعني أن تغير الإيراد الكلى عندما تتغير الكمية المباعة بمقدار وحدة واحدة سيكون مساويا لسعر الوحدة ، أي أن تغير الإيراد الكلى في هذه الحالة سيكون مساويا لسعر الوحدة ، كما نلاحظ أن الإيراد المتوسط سيبقي ثابتا مهما تغيرت الكمية المباعة .

الإيرادات في ظل المنافسة الكاملة :

يمكن في ظل أسواق المنافسة الكاملة ملاحظة ما يلي :

1- يزداد الإيراد الكلى بنفس نسبة زيادة الكمية المباعة .
2- يظل الإيراد المتوسط ثابتا مهما كانت الكمية المباعة .
3- الإيراد المتوسط يساوي السعر .
4- الإيراد الحدي يساوي السعر .
5- الإيراد الحدي يساوي الإيراد المتوسط.

ويوضح الجدول رقم (8) كلا من الإيراد الكلى والمتوسط والحدي ، كما

جدول رقم (8) : العلاقة بين الكمية المباعة من السلعة والإيراد

الكمية المباعة	سعر الوحدة من السلعة	الإيراد الكلى	الإيراد المتوسط	الإيراد الحدي
1	25	25	25	25
2	25	50	25	25
3	25	75	25	25
4	25	100	25	25
5	25	125	25	25
6	25	150	25	25
7	25	175	25	25
8	25	200	25	25
9	25	225	25	25
10	25	250	25	25
11	25	275	25	25
12	25	300	25	25
13	25	325	25	25
14	25	350	25	25
15	25	375	25	25
16	25	400	25	25
17	25	425	25	25
18	25	450	25	25
19	25	475	25	25
20	25	500	25	25

الإيراد

500

400

300

200

منحني الإيراد الكلى

منحني الإيراد الحدي ، المتوسط ، السعر

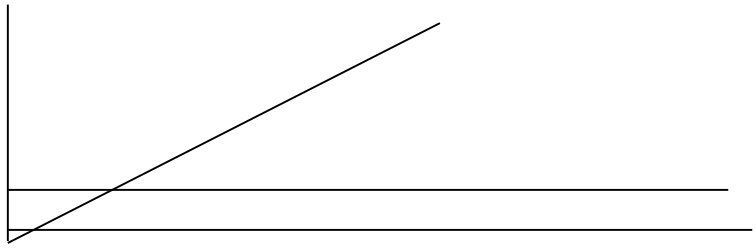

يوضح الشكل رقم (21) طبيعة المنحنيات البيانية للإيراد الكلى والمتوسط والحدي ، ويلاحظ من الشكل أن الإيراد الحدي والمتوسط يمثلهما خط مستقيم واحد مواز للمحور الأفقي ويبعد عنه بمقدار السعر كما يمثل هذا الخط المستقيم منحني الطلب على السلعة أي أن منحنيات الطلب والإيراد المتوسط والإيراد الحدي تنطبق على بعضها البعض وتأخذ شكل خط مستقيم مواز للمحور الأفقي .

أما منحني الإيراد الكلى فهو عبارة عن خط مستقيم يبدأ من نقطة الأصل ويكون البعد العمودي بينه وبين المحور الأفقي عند أي حجم مباع من السلعة مساويا ضرب السعر بذلك الحجم .

تذكر

- مفهوم الإنتاج يتعرض إلى كافة النشاطات الاقتصادية التي تسفر عن وسائل تستخدم لإشباع الحاجات الإنسانية مثل نشاط الإنتاج السلعي ونشاط الأعمال التجارية ، وأنشطة النقل والتخزين وأنشطة الخدمات الشخصية والاجتماعية العامة .
- عناصر الإنتاج هي الموارد الطبيعية (الأرض) – الجهد البشري(العمل) – رأس المال – الإدارة – التنظيم .
- دالة الإنتاج هي العلاقة العينية أو المادية التي تربط عناصر الإنتاج والكميات المنتجة من السلعة خلال فترة زمنية معينة .
- الناتج الكلى هو جميع الوحدات المنتجة نتيجة استخدام كافة وحدات وعناصر الإنتاج

$$\text{الإنتاج المتوسط} = \frac{\text{الناتج الكلى لجميع وحدات الإنتاج}}{\text{عدد وحدات عنصر الإنتاج}}$$

- الناتج الحدي : هو عبارة عن الزيادة في الناتج الكلى المرتبة على إضافة وحدة جديدة من عنصر الإنتاج .
- يعكس قانون تناقص الغلة ثلاث مراحل لعلاقة العنصر المتغير بالناتج الكلى وهي مرحلة تزايد الغلة بمعدلات متزايدة وتزايدها بمعدلات متناقصة ومرحلة تناقص الغلة ويشترط لصحة تطبيق هذا القانون أن تكون وحدات العنصر المتغير متماثلة – أن يظل عنصر الأرض ثابتا – أن يبقي المستوي التكنولوجي للإنتاج ثابتا على ما هو عليه .
- التكاليف الثابتة هي النفقات التي يتحملها المشروع بصرف النظر عن الكمية المنتجة .
- التكاليف المتغيرة هي النفقات التي تزداد مع زيادة الإنتاج وتقل مع انخفاضه مثل الموارد الأولية وأجور العمال المؤقتين
- التكاليف الحدية هي التغير في النفقة الكلية نتيجة تغير الكمية المنتجة بوحدة واحدة

أسئلة وأنشطة الباب الثالث

1) ما المقصود بالمفاهيم الآتية : "التكامل – الاستبدال " بين عوامل الإنتاج؟

2) ما هي شروط دراسة حالات تغير نسب التأليف بين عوامل الإنتاج ؟

3) اشرح طريقة منحني الناتج المتساوي لتحديد نسبة التأليف الامثل لعوامل الإنتاج ؟

4) اذكر مضمون " قانون المردود المتزايد" ؟

5) اجر النشاط التالي :

ارسم جدولا يوضح منصوص قانون الغلة المتناقص موضحا العلاقة بين الناتج الإجمالي والحدي والمتوسط والعمال .

6) اجر النشاط التالي :

ارسم رسما بيانيا للمقارنة بين منحني الناتج الكلى ومنحني الناتج الحدي .

7) اشرح مفهوم تكاليف الإنتاج؟

8) ما المقصود بكل من :

التكلفة البديلة الخاصة ، النفقة الاجتماعية ، التكلفة الظاهرة ، التكلفة الضمنية .

9) اذكر أنواع النفقات التي يتحملها المشروع ؟

10) اجر النشاط التالي :

ارسم رسما بيانيا يوضح العلاقة بين سلوك النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة والنفقات الكلية .

11) ما المقصود بالحجم الامثل للإنتاج ؟ والحجم الامثل للوحدة الإنتاجية ؟

12) عرف إيرادات الإنتاج ؟

13) ما هي العلاقة بين الإيراد الكلى والمتوسط والحدي في أسواق التنافس الكامل؟

الباب الرابع

الأسواق Markets

تختلف الطرق التي تتحدد بها الأسعار والكميات المنتجة من مختلف السلع والخدمات كذلك الطرق التي يتوزع بها عائد الإنتاج على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في عمليات الإنتاج ، باختلاف أشكال السوق وباختلاف العلاقات السائدة في كلا منها ، فمثلا إذا كان مصدر العرض الكلى لسلعة أو خدمة ما منتجا واحدا ، فان الكمية المنتجة والسعر الذي تباع به يختلفان اختلافا كبيرا عما إذا كان العرض الكلى مصدره عدد كبير من المنتجين يتصرف كل منهم بطريقة مستقلة عن الأخر أي بمعني أن عدد المنتجين أو البائعين للسلعة أو الخدمة في السوق بالإضافة إلى العلاقات التي قد تنشا بينهم ستؤثر على الكمية المنتجة منها وبالتالي على سعرها . كما أن طبيعة سوق عناصر الإنتاج ستؤثر بدون شك على الأسعار السائدة لعناصر الإنتاج المختلفة ، وهذه بالتالي ستؤثر على تكاليف إنتاج السلعة أو الخدمة التي ساهمت في الإنتاج ، كما إنها تؤثر أيضا على الطريقة التي يوزع بها الدخل المحقق من الإنتاج ، هذه الحلقة المفرغة من المسببات والنتائج تدعو إلى دراسة الأشكال الرئيسية للأسواق وتحليل العلاقات السائدة فيها .

مفهوم السوق :

تتكون الأسواق من مجموعة من البائعين والمشترين على اتصال وثيق فيما بينهم يتم فيها تبادل السلع والخدمات المنتجة، وقد تكون هذه الأسواق متصلة ببعضها أو قد تكون معزولة كليا أو جزئيا عن بعضها فمثلا سوق طوب البناء، قد يكون محليا بمعني أن المشترين يكونون على اتصال فقط بالبائعين المحليين وفي حالة ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة لثمن البيع، وبالتالي تكون الكميات المعروضة من طوب البناء عبارة عن إجمالي ما ينتج في كل الأسواق المحلية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأسواق المحلية – بهذا المفهوم – لا تعتبر معزولة عزلا تاما عن بعضها، وذلك لان إذا زاد الفرق في سعر أي من السوقين عن تكاليف النقل، فان السلعة ستنقل من سوق إلى أخر، ويصبح السوقان بالتالي سوقا واحدة، أما في صناعات أخري مثل صناعة السيارات فالسوق في هذه الحالة تعتبر سوقا واحدة على المستوي القومي. ويكون تحديد السعر والكمية المنتجة – في هذه الحالة – خاضعا لاعتبارات متعلقة بالاقتصاد القومي للدولة .

أشكال السوق :

تتوقف الدرجة التي تختلف بها الأشكال المتعددة للأسواق على مدي تأثير كل من البائع أو المشتري على السعر السائد في السوق وتتوقف درجة الاختلاف على العوامل الآتية :

1- درجة تجانس السلعة أو الخدمة المنتجة .
2- عدد البائعين في السوق .
3- عدد المشترين في السوق .
4- درجة التعاون أو الاستقلال بين البائعين والمشترين .

ويقصد بتجانس السلعة أو الخدمة المنتجة، أن المشترين ينظرون إلى الوحدات المنتجة والمعروضة للبيع لمختلف البائعين على إنها واحدة وليس بينها أي اختلاف، كذلك فان البائعين ينظرون إلى المشترين على أنهم جميعا سواء لا يختلف واحد عن الأخر، أي بمعني أن البائع من جانبه لا يفضل بين مشتري وأخر. والتجانس بمفهومه هذا له أهميته الكبرى في تحديد درجة الحرية التي تتصرف في إطارها كل وحدة إنتاجية والتي تعتبر حافزا لها عند وضع سياستها الإنتاجية مستقلة عن باقي الوحدات الإنتاجية، أما إذا انعدم شرط التجانس هذا، بأن تصبح الوحدات المنتجة من سلعة أو خدمة ما بمختلف المنتجين غير متشابهة تماما، أو كان هناك تفضيل من بعض البائعين للتعامل مع فئة خاصة من المشترين فإن الحرية المكفولة للمنتجين تزداد بالتالي، ويصبحون أكثر تحكما في الأسعار التي يفرضونها للسلع والخدمات التي ينتجونها ، بالإضافة إلى هذا فانه كلما ازداد عدم التجانس بين وحدات السلعة الواحدة كلما ازدادت صعوبة تحويل المستهلك من سلعة إلى الأخرى كنتيجة للتغير في أسعارها النسبية .

أما بالنسبة لعدد البائعين والمشترين في سوق ما فانه يحدد الدرجة التي يكون بها كل بائع أو مشتري على علم بتأثير سياسته على سياسات منافسيه وبالتالي مدي قدرته على التنبؤ بالسياسات الإنتاجية والسعرية لمنافسيه ، فإذا كان عدد البائعين في السوق كبيرا فإنهم بالتالي لن يتوقعوا أن تكون لسياستهم اثر على سياسة منافسيهم أما إذا كان عددهم قليلا فإن كلا منهم يعلم مقدما بأن منافسيه سيكون لهم ردود فعل للسياسات التي يتخذها .

الأشكال الرئيسية للسوق :

قد لا نخطئ إذا قلنا أن عدد الأشكال الممكنة للسوق هو عدد لا نهائي ، وهذا راجع إلى التباين الكبير بين السلع والخدمات المعروضة للبيع ، وللاختلاف الكبير بين البائعين والمشترين في كل سوق ، بالإضافة إلى تباين العلاقات التي تربط بين البائعين في كل سوق وسنقسم الأشكال المختلفة للأسواق – لغرض الدراسة والتحليل – إلى مجموعتين رئيسيتين :

الأولى : وتشمل الأسواق التي لا يكون للبائع أو المشتري أي سيطرة على الأسعار التي يتقاضاها أو يدفعها ويطلق على هذه المجموعة المنافسة التامة .

الثانية : وتشمل كل الأسواق الأخرى والتي يكون فيها للبائع أو المشتري أو كليهما تأثير على الأسعار التي يتعاملون بها، وتعرف هذه المجموعة بالمنافسة غير التامة .

وبالرغم من أن المنافسة التامة تسود فقط في قليل من الأسواق إلا إنها تعتبر نموذجا مفيدا للتحليل والدراسة ، فهي تمثل في واقع الأمر حالة بسيطة إلا إن تحليلها ودراستها سوف يوضحان الكثير من العلاقات الأساسية السائدة في الأسواق ، وبالتالي يسهل فهم وتحليل الحالات الأكثر تعقيدا.

وتحتوي المنافسة غير التامة على مجموعة غير متجانسة من أشكال السوق تختلف فيما بينها اختلافا بيناً . وتقسم هذه المجموعة إلى أربعة أقسام ، يقوم التمييز بينها أساسا على نوع العلاقة السائدة بين البائعين والمشترين في كل منها ، والأقسام الأربعة هي :

المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition :

تتميز المنافسة الاحتكارية بقلة التجانس بين الوحدات المنتجة والمباعة من السلعة أو الخدمة لمختلف البائعين ، أي تختلف الوحدات التي يتعامل فيها كل بائع عن وحدات البائع الأخر . كما تتميز بإن عدد البائعين كبير بالدرجة التي تجعل كل منهم يحدد سياسته مستقلا عن سياسة الآخرين .

تنافس القلة Oligopoly :

يكون عدد البائعين قليلا بالدرجة التي تسمح بقيام تعاون مشترك بينهم ، أي أن الوحدة الإنتاجية عند وضع سياساتها الإنتاجية والسعرية تأخذ في اعتبارها

تأثير تلك السياسات على سياسات منافسيها ، وتكون السلعة أو الخدمة المنتجة بمختلف الوحدات الإنتاجية متجانسة أو غير متجانسة .

احتكار كامل Monopoly :

وتتميز بوجود بائع واحد للسلعة أو الخدمة .

احتكار المشتري Monoposonistic Competition :

يتميز السوق بان المشتري يمكنه التحكم في السعر السائد ، ويرجع هذا أما لقله عدد المشترين في السوق أو لان بعض البائعين يفضلون التعامل مع فئة معينة من المشترين .

المنافسة التامة PURE COMPETITION

تتميز سوق المنافسة التامة بعدم تحكم أي من البائعين أو المشترين في سعر السلعة أو الخدمة التي يتعاملون فيها ، بمعني أن يقرر كل بائع أو منتج الكمية المنتجة أو المعروضة للبيع ، وبالمثل يقرر كل مشتري الكميات التي يكون راغبا وقادرا على شرائها دون أن يأخذ في اعتباره تأثير فعله أو فعل منافسيه على سعر السوق . فمثلا يعلم منتج القمح أنه يستطيع بيع كل ما يمكن إنتاجه دون أن يؤثر ذلك في السعر الذي يتقاضاه، بمعني أنه يستطيع أن يبيع عشرة أو ألف إردب بالسعر السائد في السوق دون أن يؤثر ذلك على السعر وبالتالي يحدد الكمية التي ينتجها من القمح على ضوء توقعاته لسعر السوق ، كما أن صاحب المطحن عندما يشتري القمح يعلم أن الكمية التي يقوم بشرائها لن تغير سعر القمح ، وتسود المنافسة التامة في الأسواق إذا ما تحقق الشرطان الآتيان :

1- يجب أن يكون عدد المشترين والبائعين كبيرا جدا ، وبشرط أن تكون الكمية التي يتعامل فيها كل منهم صغيرة لدرجة أن أي تغير فيها بأي منهم لن يؤثر على السعر السائد في السوق بالإضافة إلى هذا فان تصرفات مختلف البائعين والمشترين تكون مستقلة عن بعضهم البعض .

2- يجب أن تكون وحدات السلعة أو الخدمة متجانسة تماما ، أي بمعني أن المشترين يعتبرون الوحدات المعروضة عند بائع أخر كما أن المشترين لا يفضلون بائعا على أخر عند الشراء كذلك فإن البائعين لا يكون لديهم أي تفضيل للتعامل مع مشتري معين أما إذا اظهر التفضيل من جانب البائعين

أو المشترين وكانت السلعة أو الخدمة متجانسة فإن الوحدات الإنتاجية ستكون قادرة في هذه الحالة على التحكم في السعر .

وأسواق الجملة لأغلب المحاصيل الزراعية الأساسية تقترب المنافسة فيها من المنافسة التامة فمثلا يوجد عدة آلاف من منتجي القمح يقومون بإنتاج أصنافا قليلة نسبيا . وبالمثل يوجد عدة آلاف من المشترين للقمح ، وليس لدي أي منهم تفضيل لمنتج معين للتعامل معه. فالمنتج بالتالي لا يمكنه التحكم في سعر المحصول الذي ينتجه كما يمكنه أن يبيع كل ما يمكن إنتاجه دون تأثير على السعر السائد في السوق وإذا حاول الحصول على سعر أعلى من سعر السوق فإنه لن يبيع شيئا .

المنافسة الاحتكارية MONOPOLISTIC COMPETITION

تشبه المنافسة الاحتكارية إلى حد كبير نموذج المنافسة التامة وتسود المنافسة الاحتكارية في السوق إذا توفر فيه الشرطان الآتيان :

1- يكون عدد البائعين كبيرا بالدرجة التي تجعل كل منهم مستقلا في تصرفاته غير أخذا في اعتباره تأثير سياسته على سياسات منافسيه .

2- تكون منتجات مختلف البائعين مميزة عن بعضها، بمعني أن يفضل المشترون كل من جانبه التعامل مع بائع معين . وبالتالي فإنه يمكن القول أن أصبح لكل منتج نوع من الاحتكار على ناتجة ولكنه يلقي منافسة من منتجين آخرين يبيعون منتجات بديله كاملة لمنتجاته لذا فان تغيير السعر من جانب منتج ما سوف يؤثر على الكميات المباعة ما دام المشترون يمكنهم إحلال سلعته ببديلتها عندما يتغير السعر النسبي لهما . وتتوقف درجة الإحلال على تفضيل المشترين للمنتجات المختلفة ويرجع الاختلاف بين منتجات الوحدات الإنتاجية المختلفة والمنتجة لنفس السلعة إلى عدة عوامل منها :

أ – يؤثر موقع محلات التجزئة على درجة تفضيل المشترين لبائع دون الآخر.

ب– تباين الصفات الشخصية لتجار التجزئة وطريقة معاملتهم للمشترين .

ج– احتمال وجود بعض الاختلافات الطبيعية في صفات منتجات أحد المنتجين، والتي تؤدي إلى خلق ميزة قد لا تتواجد في منتجات باقي المنتجين ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها اختلاف أشكال السيارات ، وأحيانا قد لا يتعدى

الاختلاف طريقة التغليف والتعليب بحيث يصبح لكل منتج علامة تجارية مميزة له .

د- قيام بعض المنتجين بالدعاية الكبيرة لمنتجاتهم ، كما أنهم قد يستخدمون وسائل البيع الحديثة ، والغرض الأساسي من كل هذه هو إيهام المشترين بأن منتجاتهم تختلف بعض الشيء عن منتجات الآخرين حتى ولو كان هذا يخالف الواقع .

منافسة القلة OLIGOPOLY COMPETITION :

تعتبر دراسة وتحليل منافسة القلة من أهم النماذج التحليلية التي تبحث المفهوم الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية السائدة في عالمنا. وتتميز بقله عدد البائعين في السوق بالدرجة التي تجعلهم غير مستقلين عن بعضهم، بمعني أن كل منتج عند وضع سياساته الإنتاجية والسعرية، يأخذ في اعتباره سياسات المنتجين الآخرين في الصناعة، كما أنه يقوم بدراسة تأثير سياساته على سياسات غيره من المنافسين .

وتظهر منافسه القلة بوجه عام – عندما يصبح عدد المنتجين قليلا بحيث أنه إذا ما غير منتج ما كمية إنتاجه وسعره فإن كمية المبيعات لمنافسيه سوف تتغير بالتالي، فمثلا إذا فكر صاحب محطة خدمة السيارات في تخفيض سعر لتر البنزين بهدف زيادة مبيعاته، فإنه يعلم مقدما أن منافسيه يخفضون أسعارهما أيضا.

وتنتشر منافسة القلة بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يسيطر على كثير من الصناعات قله من المنتجين يتصرفون طبقا لنموذج منافسة القلة فمثلا تقوم بإنتاج علب التصدير (لغرض التعليب) شركتان فقط، وصناعة السيارات أربع شركات وصناعة السجائر أربع شركات .

وقد ترجع الأسباب التي تؤدي إلى انتشار منافسة القلة إلى العلاقة بين عوامل الإنتاج التكنولوجية والكميات المتوقع بيعها في السوق ، فقد لا يتحقق خفض تكاليف الإنتاج ما لم يكون حجم الإنتاج كبيرا ، فإذا كانت الكمية المنتجة تمثل نسبة كبيرة من إجمالي مبيعات السوق فان عدد الوحدات الإنتاجية سيكون بالتالي قليلا ، وقد يؤدي قلة عدد الوحدات الإنتاجية في صناعة ما إلى اندماجها مع بعضها بغرض زيادة أرباحهم حتى ولو لم يتسبب ذلك في خفض تكاليف الإنتاج وسيؤدي ذلك إلى تقليل درجة المنافسة في السوق ، والذي ينتج عنه الإمبراطوريات الصناعية الكبرى .

وتقسم الحالات التي تظهر فيها منافسة القلة إلى مجموعتين على أساس وجود أو عدم وجود تباين بين صفات الوحدات المنتجة من السلعة أو الخدمة ، وتعرف المجموعة الأولى بمنافسة القلة التامة **Pure Oligopoly** وتتميز الوحدات المنتجة من السلعة أو الخدمة بمختلف منتجيها بتجانسها التام، أي بمعني أن لا يري المشترين اختلافات بين منتجات مختلف المنتجين وتتواجد الحالات المقاربة لمنافسة القلة التامة في صناعات السلع الرأسمالية مثل إنتاج الاسمنت وتقل درجة استقلال المنتجين عند وضع سياساتهم الإنتاجية والسعرية ما دام أي تغير في سعر السلعة بمنتج ما سينتج عنه تأثير كبير في كمية مبيعات منافسيه ، ويصبح رد فعل منافسيه مؤكد بالتالي ، ويطلق على المجموعة الثانية منافسة القلة غير التامة **Differentiated Oligopoly** وتكون الوحدات المنتجة من السلعة أو الخدمة بمختلف منتجيها غير متجانسة ، وبالتالي فان تغير السعر لأحد المنتجين لن يكون له تأثير مباشر على السياسات الإنتاجية والسعرية لمنافسيه ، ويرجع هذا – في واقع الأمر – إلى العزل الجزئي لأسواق منتجات كل منتج ولذا يمكن القول بأنه كلما زادت درجة عدم التجانس بين الوحدات المنتجة من السلعة أو الخدمة ، كلما زاد استقلال المنتجين عند وضع سياساتهم وتقع صناعات السلع الاستهلاكية وغالبية تجار التجزئة تحت هذا النوع من منافسة القلة .

وتقسم الحالات التي تظهر فيها منافسة القلة أيضا إلى مجموعتين على أساس درجة التعاون بين المتنافسين عند رسم سياساتهم الإنتاجية والسعرية. فالمجموعة الأولى يكون التعاون بين المتنافسين فيها تعاونا مباشرا أي يكون في صورة اتفاق مباشر ، ويتم التعاون عن طريق المفاوضات المباشرة بين المتنافسين ومن ثم عقد اتفاقيات بينهم تحدد سياسة كل منهم الإنتاجية والسعرية ويختلف مضمون الاتفاقات المعقودة بين المتنافسين من حالة إلى أخرى، ولكن في اغلب الأحيان تحدد الاتفاقيات السعر فقط وفى حالات أخرى يكون الاتفاق على الطريقة التي تتبع عند تقدير السعر . ويتوقف ظهور هذا النوع من منافسه القلة على قلة عدد المتنافسين في الصناعة الواحدة ، ويكون التعاون في المجموعة الثانية بين المتنافسين في حدود معرفة كل منتج بمدي تأثير سياسته الإنتاجية والسعرية على سياسات منافسيه ، ويعتبر هذا النوع الأكثر شيوعا ، ويعتمد التعاون فيها على معرفة كل منتج بان سياساته الإنتاجية والسعرية ستقابل برد فعل منافسيه .

الاحتكار الكامل COMPETE MONOPOLY

تنتج أو تباع – في هذه الحالة السلعة أو الخدمة المعينة بمنتج واحد، أي يكون مصدر العرض الكلى للسلعة أو الخدمة بائعا واحدا ، وحيث أن جميع المنتجات في سوق ما يمكن إحلالها محل بعضها أي إنها تتنافس جميعا في الحصول على جنيه المستهلك – فانه يمكن القول بان المحتكر لسلعة أو خدمة ما لن يسلم من منافسة منتجي باقي السلع والخدمات . ولكن من الناحية العلمية فإن الوحدة الإنتاجية لسلعة ما المتمتعة بالاحتكار الكامل تستطيع أن تضع سياستها الإنتاجية والسعرية دون أن تأخذ في اعتبارها مدي تأثير سياسات منتجي السلع والخدمات الأخرى على سياستها . وتحارب الدول هذه الأيام الاحتكار وتعمل على عدم وجوده في اقتصادها . ولقد ظهر الاحتكار في الولايات المتحدة الأمريكية في الماضي في كثير من الصناعات مثل صناعة النيكل والالومنيوم أما الآن فالأمثلة كثيرة للاحتكار المنظم في كثير من الدول خاصة في قطاع الخدمات العامة ، وفى هذه الحالة يسمح للوحدة الإنتاجية بأن تكون محتكرة أي تكون هي المنتج والبائع الوحيد للسلعة أو الخدمة . والأمثلة على ذلك كثيرة منها شركات المياه والكهرباء وشركات الترام وما إلى ذلك ، وتخضع هذه الشركات للرقابة والتنظيم الحكومي حتى لا يعاني المستهلكون من استغلال تلك الشركات لهم، وفى حالات كثيرة يصبح تجار التجزئة في بعض البقاع النائية محتكرين لبعض السلع المعينة وذلك لعدم توفر تلك السلع في تلك المناطق .

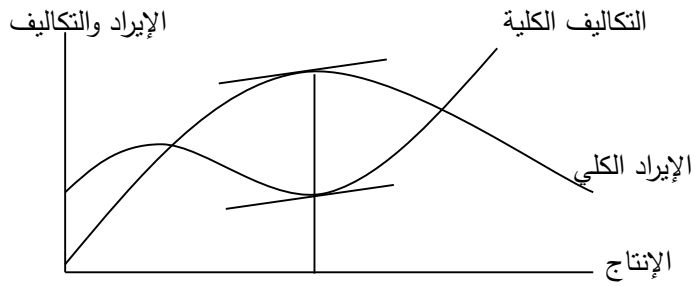

شكل رقم (22) : حالة التوازن في أسواق الاحتكار التام

منافسة المشترين الاحتكارية Monopsnistic Competition :

قد يوجد في بعض الأسواق عدد كبير من المشترين ولكن يفضل البائعون – من جانبهم – التعامل مع مشتري بالذات دون غيره وتعرف هذه الحالة بمنافسة

المشترين الاحتكارية ، وهي تشبه إلى حد ما منافسه البائعين الاحتكارية وهناك نوع أخر هو الأهم وفيه عدد المشترين قليل نسبيا وبالتالي يكون لكل منهم تأثير مباشر على السعر ، ويكون المنتج على علم أيضا بأن سياسته سيكون لها اثر على سياسات منافسيه الشرائية ، وتعرف هذه الحالة باسم منافسة القلة من جانب المشترين **Oligopoly** أما في حالة ما يكون هناك مشتري واحد فتسمي باحتكار المشتري **Monophony** .

أحوال السوق :

لا تتأثر طريقة تحديد السعر والكمية المنتجة لسلعة أو خدمة بنوع العلاقات السائدة في السوق بين البائعين والمشترين فحسب بل تتأثر أيضا بوجود الأنظمة والقوانين السائدة في المجتمع والتي تحدد نشاط مختلف الوحدات الاقتصادية في المجتمع، ومن بين هذه العوامل تلك التي ترتبط بمستوي المعرفة المتوفرة عن أحوال السوق لمختلف الأفراد ، وتلك التي ترتبط بمستوي قابلية عناصر الإنتاج على الانتقال من استخدام إلى أخر ، فالحالات التي تقل فيها المعرفة بأحوال السوق من جانب بعض الأفراد والتي تقل فيها قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال من صناعة إلى أخرى تعرف بحالات عدم الكمال .

فإذا اتصف سوق من الأسواق بعدم وجود أي من حالات عدم الكمال ، وتوفرت فيه شروط المنافسة التامة Pure Competition سميت المنافسة في هذه الحالة بالمنافسة الكاملة Perfect Competition ، وفى هذه الحالة يكون لدي البائعين والمشترين في السوق علم تام بأحوال السوق ، أي بمعني أن أي تغير في سعر التوازن لن يعوقه أي عائق للعودة ثانية إلى حالة التوازن الآلي ، ويكون لدي الوحدات الإنتاجية المعرفة الكاملة كالتالي الإنتاج وأسعار المنتجات وكذلك أسعار عناصر الإنتاج ، كما أن عناصر الإنتاج يكون لها مطلق الحرية في الانتقال إلى الاستخدامات التي تدر عليها عائدا اكبر .

المعرفة غير الكاملة :

يعتبر عدم توافر المعلومات من جانب أصحاب عناصر الإنتاج وأصحاب الأعمال من أهم مصادر عدم الكمال في سوق من الأسواق ، فالعمال مثلا قد لا تكون لديهم المعلومات الكافية عن احتمالات العمالة المتوفرة في صناعات أخرى أو في وحدات إنتاجية أخرى بنفس الصناعة ، وقد تكون معلومات رجال الأعمال عن احتمالات الربح عند إنشائهم مشروعات إنتاجية جديدة محدودة، كما قد تكون

معلومات بعض البائعين عن الكميات المتوقع بيعها عند مستويات الأسعار المختلفة غير كافية، وقد يكون بالتالي من الصعب – نتيجة لهذه العوامل – تحقيق اكبر مستوي للدخل لتلك الفئات، وتتوقف درجة المعرفة لاحتمالات الدخل ، والكميات المباعة وتكاليف الإنتاج على الأنظمة والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في المجتمع ، كما إنها تتوقف على مستويات التعليم بين الأفراد ومقدار البحوث الخاصة بالأسواق والعلاقات السائدة فيها وعلى طرق تحليل تكاليف الإنتاج ، وتتوقف درجة المعرفة في سوق من الأسواق أيضا على نشاط المؤسسات والمصالح الحكومية في تجهيز ونشر المعلومات الخاصة باحتمالات العمالة والربح في مختلف الأنظمة الاقتصادية ، ويمكن القول بأنه نتيجة لعدم كمال المعرفة بأحوال السوق فان كمية الناتج لمختلف السلع الخدمات تكون مخالفة لما قد تكون عليه في حالة توفر المعرفة الكاملة، كما يتأثر توزيع عناصر الإنتاج بالتالي على مختلف الأنشطة الاقتصادية ومن ثم يتأثر توزيع الدخل القومي، بالإضافة إلى هذا فإن مستويات أسعار المنتجات قد تكون غير تلك التي تحقق الربح الأقصى كما قد تزيد الكميات المنتجة عن تلك التي يمكن أن تباع بأسعار مربحة .

انتقال عناصر الإنتاج :

وينحصر العامل الثاني لعدم كمال الأسواق في وجود عوائق تحول دون انتقال عناصر الإنتاج من استخدام إلى أخر، ويمكن تقسيم تلك العوائق إلى نوعين.

أولا : عوائق دخول وحدات إنتاجية جديدة إلى الصناعة :

وتختلف تلك العوائق حسب اختلاف ظروف كل صناعة ، فقد يكون مصدر بعضها عوامل طبيعية مرتبطة بظروف العرض لعناصر الإنتاج المختلفة ومرتبطة بظروف الإنتاج نفسها ، في حين أن البعض الأخر قد يوجده بعض المنتجين عمدا ، أما البعض الأخر فيظهر نتيجة لسياسات بعض الحكومات. وفيما يلي بعض الأمثلة عن تلك العوائق :

1- العرض المحدود للمواد الخام :

قد تتواجد المواد الخام اللازمة للصناعة في أماكن قليلة وبكميات محدودة، وفى نفس الوقت يكون العرض الكلى في أيدي وحدات إنتاجية قليلة، فيكون من

الصعب– في هذه الحالة– على وحدات إنتاجية جديدة أن تدخل إلى الصناعة والمثال على ذلك يتمثل في صناعة النيكل وصناعة التنقيب عن الماس .

2– صعوبة الحصول على رأس المال :

تتوقف القدرة على الحصول على رأس المال الأول على سمعة الفرد الائتمانية ، لذا تجد كثير من الوحدات الإنتاجية الجديدة صعوبات في الحصول على القروض اللازمة لها نظرا لحداثتها في السوق المالية ، لذا فقد تعتقد الوحدات الإنتاجية الجديدة كليه – في اغلب الأحوال – على رأس المال الخاص بمؤسسيها مع إعادة استثمار العائد ، وبالتالي يصبح من الصعب على الأفراد الذين ينقصهم رأس المال الدخول إلى الصناعة كمنتجين جدد حتى لو كانت فرص الربح متوفرة وكانت قدرتهم الإنتاجية والإدارية عالية ، وتظهر خطورة ذلك العائق في خطوط الإنتاج التي تستلزم كميات ضخمة من الاستثمارات الأولية كما هو ملاحظ في صناعة الحديد والصلب .

3– عوائق قانونية :

تنظيم القوانين والأنظمة في مجتمع ما – في كثير من الأحيان – دخول وحدات إنتاجية جديدة في صناعة ما والأمثلة على ذلك كثيرة منها براءات الاختراع التي تمنحها الحكومة للاختراعات والابتكارات الجديدة ، كما أن العلامات التجارية المميزة قد تحمي المنتجين القدامى من المنتجين الجدد بالإضافة إلى هذا فإن التعريفات الجمركية قد تحمي المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية ، وأقوي العوائق القانونية تلك التي توجد في صناعة الخدمات العامة والتي يتسنى فيها للوحدات الإنتاجية الحصول على إذن من السلطات الحكومية قبل دخول ميدان الإنتاج .

4– السمعة المكتسبة :

يلاحظ أن بعض الوحدات الإنتاجية في كثير من الأحيان – قد كونت لمنتجاتها سمعة ممتازة وذلك عن طريق الدعاية المنظمة أو عن طريق استخدام وسائل البيع الحديثة ، لذا قد تجد الوحدات الإنتاجية الجديدة صعوبة كبيرة في الدخول إلى الصناعة ، وبالتالي في الحصول على نصيب من الكميات المباعة في السوق .

5– ظروف الإنتاج التكنولوجية :

يستلزم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للإنتاج – في كثير من الصناعات– أن يكون حجم الإنتاج كبيرا جدا حيث تتوقف بعض السلع الرأسمالية على كبر حجم إنتاجها . لذا تقابل الوحدات الإنتاجية الجديدة صعوبات كثيرة عند بدء إنتاجها وذلك لعدم حصولها على نصيب كبير من إجمالي المبيعات عند بدء إنشائها ، وبالتالي تصاب بخسائر كبيرة .

ثانيا : صعوبة تكييف عناصر الإنتاج للاستخدامات الجديدة :

يتحدد انتقال عناصر الإنتاج من صناعة إلى أخرى كنتيجة لتغير ظروف العمل بمدي قابلية عناصر الإنتاج للتغيير لتلائم مستلزمات الاستخدامات الجديدة لها، وتشاهد المشكلة بوضوح في حالة السلع الرأسمالية. فالآلات الإنتاجية الخاصة بإنتاج معين يكون من الصعب في العادة تشغيلها لإنتاج أخر، فتحتاج مثلا طرق السكك الحديدية بما في ذلك الكباري والأنفاق إلى تكاليف باهظة، في حين لا يمكن استعمالها إلا في عمليات النقل بالقطارات، كما أن أشجار البرتقال لا يمكن الاستفادة منها إلا في إنتاج البرتقال، ونتيجة لصعوبة تكييف عناصر الإنتاج للاستخدامات الجديدة فإنها تبقي في استعمالاتها الأولى لفترات طويلة حتى ولو كان انتقالها من صناعة إلى أخرى كبيرا .

كذلك فان انتقال العمال من حرفه إلى أخرى تصادفه صعوبات كثيرة ، فالعمال المدربون على عمليات إنتاجية خاصة يكون من الصعب تحويلهم إلى عمليات جديدة ، كذلك فإن الانتقال الجغرافي للعمال – أي انتقالهم من منطقة إلى أخرى – يحده كثير من العوامل مثل تكاليف الانتقال نفسها والروابط العائلية وتفضيل الإقامة في مكان عن أخر ، وبوجه عام فان العمال يترددون كثيرا في اتخاذ أي قرار من شأنه تغيير نوع العمل والانتقال إلى عمل جديد أو إلى منطقة جديدة .

تــذكـر

- **مفهوم السوق :**

يتكون السوق من مجموعة من البائعين والمشترين على اتصال وثيق فيما بينهم حيث يتم تبادل السلع والخدمات المنتجة .

- **الأشكال الرئيسية للسوق :**

1- **المنافسة التامة :** وتشمل الأسواق التي لا يكون البائع أو المشتري أي سيطرة على الأسعار التي يتقاضاها أو يدفعها .

2- **المنافسة غير التامة :** وتشمل باقي الأسواق الأخرى والتي يكون للبائع أو المشتري درجة من السيطرة على الأسعار أو الكميات المتداولة في السوق ، وتنقسم إلى:-

أ – المنافسة الاحتكارية : وهي الأسواق التي تتميز بوجود عدد كبير نسبيا من المنتجين يقوموا بإنتاج منتج واحد أو نفس السلعة ولكن كل منتج يحاول أن يضفي على سلعته اختلافا في الشكل أو الحجم للعبوة مثل الأصناف المختلفة من الجبن أو الأصناف المختلفة من الأسبرين .

ب – تنافس القلة : يكون عدد البائعين قليلا بالدرجة التي تسمح بقيام تعاون مشترك بينهم مثل منظمة الأوبك للبترول .

ج – احتكار كامل : وتتميز سوق هذه السلعة بوجود بائع أو منتج واحد فقط لها ، وعدد كبير من المستهلكين .

د – احتكار المشتري (الاستحكار) : وتتميز سوق هذه السلعة بوجود عدد كبير من البائعين أو المنتجين ومشتري وحيد للسلعة مثل منتجي قصب السكر ومصنع إنتاج السكر .

أسئلة وأنشطة الباب الرابع

1- ماذا يقصد بمفهوم السوق ؟

2- ما أشكال السوق ؟

3- عرف : تنافس القلة – المنافسة التامة ؟

4- ما هي شروط المنافسة الاحتكارية ؟

5- ما المقصود بالمفاهيم الاقتصادية التالية

الاحتكار الكامل – منافسة المشترين الاحتكارية

6- ما هي عوائق دخول وحدات إنتاجية جديدة إلى الصناعة ؟

7- اجر النشاط التالي :

ارسم رسما بيانيا يوضح حالة التوازن في أسواق الاحتكار التام بين كل من الإنتاج والإيراد .

8- ماذا تعرف عن صعوبة تكييف عناصر الإنتاج للاستخدامات الجديدة ؟

الباب الخامس
الاقتصاد الشامل

مقدمة :

سبق القول أن الاقتصاد على اجتماعي تستهدف دراسته تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع فهو كذلك يتناول بالبحث مختلف الروابط والعلاقات الاجتماعية المتعلقة بتنظيم استغلال ومنطقة الموارد النادرة بغية الوصول إلى أقصي حد ممكن من الإشباع للرغبات الإنسانية، وتعد الرغبات الإنسانية المحرك الرئيسي أو الدافع الأساسي لأي نشاط اقتصادي، فإشباعها والحال كذلك يعد نهاية أو هدف النشاط الاقتصادي ، ويتوقف مدي إشباع رغبات أفراد مجتمع معين على مقدار ما يحوزه أفراد المجتمع كما ونوعا من الموارد، بالإضافة إلى الأساليب الإنتاجية المتبعة، وتعرف الموارد بأنها الوسائل أو الأشياء والخدمات المتاحة لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات والتي بدورها يمكن استعمالها في إشباع الرغبات الإنسانية. وفى أي بنيان اقتصادي يبدو هناك العديد من مختلف أنواع الموارد من بينها العمل بمختلف صورة والمواد الخام والأرض والآلات والمباني والموارد الوسيطة وغير ذلك .

وتقتصر دراسة علم الاقتصاد على ما يسمي بالموارد الاقتصادية أي تلك الموارد ذات الكمية المحدودة بالنسبة لاستعمالها هذا بالإضافة إلى تعدد هذه الاستعمالات وضرورة مزجها بنسب متباينة لإنتاج معين، ومن هنا تبرز أهمية علم الاقتصاد في أنه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يختص بدراسة وتنظيم الموارد الاقتصادية بغية تحقيق القدر الأكبر من الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق توظيف الموارد المحدودة للوصول برغبات المجتمع إلى أقصي حد ممكن من الإشباع. ولعملية التنظيم هذه أوجه ثلاث أولها يتعلق بضمان التعميل أو التوظيف الكامل للموارد النادرة حيث ينشا عن تشغيلها غير الكامل نقص في مستوي الإشباع، وثانيها يتعلق بمنطقة هذه الموارد بين مختلف أوجه استغلالها بالكيفية التي تحقق القدر الأكبر من الإشباع البشري ، وثالث هذه الأوجه يتعلق بتوزيع الأنتجه الناشئة عن توزيع هذه الموارد توزيعا مناسبا بين مختلف أفراد المجتمع .

وتشكل النظرية الاقتصادية Economic Theory العمود الفقري للتحكم الاقتصادي سواء كان مجال هذا التحليل في السياسة المالية أو السياسة النقدية أو التجارة الخارجية أو الاقتصاد الزراعي أو اقتصاديات العمل أو اقتصاديات

الاستهلاك وغيرها من مجالات التطبيق الاقتصادي . وتنقسم النظرية الاقتصادية إلى قسمين رئيسين هما اقتصاد الميكرو Micro Economics واقتصاد الماكرو Macro Economics .

ويتناول اقتصاد الماكرو أو ما يسمي أحيانا بتحليل الدخل القومي والعمالة National Income and Employment Analysis أو الاقتصاد الشامل Aggregate Economic Analysis فيعالج البنيان الاقتصادي ككل بغض النظر عن الوحدات الاقتصادية الفردية المكونة لهذا البنيان ، وبناء على ذلك فلا يتناول مباحث اقتصاد الماكرو تيار سلعة أو خدمة معينة من الوحدات الإنتاجية حتى مستهلكيها كما لا تتناول ما بحثه تيار الموارد الإنتاجية الفردية أو خدماتها من أصحاب هذه الموارد حتى الوحدات الإنتاجية ، غير أن قيمة التيار الكلى للسلع والخدمات أي الناتج القومي وكذا قيمة التيار الكلى للعائد للموارد أي الدخل القومي تشكل البؤرة التي تتسلط عليها مباحث هذا الشطر من النظرية الاقتصادية ويركز الاقتصاد الشامل على الأرقام القياسية للأسعار أو المستوي العام للأسعار. وحيث أن الاقتصاد الشامل يعطي اهتماما اكبر للعام عن الخاص، لذا نجد مباحثه تتناول التيار الكلى النقدي والتيار الكلى للسلع والخدمات والمستوي العام للعمالة، كما تتناول مباحث هذا الشطر من النظرية الاقتصادية طبيعة النمو الاقتصادي والعوامل الضرورية للتوسيع المستمر للطاقة الإنتاجية والدخل القومي.

وفى الحقيقة فمن المتعذر تحديد حد فاصل بين كل من الاقتصاد الشامل والاقتصاد الدقيق. فالنظرية الاقتصادية العامة من الواضح إنها تتناول جميع أوجه النشاط الاقتصادي سواء فردية أو إجمالية، فكما يجب أن تشرح تلك النظرية السلوك الفردي والأحجام الإنتاجية الفردية وكذا الدخول والأسعار الفردية فإن من واجبها أن تفسر لنا التقلبات التي تنتاب مجموع النتائج الفردية والتي يهتم بها الاقتصاد الشامل، ولقد اقتضت الضرورة تقسيم النظرية الاقتصادية إلى فرعيها الرئيسين وهما الاقتصاد الدقيق والاقتصاد الشامل على أن يختص الأول بدراسة وجهة النظر الفردية بينما يهتم الأخير بوجه النظر الإجمالية .

بناء على ذلك فإن الدخل القومي والاستثمار والاستهلاك والكمية المعروضة والكمية المطلوبة جميعا متغيرات تدفقية ، في حين أن الثورة ورأس المال متغيرات تعبر عن أرصدة في المجتمع أي متغيرات مخزونة ، وفيما يلي بعض الموضوعات ذات الصلة الرئيسية بالاقتصاد الكلى أو ما يطلق عليه بالاقتصاد الشامل .

الناتج القومي والدخل القومي وطرق قياسه وتحديد مستواه :

يعتبر الدخل القومي من أهم مفاهيم علم الاقتصاد ، كما ويعتبر تحليل الدخل القومي وتركيبه المحاسبي مقدمه أساسية لفهم نظريات الاقتصاد الشامل أو بمعنـي أخـر ضـروريا لدراسـة القـوي المحـددة للعمالـة والإنتـاج والمسـتوي العـام للأسعار والدخل الحقيقي كما وأن مفهوم الدخل القومي لا غني عنه عند معالجة بعض السياسات الاقتصادية الهامة مثل البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي .

تعريف الدخل :

يعبـر الـدخل القـومي عامـة عـن المقيـاس النقـدي للتـدفق العـام للسـلع والخدمات فـي البنيـان الاقتصـادي ، وبنـاء علـى قيمـة الـدخل القومي يمكن قياس النشاط الاقتصـادي فـي البنيـان الاقتصـادي بصـفة عامـة ، فإذا مـا انخفض الدخل القومي دل ذلك على انكماش النشاط الاقتصادي كما أن ارتفاع الدخل القومي يدل علـى ازدهاره. وبنـاء علـى مـا تقدم يعتبـر الـدخل القومي مقياسـا نقديا تجميعيا لما ينتجـه المجتمـع مـن سـلع وخـدمات باسـتخدام مـوارده (مـن ارض وعمـل ورأس مـال وإدارة).

ويتناول هذا الباب مقارنة بين طرق قياس الدخل القومي والصعوبات التي تكتنف قياسه، كما يندرج هذا العرض من نموذج مبسط للبنيان الاقتصادي ليس به تكوين لرأس المال أو نشاط حكومي أو تجارة خارجية (اقتصاد مغلق) إلى بيانات اقتصاديه تحتل فيها هذه النواحي مكانه هامة .

طرق قياس الدخل القومي :

توجد طريقتان أساسيتان لقياس الدخل أو بتعبير أخر صافي الناتج القومي Net National Product وتعتمد الطريقة الأولى على تيار السلع والخدمات في حين تعتمد الثانية على تيار تكاليف عناصر الإنتاج أو بمعني أخر العائد لعناصر الإنتاج، وسنتعرف في مناقشتنا لطرق القياس عدم وجود نشاط حكومي أو تجارة خارجية (صادرات وواردات) وعدم تكوين لرأس المال ويعني عدم تكوين رأس المال أن البنيان الاقتصادي في حالة سكون أي أن تدفق الاستثمار مساويا للصفر .

طريقة التدفقات السلعية Flow Product Approach :

يسـتهلك المجتمـع سـنويا سـلع وخـدمات مثـل القمـح والفاكهـة والخضـر والأقمشة والرعاية الصحية وغير ذلك . ويدفع المجتمع مقابل هذه السلع والخدمات نقودا ، وإذا أضفنا مـا ينفقه المجتمـع مـن جنيهات علـى السلع والخدمات نحصل

على تقدير للدخل القومي أو صافي الناتج القومي وفى البنيان الاقتصادي البسيط أي الذي لا يوجد فيه تكوين لرأس المال أو نشاط حكومي فإن الدخل القومي أو صافي الناتج القومي ما هو إلا مجموع قيمة التدفق السنوي للسلع والخدمات النهائية أي انه : (سعر القمح × كمية القمح) + (سعر البرتقال × كمية البرتقال) ..... وتستخدم الأسعار كموازين لجميع هذه السلع والخدمات حيث أن الأسعار عامة ما هي إلا مقياس لمنفعة السلعة .

ويمكن إذن أن نستنتج أن الدخل القومي مقيما بأسعار السوق (الأسعار الجارية) بالطريقة التدفقية السلعية هو عبارة عن القيمة النقدية الكلية لتدفق السلع والخدمات في المجتمع وهو كذلك الأمر جملة الإنفاق الاستهلاكي أي مدفوعات المجتمع لقطاع الإنتاج نظير السلع والخدمات .

الطريقة الدخلية Income Approach :

يعرف دخل فرد ما بأنه القدر من المدفوعات النقدية التي تؤول إليه نظير مساهمته في العملية الإنتاجية بما يمتلكه من موارد ، والدخل القومي إذن ما هو إلا المجموع الكلى للدخول التي يكتسبها أصحاب الموارد الإنتاجية من ارض وعمل وإدارة ورأس مال وهو الأمر كذلك مجموع الأجور والفائدة والريع والربح أي جملة العائد للموارد الإنتاجية ويلزم لتقدير الدخل القومي بإتباع هذا المنهج بيانات دقيقة عن :

1-الأجور والمرتبات والمهايات والمرتبات الإضافية التي يحصل عليها العمال والمستخدمون والموظفون نتيجة لإسهامهم بمجهودهم البشري في إنتاج السلع والخدمات .

2-صافي دخول المشروعات الفردية أي العائد الصافي الذي يؤول إلى الزراع والأطباء والشركاء في شركات الأشخاص وأصحاب المشروعات الفردية التي يمتلكها أفراد معينون .

3-صافي الفائدة التي يتقاضاها أفراد المجتمع عما يحوزونه من سندات وما لديهم من رهون وقروض .

4-صافي الريع الذي يحصل عليه أفراد المجتمع بما في ذلك تقديرات الريع من الوحدات السكنية التي يقيم بها ملاكها .

5-صافي دخول الشركات المساهمة سواء وزعت على حملة الأسهم أو لم توزع .

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن العائد لجميع عناصر الإنتاج أي دخول الأفراد ما هي إلا مدفوعات قطاع الإنتاج لأفراد المجتمع نظير هذه العناصر أي

بمعني أخر تمثل تكاليف الإنتاج بما في ذلك عنصر الإدارة . وبناء على ما تقدم فان الدخل القومي يمكن أن يقدر كقيمة لتدفق السلع والخدمات أو كتدفق العائد لعناصر الإنتاج. وإذا عرفنا الريع كعائد وفى نفس الوقت تكاليف عنصر الإدارة فإن كلا من الطريقتين يعطي نفس القيمة للدخل القومي.

الدخل القومي الحقيقي والدخل القومي النقدي :

لقد سبق أن ذكرنا أن الدخل القومي هو القيمة النقدية للسلع والخدمات، وقد توصلنا إلى هذه القيمة الكلية للسلع والخدمات باستخدام الأسعار الجارية ، ومن المشاهد أن أسعار السلع قد تزيد أو تنخفض بمرور الزمن وفقا لحالات التضخم أو الانكماش في البنيان الاقتصادي ، وفى هذه الحالة – تغيير الأسعار – لا يمكن مقارنة النشاط الاقتصادي في سنتين مختلفتين وفقا للدخل القومي النقدي المحقق وذلك لاختلاف القوة الشرائية للنقود ولذلك يجب قياس الدخل القومي بالأسعار الثابتة حتى يمكن مقارنة النشاط الاقتصادي من سنة لأخرى ، ويمكن قياس الدخل القومي الحقيقي بالاستعانة بالأرقام القياسية للأسعار كما هو موضح بالمثال الافتراضي الأتي :

ويتبين من المثال الافتراضي المبين بالجدول رقم (9) أن الدخل القومي بالأسعار الجارية قد بلغ نحو 58386 مليون عام 1988 مقابل نحو 67254 مليون جنيه في عام 1989 كما أن الرقم القياسي للأسعار قد بلغ نحو 821، 1045 في عام 1988 وفى عام 1989 وعليه فإن الدخل القومي الحقيقي يقدر بنحو 7112 ، 6436 مليون جنيه لنفس السنوات السابقة وهو اقل من الدخل القومي النقدي لنفس السنوات ، أما في عام 1990 فقد ارتفع الدخل القومي النقدي إلى 8134 مليون جنيه في حين ارتفع الرقم القياسي للأسعار إلى 1220 وبناء على ذلك فإن الدخل القومي الحقيقي في عام 1990 بلغ 6667 مليون جنيه وهو اقل من نظيره النقدي لنفس العام . ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن القيمة الحقيقة للدخل تعتبر مقياس أكثر صدقا في التعبير عن حجم السلع والخدمات في المجتمع عن القيمة النقدية للأسباب السابق ذكرها .

جدول رقم (9) : حساب الدخل القومي الحقيقي

السنة	الدخل القومي بالمليون جنيه بالأسعار الجارية	الرقم القياسي للأسعار	الدخل القومي الحقيقي بالمليون جنيه
1988	58386	821	7112=821/(100 ×58386)
1989	67254	1045	6436=1045/(100×67254)
1990	81341	1220	6667=1220/(100×81341)

القيمة المضافة Value Added :

يواجه قياس صافي الناتج القومي بالطريقة التدفقية السلعية بعض المشاكل الرئيسية . وتعتبر مشكلة تكرار احتساب بعض السلع من أهم هذه المشاكل مثال ذلك احتساب قيمة الخبز المنتج في صافي الناتج القومي في نفس الوقت الذي حسبت فيه قيمة الدقيق المستخدم لإنتاج ذلك الخبز أو القمح المستخدم في إنتاج ذلك الدقيق ضمن قيمة صافي الناتج القومي ، ولكي تتلافى هذا الخطأ الناشئ عن تكرار حساب السلع الوسيطة لجأ الاقتصاديون إلى حساب صافي الناتج القومي بحساب القيمة المضافة بكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة، وتعرف القيمة المضافة لكل مرحلة على إنها الفرق بين العائد الكلى لهذه المرحلة أي قيمة إنتاجها مطروحا منه قيمة مستلزمات الإنتاج المشتراه من المراحل الأخرى، ويبين الجدول رقم (10) مثلا افتراضيا لعملية إنتاج الخبز وقد حسبت القيمة المضافة لكل مرحلة بطرح قيمة السلع الوسيطة من قيمة المبيعات لكل مرحلة من مراحل إنتاج الخبز .

جدول رقم (10) : حساب القيمة المضافة

مرحلة الإنتاج	قيمة المبيعات (1)	قيمة السلع الوسيطة(2)	القيمة المضافة (3)= (1) – (2)
القمح	4	صفر	4
الدقيق	6	4	2
الخبز	12	6	6
خبز تسليم المستهلك	20	12	8
	42	22	20

وبناء على ما تقدم فإنه لتلافي تكرار الحساب يجب أن تشمل فقط على قيمة صافي الناتج القومي للسلع النهائية ولا تشتمل السلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج

هذه السلع النهائية . وتقدر القيمة المضافة لكل مرحلة بطرح تكاليف المواد الوسيطة من خارج المرحلة بطريقة هامة لتلافي تكرار حساب السلع الوسيطة .

الاستثمار الصافي وتكوين رأس المال Net Investment and Capital Formations

لقد افترضنا في حساباتنا للدخل القومي حتى الأن انعدام تكوين رأس المال. ومن الطبيعي انه في الحياة العملية يوجه أفراد المجتمع جزءا من دخلهم للادخار والاستثمار فبدلا من توجيه كل الدخل إلى الاستهلاك يقوم الأفراد ببناء المنازل أو تصنيع آلات جديدة لتضيف المزيد من السلع الاستهلاكية أو زيادة المخزون من السلع الاستهلاكية بل تشتمل بالإضافة إلى ذلك على الاستثمار الصافي أو تكوين رأس المال ، وإذا استخدم المجتمع جزءا من إمكانياته الإنتاجية في تكوين رأس المال فإن صافي الناتج القومي يجب أن يشتمل هذا التكوين عند حسابه ، وإذا يمكن القول أن صافي الناتج القومي هو مجموع السلع النهائية مثل السلع الاستهلاكية والخدمات بالإضافة إلى الاستثمار الصافي . ويشتمل الاستثمار الصافي الإضافات الصافية لرصيد المجتمع من :

(1) المباني (2) الآلات (3) المخزون السلعي

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الاستثمار يعني دائما التكوين الحقيقي لرأس المال أي بمعني أخر المباني والآلات الجديدة أو يضاف للمخزون السلعي، وقد تعني كلمة الاستثمار للشخص العادي استثمار أمواله في شراء منزل أو شراء أوراق مالية لشركات قائمة فعلا أو تحويل مدخراته إلى حساب جاري في البنك، وجميع هذه الاحتمالات ليست في الحقيقة استثمارات أو مدخرات من وجهة النظر الاقتصادية حيث إنها لا تضيف لرصيد المجتمع من رأس المال .

ويشتمل الاستثمار الإجمالي القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية (كالمباني، والآلات ،.... الخ) المضافة إلى رصيد رأس المال في المجتمع بالإضافة إلى التغير في قيمة المخزون السلعي أما الاستثمار الصافي فهو عبارة عن الاستثمار الإجمالي مطروحا منه استهلاك رصيد رأس المال في المجتمع Deprecation أو بمعني أخر فهو الإضافة الصافية لرصيد رأس المال . ومن الطبيعي أن تكون قيمة الاستثمار الصافي اقل من قيمة الاستثمار الإجمالي ويعبر استهلاك رأس المال عن القيمة التي يجب تعويضها لرصيد رأس المال حتى يحتفظ بمستواه القائم، يمكن تبسيط الفرق بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي بمثال الزيادة السكانية فإذا أضاف الإحصائي إلى عدد السكان عدد المواليد فإنه بذلك قد

إضاف قيمة إجمالية لان عدد السكان لا يزيد بنسبة المواليد ، وإذا قام بإضافة عدد المواليد وطرح عدد الوفيات فإنه بذلك قد إضاف قيمة صافية هي بالفعل المعدل الذي يزيد به عدد السكان .

ويبين الجدول رقم (11) مثالا افتراضيا لحساب الاستثمار الإجمالي والصافي في البنيان الاقتصادي ، ومن هذا الجدول يتبين أن الاستثمار الإجمالي هو مجموع قيمة الإنشاءات الجديدة والإنتاج الجديد من الآلات والتغير في حجم المخزون السلعي، وقد حصلنا في هذا الجدول على قيمة الاستثمار الصافي بطرح استهلاك رأس المال من الاستثمار الإجمالي .

جدول رقم (11) : الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي بالمليون جنيه

مكونات الاستثمار	السنة		
	1972	1997	2000
الإنشاءات الجديدة	44.4	7327	10250
إنتاج المعدات	28.8	6196	10449
التغير في حجم المخزون السلعي	5.6	729	1791
الاستثمار الإجمالي	78.8	14252	22490
استهلاك رأس المال	49.4	8936	13719
الاستثمار الصافي	29.4	5316	8771

ويمكن تلخيص ما سبق في عدد من المعادلات هي :

م ن ق = س + ث ج (1)

د ق = م ن ق – هـ (2)

د ق = س + خ (3)

حيث :

م ن ق = مجمل الناتج القومي س = الإنفاق الاستهلاكي

ث خ = الاستثمار الإجمالي د ق = الدخل القومي

هـ = استهلاك رأس المال خ = الادخار الشخصي

وتبين المعادلة الأولى أن الإنفاق الكلى ما هو إلا مجموع الإنفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ، أما المعادلة الثانية فتبين أن الدخل القومي ما هو قيمة الإنتاج الكلى في المجتمع مطروحا منه استهلاك رأس المال ، أما المعادلة الثالثة فتبين أن الدخل قد ينفق أو يدخر .

وبإحلال المعادلة الثالثة في المعادلة الثانية يتبين أن

م ن ق = س + خ + هـ (4)

وبمقارنة المعادلة رقم (1) والمعادلة رقم (4) يتبين أن الاستثمار الإجمالي (ث ج) يجب أن يساوي (خ + هـ) أي الادخار الإجمالي كما إننا إذا قمنا بإحلال المعادلة رقم (1) في المعادلة رقم (2) يتبين أن :

دق = س + ث ج – هـ

أو د ق = س + ث ص (5)

حيث : ث ص (الاستثمار الصافي) = ث ج – هـ

الإنفاق الحكومي Government Expenditure :

لقد افترضنا حتى الآن عند حساب الدخل القومي انعدام الإنفاق الحكومي، ومن المشاهد أن الحكومة تقوم بإنفاق أموال هائلة على السلع والخدمات، وبناء على ذلك فان حسابات الدخل القومي لابد وأن تشمل الإنفاق الحكومي، وعليه فإن صافي الناتج القومي (ص ن ق) يتضمن الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الصافي الخاص والإنفاق الحكومي أي أن :

ص ن ق = س + ص ث + أ ح

حيث :

ص ن ق = صافي الناتج القومي ص ث = صافي الاستثمار

أ ح = الإنفاق الحكومي س = الإنفاق الاستهلاكي

ومن الطبيعي أن يزداد أمر احتساب صافي الناتج القومي تعقيدا عندما نأخذ في الاعتبار الإنفاق الحكومي، وتنشا المشكلة الأولى من كيفية إنفاق الدولة لحصيلتها، فالحكومة مثلها في ذلك مثل الأفراد لها موارد تدر عليها دخلا تقوم بإنفاقه على السلع والخدمات العامة، ويتكون إجمالي الدخل الحكومي من جملة الحصيلة الضريبية بشتي أنواعها مباشرة أو غير مباشرة .

وللوصول إلى الدخل الحكومي الصافي أي الذي ينفق على السلع والخدمات العامة يلزم أولا استبعاد مختلف صور الإعانات الحكومية من الحصيلة الضريبية وذلك لان هذه الإعانات الحكومية لم يقابلها إنتاج سلع وخدمات أضيفت إلى الناتج القومي كما يلزمنا أيضا أن نستبعد من الدخل الحكومي الإجمالي المدفوعات الحكومية لنقل الدخل بين طبقات المجتمع كالفائدة على الدين الأهلي National Dept. وإعانات البطالة والمعاشات وغيرها من النفقات الحكومية لنقل القوة الشرائية بين أفراد المجتمع وذلك لان مثل هذه المدفوعات لم يقابلها خلق سلع وخدمات جديدة يلزم احتسابها ضمن صافي الناتج القومي فالمرتب الذي يتقاضاه

احد المتعطلين أو احدي الأرامل أو احد حملة السندات الحكومية من الحكومة بقيمة إعانة التعطل أو المعاش الشهري أو الفائدة على السندات يختلف في طبيعته الاقتصادية تماما عن المرتب الذي يتقاضاه احد موظفي الدولة سداد لأجور عمله مثلا .

ومن الأهمية بمكان في دراستنا التحليلية للدخل أن نتبين الفارق بين البنود الإنفاقية التي لا تعدو أن تكون نقلا للقوي الشرائية بين مختلف أفراد المجتمع عن السبيل الحكومي Transfer Payments وبين البنود الإنفاقية الحكومية الأخرى والتي تعتبر بحق شطرا من صافي الناتج القومي ، أي طالما كانت موجهة للإنفاق على شراء السلع والخدمات ، فمدفوعات الحكومة للمدرسين أو موظفي البريد أو موظفي السكك الحديدية هو جزء من الناتج القومي ، فالمدرس أو سائق القطار مثلا يتقاضي مرتبا نظير أداء خدمة معينة وهي القيام بالتدريس أو قيادة القطار ، ولو نظرنا إلى أوجه النشاط هذا من ناحية دخول الأفراد من وجهه تعريفنا للدخل القومي بأنه مجموع دخول عوامل الإنتاج – لتبينا انه لابد من احتساب مرتب المدرس نظير خدمة التدريس واجر سائق القطار نظير خدمته ضمن الدخل القومي بصفته مجموع دخول عوامل الإنتاج، أما من وجهة الناتج القومي – كما سبق أن عرفناه فان قيمة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة – فان خدمات المدرسين وسائق القطارات لابد وان تحتسب ضمن السلع والخدمات التي يتكون منها الناتج القومي .

أما ما يتقاضاه أرباب المعاشات أو الأرامل أو اليتامى من معاشات وإعانات فبالرغم من أنها بنود إنفاقية حكومية فإنها لا تعتبر جزءا من الدخل القومي أو الناتج القومي ، ذلك لان أرباب المعاشات أو الأرمل أو اليتامى لا يؤدون أي خدمات مقابل هذه المدفوعات فلا هم يسهمون بمجهودهم البشري ولا بما يحوزونه من ارض أو معدات رأسمالية في عملية الإنتاج ، فالمعاش الحكومي يزيد من القوي الشرائية لصاحبه غير أن السلع والخدمات التي يشتريها الأفراد على المعاش بهذه القوة الشرائية هي في الواقع جزء من الناتج القومي منسوبا في الحقيقة إلى الأفراد والوحدات الإنتاجية التي قامت بإنتاجها وليس إلى صاحب المعاش الحكومي ، ومثل ذلك أيضا يمكن أن يقال عن الشطر من الدخل القومي الذي يدفع كفائدة للمواطنين نظير ما في حوزتهم من سندات حكومية، فان ما يتقاضاه الأفراد من فائدة يعتبر جزءا من دخله الاسمي، غير أنه لو احتسبت الفائدة الحكومية ضمن دخول الأفراد الذين يمتلكون سندات حكومية واحتسبت أيضا ضمن دخول الأفراد الذين يدفعون هذه الفائدة في صورة ضرائب فإن ذلك

يعني احتسابها مرتين ، وبعبارة أخري فدخول حملة السندات الحكومية في صورة فائدة أن هي إلا دخول استقطعت من أفراد آخرين قاموا بدفع الضرائب ، ومن ثم فإن الفائدة عن الدين الأهلي لا تعتبر جزءا من الدخل القومي حتى ولو كان هذا الدين مستحقا للمواطنين في الدخل وعلى ذلك فباستبعاد الإعانات الحكومية والمدفوعات الحكومية لنقل الدخل يتبقي لدينا ما يطلق عليه الدخل الحكومي الصافي أي الشطر من إجمالي الدخل الحكومي الذي ينفق على شراء السلع والخدمات اللازمة للخدمات العامة والذي يعتبر جزءا من الدخل القومي لأفراد المجتمع والذي يظهر في معادلة سابقة أي أن :

الدخل الحكومي الصافي = الحصيلة الضريبية – الإعانات – مدفوعات نقل الدخل

وتنشا المشكلة الثانية عند احتسابنا للدخل القومي في حالة الإنفاق الحكومي من عدم معرفتنا على وجه الدقة ما إذا كانت السلع والخامات التي تشتريها الحكومة تمثل منتجات نهائية في الواقع وليست سلع وسيطة من ذلك النوع الذي احتسبناه تكرار في احتساب صافي الناتج القومي ، فعندما تنفق الحكومة أموالا على إنشاء الطرق وتعميرها وصيانتها مثلا فإنه يصعب تحديد ما إذا كان مثل هذا الإنفاق يمثل إنفاقا على منتجات نهائية أو وسيطة ، فإذا كان الغرض من عملية التعمير هذه هو إتاحة الفرصة للناس للتمتع بالسير عليها بسياراتهم فإن من الواجب أن يعتبر هذا الإنفاق جزءا من الدخل القومي . أما إذا كان الإنفاق الحكومي على الطرق العامة هو تمكين وتسهيل سيارات نقل البضائع من العبور فإن مثل هذا النوع من الإنفاق قد يدخل في عداد المنتجات الوسيطة، من ذلك نتبين مدي التعقيد الذي يواجه عملية قياس الدخل القومي عندما نأخذ الإنفاق الحكومي في الاعتبار، ولذلك يعجز الإحصائيين عن إجراء مثل هذا التقدير بالدقة الواجبه ويعمدون بطريقة تحكمية إلى اعتبار كافة المشتريات الحكومية من السلع والخدمات ضمن الناتج القومي بقيمة تكلفته محذرين من إنها قد تنطوي على احتساب بعض بنود الإنفاق الحكومي .

وتعتبر الضرائب التي تفرضها الحكومة والتي تكون الدخل الحكومي كما سبق إن ذكرنا من أهم المشاكل في حساب الدخل القومي فإذا لم يكون هناك نشاطا اقتصاديا حكوميا لأمكن تقدير صافي الناتج القومي أما بتقييم السلع والخدمات المنتجة (الطريقة السلعية) ، أو بتقدير دخول الموارد الإنتاجية (الطريقة الدخلية) . ولما كان تقدير صافي الناتج القومي يتم بتقييم السلع والخدمات المنتجة وفقا لأسعار السوق بغض النظر عما إذا كان جزء من هذه الأسعار يدفع

للحكومة كضرائب غير مباشرة – لذلك فإن تقديرات صافي الناتج القومي تشتمل على الضرائب غير المباشرة ، كما تشتمل أيضا على الضرائب المباشرة التي تدفعها الموارد الإنتاجية مما تتسلمه من مدفوعات جراء مساهمتها في عمليات الإنتاج ، فإذا ما كانت هناك سلعة معينة بتباع منها الوحدة مثلا بسعر عشرة قروش وهو عبارة عن مجموع نفقات الموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاج هذه السلعة قدرها 9 قروش مضافا إليها الضريبة غير الحكومية البالغة قرشا واحدا ويجري تقييم هذه السلعة ضمن صافي الناتج القومي على أساس 10 قروش للوحدة لا على أساس 9 قروش ، لذلك فإن صافي الناتج القومي على أساس أسعار السوق الفعلية يشتمل عل كل الضرائب غير المباشرة .

وبناء على ما تقدم فإن صافي الناتج القومي مقدرا كقيمة السلع والخدمات (بعد استبعاد استهلاك رأس المال) بالأسعار الجارية أو بمعني أخر مقدرا بالطريقة السلعية سيكون أعلى من الدخل القومي بمقدار الضرائب غير المباشرة .

تأثير التجارة الخارجية :

لقد افترضنا في الحسابات القومية السابقة بنيانا اقتصاديا مغلقا Closed Economic ، أو بمعني أخر فقد اغفل التحليل حتى الآن علاقات البنيان الاقتصادي بغيره من البنيانات الاقتصادية الفرضية ، لذلك يلزم عند احتساب الدخل القومي أن تأخذ في الاعتبار صادرات المجتمع وارداته وكذا الأرباح والفوائد التي قد يحصل عليها أو يدفعها إلى العالم الخارجي وغير ذلك من العلاقات التي قد تقوم بين البنيان الاقتصادي وغيره من البنيانات الاقتصادية الأجنبية، غير أنه ما يعنينا هنا في الواقع هو الوصول إلى مقدار صافي الاستثمار الأجنبي والواجب إضافته – اخذين في الاعتبار إشارته الجبرية وإذا كانت موجبه أم سالبة – إلى صافي الإنفاق الاستثماري ، ولاحتساب صافي الاستثمار الأجنبي يلزمنا تقدير فائض السلع والخدمات التي يقدمها البنيان الاقتصادي موضوع الاعتبار لغيره من البنيانات الاقتصادية الأجنبية، والسلع والخدمات التي تقدمها البينانات الاقتصادية الأجنبية للبنيان الاقتصادي موضع الاعتبار . هذا وتمثل مجموع قيمة صادرات البنيان الاقتصادي القومي المنظورة – أي السلع كالسيارات والآلات وغيرها – وغير المنظورة – أي الخدمات كخدمات الشركات الملاحية والنقل والتأمين – مضافا إليها دخول عوامل الإنتاج التي يمتلكها أفراد المجتمع بالخارج أي ما تحققه تلك الاستثمارات الخارجية من أرباح موزعة وفائدة مطروحا منها مجموع قيمة واردات البنيان الاقتصادي القومي سواء

منظورة أو غير منظورة وكذا ما يتسلمونه من مدفوعات نظير ما يمتلكونه من موارد إنتاجيه داخل البنيان الاقتصادي موضع الاعتبار ما يعرف بصافي الاستثمار الأجنبي والذي قد يكون سالبا أو موجبا أو صفرا وفقا لطبيعة وكمية ومعاملات البنيان الاقتصادي القومي دائنة ومدينة مع العالم الخارجي .

الدخل القومي الشخصي والدخل القومي القابل للتصرف
Personal National Income

لقد بينا فيما سبق الدخل القومي هو عبارة عن صافي الناتج القومي بعد استبعاد الضرائب غير المباشرة – وإذا ما استبعدنا من الدخل القومي ضرائب الشركات وضرائب المساهمة في الضمان الاجتماعي وأضفنا المدفوعات الحكومية التحويلية من إعانات ونقل دخل نحصل على ما يسمي الدخل القومي الشخصي ، وباستبعاد الضرائب الشخصية أي ضرائب الدخل على أفراد المجتمع فإننا نحصل على الدخل القابل للتصرف فيه بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار أي أن :

الدخل القومي الشخصي = الدخل القومي –(الأرباح غير الموزعة + ضرائب الشركات + ضرائب المساهمة في الضمان الاجتماعي + المدفوعات الحكومية التحويلية).

الدخل القابل للتصرف فيه = الدخل الشخصي – الضرائب الشخصية
= الإنفاق الاستهلاكي + صافي الادخار الشخصي

تحديد مستوي الدخل القومي :

توجد طريقتان لتحديد مستوي الدخل القومي : الأولى باستخدام الطلب الكلي ، والثانية باستخدام المكون الثاني للطلب الكلى وهو الإنفاق الاستثماري ، وفى هذا الجزء سنفترض أن الاستثمار تلقائي .Autonomous Inv أي لا يتأثر بمستوي الدخل القومي كما سيرد ذكره تفصيلا في الباب التالي الخاص بدراسة الاستثمار .

وتعتمد الطريقة الأولى – كما سبق أن ذكرنا – بصفة أساسية على الطلب الكلي أي مجموع الإنفاقين الاستهلاكي والاستثماري أي أن الدخل في هذه الحالة ينظر له كإنفاق أو بمعني أخر يمكن بيان ذلك بالمعادلة التعريفية الآتية :

د = س + ث

حيث :

د = الدخل القومي س = الاستهلاك القومي
ث = الاستثمار القومي(التلقائي)

ويمكن اعتبار الخط المستقيم ذو الزاوية 45 درجة مع المحورين الرأسي والأفقي على انه يبين كيفية التصرف في الدخل أي توزيعه بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار أي أن :

د = س + خ

حيث خ = الادخار القومي

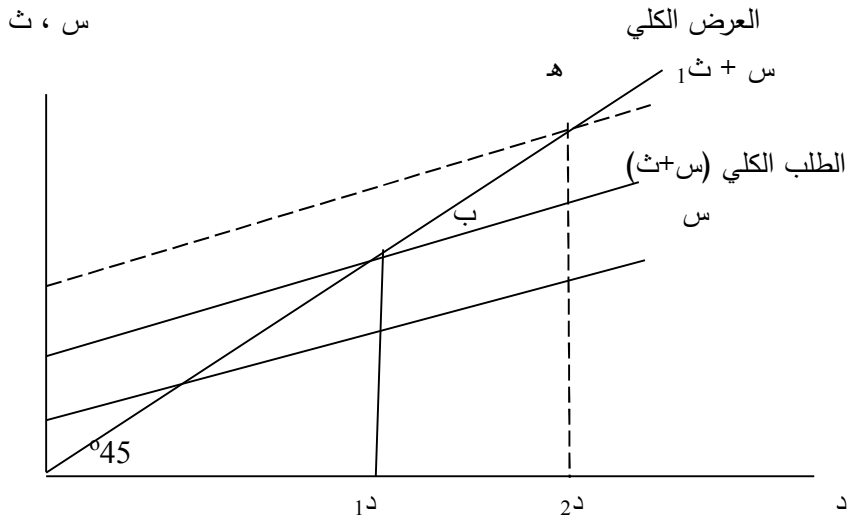

شكل رقم (23) تحديد مستوي الدخل القومي باستخدام الطلب الكلى

ويبين المحور الرأسي في الشكل (23) الإنفاقين الاستهلاكي والاستثماري "س" ، "ث" كما يبين المحور الأفقي مستوي الدخل القومي . ويبين المنحني "س" الإنفاق الاستهلاكي والمنحني "س + ث" يبين مجموع الإنفاقين الاستهلاكي والاستثماري. ويجب أن يلاحظ أن الفرق بين المنحنين (س)، (س + ث) ثابت بغض النظر عن مستوي الدخل وذلك لإفتراضنا أن الاستثمار تلقائي ولا يتأثر بمستوي الدخل القومي .

ومن الشكل يتبن أن نقطة التعادل بين الطلب الكلي (س+ ث) ، العرض الكلى أي (س + خ) هي النقطة ب وعند هذه النقطة يتحدد مستوي الدخل القومي

د$_1$ ، وإذا أراد المجتمع رفع مستوي دخله القومي عن المستوي د$_1$ – بافتراض أن د$_1$ اقل من الدخل عند مستوي العمالة الكاملة – فيجب تحققا لذلك رفع مستوي الاستثمار من ث إلى ث$_1$ وبذلك يتحقق مستوي أعلى من الدخل هو د$_2$ يتحدد عند نقطة تعادل الطلب الكلى والعرض الكلي عند النقطة هـ . ومن الملاحظ أن عند نقطة التعادل يتساوى كل من الاستثمار والادخار حيث أن

د = س + ث = س + خ

∴ ث = خ

ومن هذه المعادلة يمكن الانتقال إلى الطريقة الثانية في تحديد مستوي الدخل القومي بالتعادل بين الاستثمار والادخار .

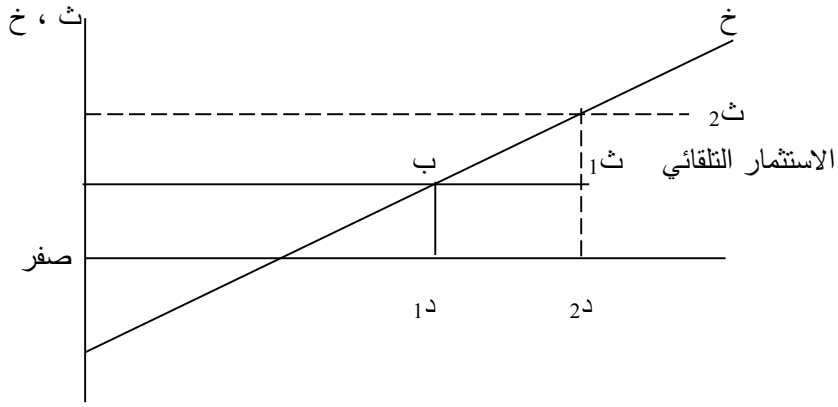

شكل رقم (24) : تحديد مستوي الدخل القومي باستخدام الاستثمار والادخار

يبين الشكل (24) كيفية تحديد مستوي الدخل باستخدام الإنفاق الاستثماري والادخار، ويمثل المنحني ث مستوي الاستثمار التلقائي وهو خط مستقيم موازي للمحور الأفقي، كما يمثل المنحني خ الدالة الادخارية، ويتبين أن نقطة التعادل بين الاستثمار والادخار (ب) . وعند هذه النقطة يكون مستوي الدخل القومي مساويا للمستوي د$_1$ كما يتبين أيضا إننا إذا رفعنا كمية الإنفاق الاستثماري إلى ث$_1$ فإن مستوي الدخل القومي يرتفع إلى د$_2$. ومن الجدير بالذكر أن لكل من الطريقتين نقد مشترك وهو ثبات الاستثمار أي اعتبار الاستثمار جميعه تلقائيا ، في حين أن هناك استثمار تتوقف قيمته على مستوي الدخل القومي وهو الاستثمار التبعي .

تـذكـر

- يعرف الدخل القومي كمقياس نقدي تجميعي بأنه مجموع قيمة ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات باستخدام مختلف أنواع وأشكال موارده من أرض وعمل ورأسمال وإدارة أو هو مجموع دخول عوامل الإنتاج التي ساهمت وشاركت في الحصول عليه خلال فترة زمنية معينة .
- يقاس الدخل القومي بثلاث طرق الأولى تعرف بطريقة التدفقات السلعية والثانية تعرف بطريقة دخول عوامل الإنتاج والثالثة تعرف بطريقة القيمة المضافة .
- إجمالي الناتج القومي يساوي الاستهلاك القومي مضافا إليه الاستثمار الإجمالي ، والدخل القومي يساوي إجمالي الناتج القومي مطروحا منه استهلاك رأس المال .
- صافي الناتج القومي يساوي الاستهلاك القومي مضافا إليه الاستثمار الصافي والإنفاق الحكومي ، والدخل الحكومي الصافي يساوي الحصيلة الضريبية مطروحا منها الإعانات ومدفوعات نقل الدخل ، تقديرات صافي الناتج القومي تتضمن إلى جانب الضرائب المباشرة التي تدفعها الموارد الإنتاجية من المدفوعات الناتجة من مساهمتها في عمليات الإنتاج على الضرائب غير المباشرة .
- في حسابات الناتج القومي الإجمالي الصافي وحسابات الدخل القومي الإجمالي والصافي يضاف ما يعرف بصافي الاستثمار الأجنبي بإشارته الجبرية إلى صافي الإنفاق الاستثماري المحلى .
- لحساب صافي الاستثمار الأجنبي يتم الوقوف على مجموع صادرات البنيان الاقتصادي القومي المنظورة وغير المنظورة مضافا إليها دخول عوامل الإنتاج التي يملكها أفراد المجتمع بالخارج ويطرح من ذلك مجموع قيمة واردات البنيان الاقتصادي القومي سواء المنظورة أو غير المنظورة فضلا عما يدفعه البنيان الاقتصادي للغير نظير ما يمتلكونه من موارد إنتاجية داخله .
- الدخل القومي الشخصي يساوي الدخل القومي مطروحا منه الأرباح غير الموزعة وضرائب الشركات وضرائب المساهمة في الضمان الاجتماعي والمدفوعات الحكومية التحويلية .

- والدخل القومي القابل للتصرف فيه يساوي الدخل القومي الشخصي مطروحا منه الضرائب الشخصية أو يساوي الإنفاق الاستهلاكي مضافا إليه صافي الادخار الشخصي .
- توجد طريقتان لتحديد مستوي الدخل القومي الأولى تعتمد على استخدام الطلب الكلى ممثلا في الإنفاق للاستهلاك مضافا إليه الإنفاق الاستثماري (التلقائي) والعرض الكلى ممثلا في الاستهلاك والادخار وبتحديد مستوي الدخل عند نقطة التساوي بين الطلب الكلى والعرض الكلى والطريقة الثانية تعتمد على التعادل بين الاستثمار والادخار .

أسئلة وأنشطة الباب الخامس

1- عرف الدخل ؟ وما هي طرق قياس الدخل القومي ؟

2- ما هي البيانات الدقيقة اللازمة لتقدير الدخل القومي النقدي ؟

3- ما الفرق بين الدخل القومي الحقيقي – والدخل القومي النقدي ؟

4- عرف القيمة المضافة ؟

5- أكمل ما يلي :

1- يشمل الاستثمار الصافي الإضافات لرصيد المجتمع من .....، ..... ، .....

2- الدخل الحكومي الصافي .....، ..... ، .....

6- اذكر الفوارق بين كل من :

الدخل القومي الشخصي و الدخل القومي القابل للتصرف فيه .

7- اجر النشاط التالي

حدد مستوي الدخل القومي باستخدام الطلب الكلى في شكل رسم بياني يوضح علاقة الدخل القومي والطلب الكلى .

8- اجر النشاط التالي

ارسم رسما بيانيا يوضح تحديد مستوي الدخل القومي باستخدام الاستثمار والادخار .

9- ما المقصود بالإنفاق الحكومي وكيف يمكن ترشيده ؟

الباب السادس
الدالة الاستهلاكية والإنفاق الاستهلاكي

يتناول هذا الباب بالدراسة العلاقة بين الاستهلاك والدخل أو بمعني أخر الدالة الاستهلاكية من حيث خواصها والعوامل الموضوعة والذاتية المؤثرة عليها، وكذلك فإن الدالة الادخارية سيتم دراستها في هذا الباب بصفتها مكملة للدالة الاستهلاكية، وتعتبر الدالة الاستهلاكية أو ما يسمي أحيانا بالميل للاستهلاك Propensity to Consume أحد العلاقات الرئيسية ذات التأثير البالغ الأهمية على البنيان الاقتصادي ككل ، وسنناقش في هذا الباب الموضوعات التالية :

أولا : طبيعة الدالة الاستهلاكية.

ثانيا : تحديد مستوي الدخل القومي .

ثالثا : الدالة الاستهلاكية في المدى الطويل .

رابعا : العوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة على الاستهلاك .

خامسا : المضاعف للاستثمار.

الدخل والاستهلاك :

يعتبر الدخل العامل الرئيسي والجوهري المحدد للاستهلاك سواء على المستوي الفردي أو المستوي القومي، وإذا ما اعتبرنا جميع العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك ثابتة فإن من الممكن استخراج جدول للاستهلاك يبين كمية الإنفاق الاستهلاكي عند المستويات الداخلية المختلفة . ويعتبر الاستهلاك دالة للدخل الحقيقي إذا ما افترضنا أن ظاهرة خداع النقود ليست ذات اثر ملموس على مستوي الاستهلاك، وبمعني أخر فان الطلب على السلع والخدمات لن يتغير إذا ما تغيرت الأسعار بنفس نسبة التغير في الدخل النقدي . ويمكن اعتبار الاستهلاك دالة لمجمل الناتج القومي عندما يكون الدخل القابل للتصرف دالة لمجمل الناتج القومي وذلك في فترات متباعدة، كما إن بعض الدراسات اعتبرت الاستهلاك دالة لصافي الناتج القومي حيث أن المجتمع لا يتخذ قراراته الاستهلاكية إلا بعد خصم قيمة استهلاك رصيده من رأس المال، كما أن الاستهلاك قد اعتبر في بعض الدراسات دالة للدخل القابل للتصرف وذلك لأن الدخل بعد استبعاد الضرائب الشخصية يعتبر أكثر تعريفات الدخل القومي تأثير وارتباطا بالاستهلاك وهذه العلاقات – بين الاستهلاك والمتغيرات القومية السابقة الذكر– يتوقف كل منها

علـى الدراسـات العمليـة وعامـة فإننـا يمكـن أن نعتبـر أن الاسـتهلاك دالـة للـدخل القومي الكلى وهذا الدخل الكلى يمكن تعريفه وفقا للمشكلة موضع الاعتبار، ويبين العمود الأول في جدول رقم (12) مستويات مختلفة من الدخل الحقيقي د ن / ع حيث دن الدخل النقدي ، ع الرقم القياسي للمستوي العام للأسعار ، فعلى سبيل المثال إذا كان الدخل القومي النقدي 300 مليون جنيه والرقم القياسي للمستوي العام للأسعار 150 في سنة معينة بالنسبة لسنة الأساس فان الدخل الحقيقي في هذه السنة يبلغ 200 مليون جنيه (300 ÷ 1.5) .

جدول رقم (12) : الميل للاستهلاك (بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة)

د = د ن / ع	س = س (د)
صفر	20
50	60
100	100
150	140
200	180
250	220
300	260

وقد افترضنا في المثال المبين بالجدول أن المستويات الدخلية تتغير بمقدار 50 مليون جنيه، ويبين العمود الثاني من الجدول المستويات المختلفة من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي – وتبين العلاقة الموضحة بالجدول أي العلاقة بين الاستهلاك والدخل ما أطلق عليه كينز الميل للاستهلاك أو الدالة الاستهلاكية، ويتبين من الجدول (12) أن الاستهلاك دالة متزايدة للدخل (س / د + صفر) حيث يزيد الإنفاق الاستهلاكي بزيادة الدخل وينخفض ايضا بانخفاضه ، ويلاحظ من الجدول أن الإنفاق الاستهلاكي (س) يتغير بمقدار 40 مليون جنيه لكل تغير في الدخل قدره 50 مليون جنيه ويمكن أن نشرح هذا المثال بالشكل رقم (25) الدالة الاستهلاكية المبينة بالجدول (12) حيث الإنفاق الاستهلاكي والادخار مبينان على المحور الرأسي بينما أن الدخل القومي مبين على المحور الأفقي ، أما الخط المستقيم المنبثق من نقطة الأصل بزاوية 45 فهو خط مساعد إذا اخترنا عليه نقطة معينة وأنزلنا منها عمودا على أي المحورين لكان ابتعاد تلك النقطة عن أي المحورين يساوي ابتعادها عن المحور الأخر بفرض أن مقياس الرسم واحد

لكل من المحورين ومن هذا الخط المساعد يمكن أن نعرف ما إذا كان الإنفاق الاستهلاكي مساويا للدخل أو اقل أو أعلى منه .

والدالة الاستهلاكية في هذا المثال خطية حيث افترضنا أن الإنفاق الاستهلاكي يتزايد بمقدار 40 مليون جنيه كل زيادة في الدخل قدرها 50 مليون جنيه ، ويتبين أن منحني الاستهلاك (س) لم يبدأ من نقطة الأصل حيث أن الاستهلاك لا يساوي صفر عندما يكون الدخل مساويا للصفر ، وعندما بلغ الدخل صفر فان الإنفاق الاستهلاكي بلغ 20 مليون جنيه .

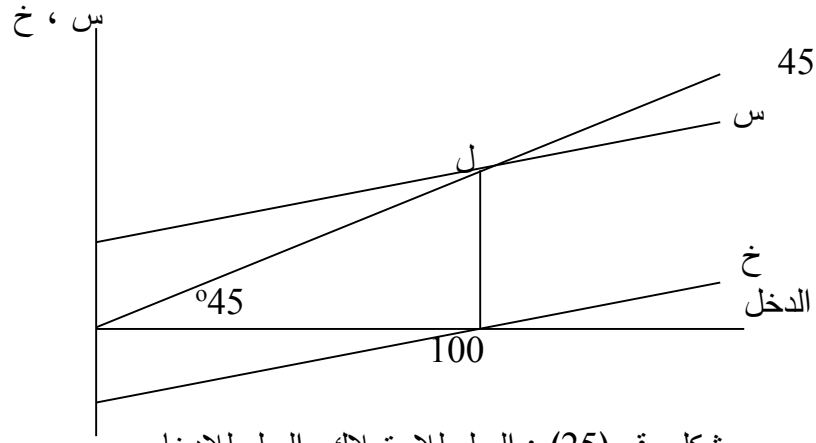

شكل رقم (25) : الميل للاستهلاك والميل للادخار

وتمثل النقطة ل نقطة التساوي بين الدخل والاستهلاك كما إنها النقطة الفاصلة بين الادخار الموجب والادخار السالب ، ومن الشكل (25) يتبين أن هذه النقطة تقع عند مستوي الدخل 100 مليون جنيه ومن الطبيعي أن الاستهلاك يزيد عن الدخل قبل النقطة ل حيث يرتفع المنحني س عن الخط المساعد (45^{o}) بينما ينخفض الاستهلاك عن الدخل بعد هذه النقطة حيث يرتفع الخط المساعد عن المنحني س ويمثل الفرق بين الخط المساعد ومنحني الاستهلاك "س" الادخار سواء موجبا أو سالبا . وتبين من الرسم أن منحني الادخار يقطع محور الدخل من أسفل عند النقطة ل المقابلة لنقطة تقاطع المنحني س والخط المساعد، أما المسافة الرأسية بين المنحني خ ومحور الدخل فهو مساوي تماما للمسافة الرأسية بين المنحني س والخط المساعد عند جميع المستويات الدخلية ، وإذا ما فحصنا البيانات الواردة في الشكل (25) ، يتبين أن المجتمع يدخر ادخارا سالبا عندما يكون الدخل اقل من 100 مليون جنيه بينما يدخر ادخارا موجبا إذا ما ارتفع الدخل عن هذا المستوي على هذا الأساس فان المنحني خ أي منحني الادخار هو

المنحني المكمل للمنحني س عند جميع المستويات الدخلية ويعني الادخار السالب أن المجتمع يستنزف مدخراته السابقة أو يستدين من الخارج .

بعض المفاهيم الخاصة بالدالة الاستهلاكية :

لقد رأينا فيما سبق أن الدالة الاستهلاكية دالة متزايدة للدخل أي أن العلاقة بن الاستهلاك والدخل علاقة طردية ، كما يتبين أيضا أن الادخار ما هو إلا الجزء المتبقي من الدخل بعد الميل للاستهلاك وسنستعرض فيما يلي بعض المفاهيم العامة الخاصة بالدالة الاستهلاكية وهما الميل المتوسط للاستهلاك Average Propensity to Consume والميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to Consume .

الميل المتوسط للاستهلاك (م.م.س):

يعرف الميل المتوسط للاستهلاك على انه النسبة بين الإنفاق الاستهلاكي عند مستوي معين من الدخل وهذا المستوي من الدخل أو بمعني أخر (س/د) حيث س = الإنفاق الاستهلاكي ، د = الدخل القومي فإذا افترضنا أن الإنفاق الاستهلاكي يساوي 100 مليون جنيه ، الدخل 200 مليون جنيه فان الميل المتوسط للاستهلاك (س/د) = (200/100) = 0.5 وإذا ارتفع الإنفاق الاستهلاكي إلى 175 مليون جنيه فإن الميل المتوسط للاستهلاك أو (س/د) = 0.88 أو 88% ، ومما سبق يتبين أن الميل المتوسط للادخار خ / د يبلغ 0.5 أو 0.12 على الترتيب حيث أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح .

الميل الحدي للاستهلاك (م.ح.س) :

أما المفهوم التكتيكي الأخر في الدالة الاستهلاكية فهو الميل الحدي للاستهلاك ، ويبين الميل الحدي للاستهلاك التغير في الإنفاق الاستهلاكي القومي المصاحب للتغيرات في مستوي الدخل أي بمعني أخر هو عبارة عن ميل الدالة الاستهلاكية س = س د ن أي هو د س / د د أو التغير في س / الغير في د ، وإذا افترضنا أن الإنفاق الاستهلاكي ارتفع بحوالى 40 مليون جنيه (من 100 إلى 140 مليون جنيه) كما في جدول (12) فان الميل الحدي للاستهلاك = د س / د د = 40 / 50 أو 0.8 ومن الطبيعي إننا بافتراضنا أن الدالة الاستهلاكية س خطية كما هو مبين بالشكل (25) فإننا بذلك نفترض ميلا ثابتا لهذه الدالة أو بمعني أخر أن الميل الحدي للاستهلاك ثابت بغض النظر عن مستوي الدخل وفى

بعض الحالات قد تكون هذه الدالة غير خطية وبالتبعية فإن الميل الحدي للاستهلاك لن يكون ثابتا عند المستويات الدخلية أما الميل الحدي للادخار (م.ح.خ) د خ / د د أو التغير في خ / التغير في د ويبين التغير في الادخار المصاحب للتغيرات الدخلية ويبلغ في المثال السابق 0.2 حيث أن :

د خ / د د = 1 – د س / د د

م.ح.س + م.ح.خ = 1

وللميل للاستهلاك دلالة اقتصادية هامة فيبين توزيع الزيادة في الدخل بين الاستهلاك والادخار بما يساعد في تخطيط الاستثمار لتحقيق مستوي الدخل المرغوب ، فإذا افترضنا أن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي (د س) تبلغ 18 مليون جنيه عندما يزيد الدخل د بمقدار 30 مليون جنيه فإن المنتجين سيخسرون 12 مليون جنيه (30 – 18) إذا قاموا بتوسيع إنتاجهم بما يكلفهم مبلغا وقدره 30 مليون جنيه حيث أن المستهلكين لن ينفقوا أكثر من 60% من الزيادة في الدخل أما الجزء المتبقي فلن ينفق بل يدخر ، ويتبين من هذا المثال أن الإنتاج والعمالة لن يرتفعا إلا إذا انفق المجتمع على الاستثمار مبلغا موازيا للجزء من الدخل الذي لم ينفق بل تحول للادخار .

دالة الاستهلاك في المدى الطويل

The Long – run Consumption func.

لقد ذكرنا فيما سبق أن الدالة الاستهلاكية التي استعرضناها تعتبر دالة استهلاكية للمدى القصير – وقد ذكرنا فيما سبق أن الدالة الاستهلاكية يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك ، كذلك ارتفاع هذه الميل المتوسط عن الميل الحدي للاستهلاك ، وقد دلت الدراسات الإحصائية للدالة الاستهلاكية القومية خاصة الدراسات التي أجراها سيمون كزئتز Simon Kuzets أن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تتميز بأنها تناسبيه Proportional أي أن الميل المتوسط للاستهلاك ثابت عند جميع المستويات الدخلية ويتساوى طبيعيا مع الميل الحدي للاستهلاك كما هو مبين بالشكل (26) .

وقد بينت أيضا هذه الدراسات أن دوال الاستهلاك للمدى القصير قد انتقلت إلى أعلى خلال الفترة الدراسية المذكورة أي انتقلت من $س_1$ إلى $س_2$ إلى $س_3$ مثلا .

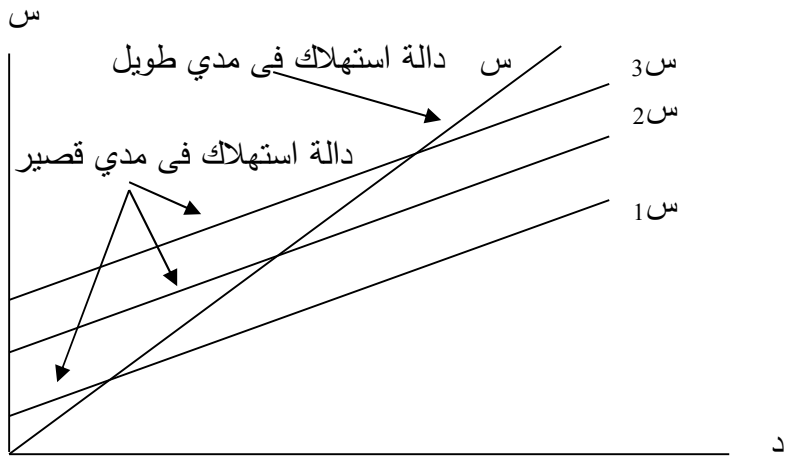

شكل رقم (26) دالة الاستهلاك في المدى الطويل والقصير

وقد قام الاقتصاديون بتفسير انتقال الدالة الاستهلاكية في المدى القصير كذلك أسباب اختلاف الدالة الاستهلاكية في المدى القصير عن نظيرتها في المدى الطويل . التفسير الأول يبين أن انتقال دالة الاستهلاك للمدى القصير بمرور الزمن من س1 إلى س2 إلى س3 مثلا يرجع إلى ظهور سلع جديدة مثل التليفزيون والراديو والسيارة وغيرها كما قد يرجع إلى عوامل سكانية مثل التغير في التركيب العمري للسكان ، وهذه العوامل سنتناولها بالتفصيل في هذا الباب في الجزء التالي مباشرة ، وهذا الرأي هو رأي الاقتصاد .

أما التفسير الثاني فيبني على الأساس السسيولوجي الاقتصادي لسلوك المستهلك وصاحب هذا الرأي جميس دوزنبري James Duesenberry ويعتقد دوزنبري أن الدالة الاستهلاكية في المدى الطويل تناسبيه ولكنه يرجع اختلاف الدالة الاستهلاكية في المدى القصير عن نظيرتها في المدى الطويل إلى أن المستهلك لا يمكنه تكييف عاداته الاستهلاكيه عندما ينخفض دخله بهذا الدخل المنخفض حيث أن عاداته الاستهلاكية ومستواه الاستهلاكي قد بنيا على أساس دخل مرتفع هو دخل الرواج السابق أو القمة السابقة في دوره الأعمال الاقتصادية . ويمكن استعراض هذا الرأي بالشكل رقم (27) ، ويبين المنحني د الدخل في المدى الطويل ، والمنحني س الاستهلاك في المدى الطويل – وبفحص هذين المنحنين يتبين علاقة تناسبيه بينهما – كما يبين المنحني د تطورات الدخل ويتبين منه التقلبات الدخلية فيما يسمي بدوره الأعمال الاقتصادية Business Cycles ونلاحظ أن الدخل يرتفع إلى قمة Peak ثم يهبط إلى قاع Bottom ثم

يرتفع إلى قمة ثانية وينخفض وهكذا ، ويتبين أن منحني الاستهلاك س أي استهلاك المدى القصير يأخذ نمط التقلبات الدخلية وذلك لتأثره بها – ويتبين أن التقلبات في الاستهلاك اقل من نظيرتها في الدخل وذلك لافتراض أن الاستهلاك يزيد بمعدل اقل من الزيادة في الدخل وينخفض بنسبة اقل من الانخفاض في الدخل –وترجع هذه الظاهرة إلى أن المستهلك في قاع الدورة يكون متأثرا بمستوي استهلاكه في القمة السابقة للدخل .

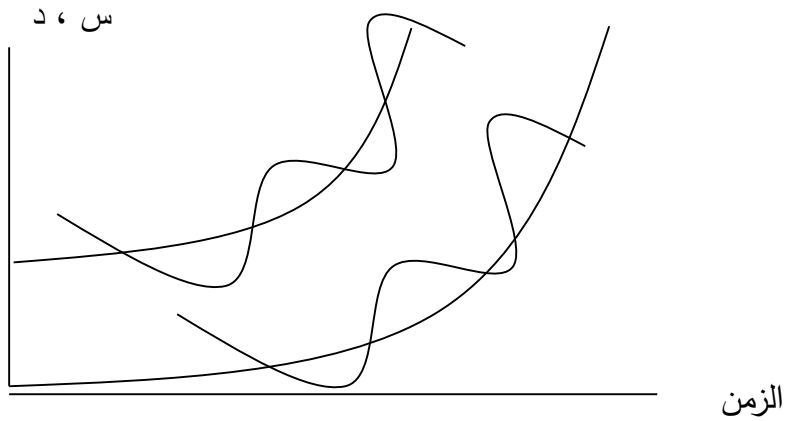

شكل رقم (27) : الاستهلاك في المدى القصير والطويل والدورة الاقتصادية

أما التفسير الثالث فيقدمه الاقتصادي ميلتون فردمان Milton Friedman ويعزي فردمان الاختلاف بين استهلاك المدى القصير والطويل إلى فرض أساسي يسمي بفرض الدخل المستديم Permanent Income Hypothesis وهذا الفرض يتضمن أن دخل المدى القصير ينقسم إلى قسمين دخل مستديم Permanent Income ودخل انتقالي Transitory Income أما الدخل المستديم فهو دخل المدى الطويل ويفترض فردمان أن القيمة الموضحة للدخل الانتقالي تساوي صفر ، ويرجع هذا الدخل الانتقالي إلى مكاسب غير متوقعة Windfall Gains أو خسارة غير متوقعة Windfall Losses ومن الجائز أن يكون الدخل في المدى القصير أعلى أو اقل من نظيره في المدى الطويل وذلك يتوقف على ما إذا كان الدخل الانتقالي موجبا أو سالبا .

كما أن فردمان يبين أن الاستهلاك في المدى القصير أيضا ينقسم إلى استهلاك مستديم واستهلاك انتقالي . ويعتبر الاستهلاك الانتقالي أيضا متغيرا

عشوائيا أي قيمته المتوقعة تساوي صفر ، ومن الطبيعي أن يكون الاستهلاك المستديم دالة للدخل المستديم والاستهلاك الانتقالي دالة للدخل الانتقالي .

ويبين الشكل رقم (28) هذا الرأي حيث يمثل المنحني سَ استهلاك المدى القصير س واستهلاك المدى الطويل س¯ ويتبين نقطة تقاطع هذين المنحنين أن كل من الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي يساويان الصفر في حين أن النقط الأخرى على الدالة س تمثل هذه المتغيرات الانتقالية سواء بالموجب أو السالب ، فمثلا عند مستوي الاستهلاك س فان الدخل المستديم هو د2 في حين أن الدخل الانتقالي د2 – د1 ودخل المدى القصير هو د1 ، إذا الدخل الانتقالي بالسالب ، كما انه عند مستوي الدخل د3 فإن استهلاك المدى القصير هو س2 في حين أن المدى الطويل هو س3 أي أن الاستهلاك في المدى القصير يختلف عن نظيره في المدى الطويل لوجود الدخل الانتقالي في المدى القصير الذي تتلاشي قيمته في المدى الطويل .

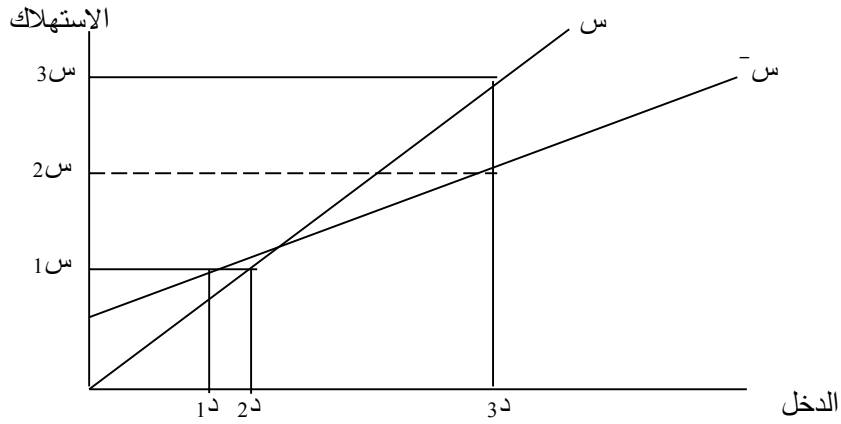

شكل رقم (28) : استهلاك المدى الطويل والقصير وفقا لفرص الدخل المستديم

العوامل المؤثرة على الاستهلاك :

لقد سبق أن بينا أن الدخل هو المتغير الرئيسي والجوهري في تحديد حجم الاستهلاك القومي ، ولا يعني ذلك عدم وجود عوامل أخرى مؤثرة على الاستهلاك ولكن في تحليلنا السابق افترضناها ثابتة لا تتغير . وقد سبق أن بينا أيضا أن الدالة الاستهلاكية تتميز باستقرارها النسبي ، وهذه العوامل تنقسم إلى قسمين : الأول العوامل الموضوعية Subjective Factors والعوامل الذاتية Objective Factors وتختلف العوامل الموضوعية عن العوامل الذاتية في أن الأولى قابلة

للقياس في حين أن الثانية غير قابلة للقياس وسنستعرض فيما يلي تأثير كل من هذه العوامل على الدالة الاستهلاكية .

العوامل الموضوعية :

تتضمن هذه المجموعة عددا كبيرا من العوامل ، وسنستعرض فيما يلي بعض هذه العوامل الهامة :

توزيع الدخل Income Distribution :

نفترض عندما نرسم الدالة الاستهلاكية نمطا معينا من توزيع الدخل ، وتتميز المجتمعات ذات الدخل غير المتساوي بدرجة كبيرة بميل حدي للاستهلاك منخفض في حين أن المجتمعات التي تتميز بتوزيع دخل قريب من التساوي تميل لان يكون لها ميلا حديا للاستهلاك مرتفع وفى الحالة الأولى يكون الميل الحدي للادخار مرتفعا في حين أنه في الحالة الثانية يكون الميل الحدي للادخار منخفضا . وعلى ذلك فإن توزيع الدخل القومي بحيث أصبح أكثر تساويا بين الأفراد فإن الاستهلاك القومي سيرتفع وذلك لان ذوي الدخل المنخفض لهم ميلا حديا للاستهلاك مرتفعا في حين أن ذوي الدخل المرتفع ميل حديا للاستهلاك منخفضا ، ويجب أن يلاحظ أن مثل هذه الظاهرة تفترض دالة استهلاكية غير خطية . وبناء على ذلك فإن القوانين التي من شأنها زيادة العدالة في توزيع الدخل – مثل الضرائب التصاعدية والإصلاح الزراعي ورفع أجور الطبقات العاملة – تؤدي بالتبعية إلى انتقال الدالة الاستهلاكية إلى أعلى مثلما هو مبين بالشكل (29).

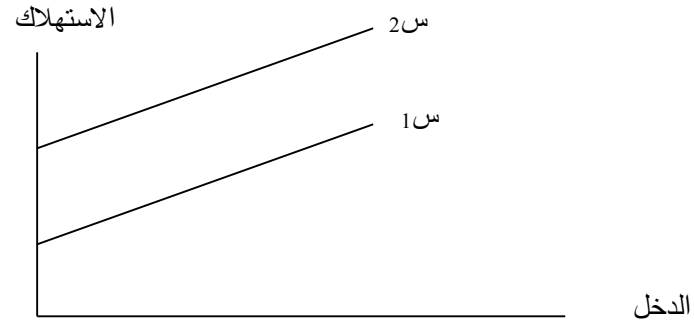

شكل رقم (29) : تأثير توزيع الدخل على الدالة الاستهلاكية

ـ

س2 بعد توزيع الدخل نحو التساوي. ويمكن معرفة مدي التساوي في توزيع الدخل

بين أفراد المجتمع بالاستعانة بمنحني لورنز Lorenz Curve ويمكن معرفة ذلك بتوقيع النسبة المئوية للدخل على المحور الرأسي والنسبة المئوية لعدد الأفراد على المحور الأفقي ، ومن الطبيعي أن الخط المستقيم الذي يقسم المربع إلى مثلثين متطابقين يبين التساوي التام في الدخل بين الأفراد . وبتوقيع النقط الفعلية أي توزيع الدخل في المجتمع ينتج منحني وبمقارنة هذا المنحني بالخط المستقيم يتبين مدي العدالة في توزيع الدخل ، وعلى سبيل المثال فان المنحني رقم (1) يمثل توزيعا للدخل أكثر تساويا من المنحني رقم (2) بالشكل رقم (30) .

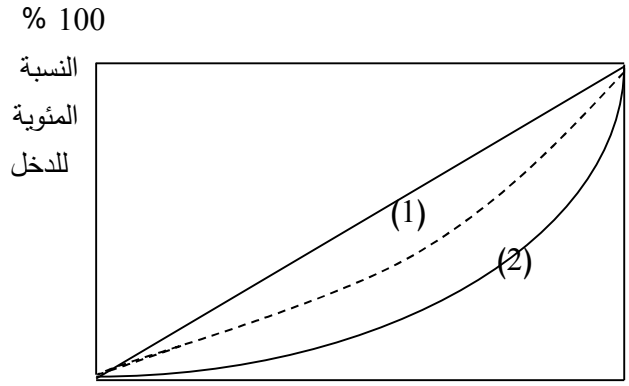

شكل رقم (30) توزيع الدخل ومنحني لورنز

السياسة المالية للمؤسسات Corporate Financial policies :

تؤثر السياسة المالية للمؤسسات فيما يختص بالأساليب المتبعة في توزيع الربح على الاستهلاك عن طريق تأثيرها على دخل المستهلكين – فإذا قامت المؤسسات بتوزيع جميع الأرباح على الأسهم فإن ذلك سيكون له أثرا مشجعا على الاستهلاك ، أما إذا قامت هذه المؤسسات بتوزيع جزء من هذا الربح أو لم تقم بتوزيعه على الإطلاق فيكون العكس . ويتوقف تأثير السياسة المالية للمؤسسات على الاستهلاك في المجتمعات المختلفة على مدي أهمية ربح هذه المؤسسات في الدخل القومي ، فإذا كانت الأهمية النسبية لربحها مرتفعة فإن السياسة المالية لها فيما يختص بتوزيع الربح سيكون لها اثر كبير على الاستهلاك ، وعلى عكس ذلك إذا كان الربح ذو أهمية نسبية في الدخل القومي في المجتمع .

الأسعار النسبية Relative Prices :

تؤثر أسعار السلع والخدمات بلا شك في استهلاك الأفراد منها فإذا ارتفع سعر السلعة " أ " مثلا وكان سعر السلعة البديلة الأخرى " ب " ثابتا فإن المستهلك سيزيد استهلاكه من السلعة " ب" على حساب السلعة " أ " حتى يحقق أوفي إشباع يمكن وفقا لنظرية المنفعة . وإذا كان للأسعار النسبية تأثيرها الهام على الاستهلاك الفردي فإن تأثيرها على الاستهلاك القومي يكاد أن يكون معدوما – فإذا زاد المستهلك استهلاكه من السلعة "ب" على حساب السلعة "أ" فان جملة الإنفاق على السلعتين لن يتأثر بتغير الأسعار النسبية وعليه لن يتأثر الاستهلاك الإجمالي للمجتمع .

سعر الفائدة Rate of Interest :

يعتقد البعض أن سعر الفائدة يؤثر على الإنفاق الاستهلاكي وذلك عن طريقين :

أولا : تأثير سعر الفائدة على القرار الخاص بالتصرف في الدخل بين الاستهلاك والادخار .

ثانيا : تأثير سعر الفائدة على دخل حاملي السندات .

أما بالنسبة للأثر الأول فإن الاعتقاد هو أن ارتفاع سعر الفائدة سيدفع الأفراد للادخار وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي ولكن هذا الأثر يعتبر ضئيلا خاصة إذا ما عملنا أن الأفراد يدخرون لأغراض معظمها لا يتأثر بسعر الفائدة وذلك مثل الاحتياط وتحسين المستقبل الاقتصادي . أما الأثر الثاني فانه يعني أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع دخل حاملي الأسهم والأوراق المالية ومن الطبيعي أن اثر ذلك العامل يتوقف بلا شك على أهمية هذا النوع من الدخل .

السياسة المالية للحكومة Government Financial Policy :

تؤثر السياسة المالية الحكومية على الاستهلاك عن طريق تغيير احد شقيها وهما : السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية ، فإذا أرادت الحكومة تشجيع الاستهلاك الخاص يمكنها إتباع أحد طريقين أما تخفيض الضرائب الشخصية وبالتالي رفع الدخل القابل للتصرف ومن ثم زيادة الاستهلاك ومنها رفع المدفوعات التحويلية للأفراد وبالتالي الدخل القابل للتصرف ثم بالتبعية الاستهلاك . وتعتبر السياسة المالية للحكومة ذات اثر هام على الاستهلاك.

الصفات السكانية Domographic Factors :

يؤدي تغيير الصفات السكانية للمجتمع إلى تغير الاستهلاك والمقصود بتغير الصفات السكانية هو تغيير التراكيب السكانية مثل التركيب السكاني الحضري والريفي والتركيب العمري والتركيب النوعي ، فمثلا يتم ترحيل سكان الريف إلى الحضر يؤثر على الاستهلاك وذلك لاختلاف العادات الاستهلاكية بين الريف والحضر . وهناك عوامل موضوعية أخرى كثيرة تؤثر على الاستهلاك مثل حجم الرصيد السائل للأفراد وحجم الثروة .

العوامل الذاتية :

لقد ذكرنا فيما سبق أن العوامل الذاتية هي مجموعة العوامل غير القابلة للقياس ، ويقع معظم هذه العوامل في النواحي النفسية والاجتماعية للأفراد . وفيما يلي سنتعرض لبعض هذه العوامل .

تأمين المستقبل Security Motive :

يتعرض الأفراد لظروف غير متوقعة مثل المرض والعجز والحوادث وغير ذلك وبذلك يقوم الأفراد بالادخار لتأمين مستقبلهم ، فإذا اتصف المجتمع بحالات عدم الاستقرار كلما زاد تأثير هذا العامل على الادخار وبالتبعية على الاستهلاك وكلما كان هناك نظاما جيدا للمعاشات والتأمين كلما انخفض تأثير هذا العمل على الاستهلاك .

التقليد Imitations :

التقليد ظاهرة اجتماعية يظهر أثرها في الاستهلاك فكلما زاد دخل الفرد كلما قام بشراء بعض السلع التي يقتنيها الأغنياء ومن ثم يزداد الاستهلاك ويتوقف تأثير التقليد على الاستهلاك على مدي اختلاف جودة سلع الآخرين عن سلع الأفراد موضع الاعتبار .

الرغبة في التقييم الاقتصادي The Desire for Improvement :

إذا اتصف أفراد مجتمع ما بالرغبة في التقدم الاقتصادي وتحسين مستوي معيشتهم فإن الميل الحدي للادخار لهذا المجتمع يكون مرتفعا عن نظيره الذي تميز أفراده بقصر النظر والتبذير ، وعلى ذلك فكلما مال أفراد المجتمع إلى عدم الإسراف أو إلى الإسراف فإن ذلك بلا شك يؤدي إلى انتقال الدالة الاستهلاكية .

الحيطة المالية للمؤسسات Financial Prudence :

بعض المؤسسات تميل إلى زيادة الاحتياطي عن طريق توزيع جزء صغير من ارباجها على المساهمين وذلك لمقابلة الظروف غير المتوقعة في المستقبل مثل الخوف من انخفاض الأسعار أو تغير الأساليب الإنتاجية ومن ثم فإن ذلك يؤثر على الاستهلاك .

المضاعف للاستثمار Investment Multiplier :

تؤدي زيادة الاستثمار إلى توسيع في حجم الدخل القومي كما أن انخفاض الاستثمار يؤدي إلى انكماش في حجم ذلك الدخل ، ليس هذا فقط بل أن النتيجة الأكثر أهمية أن الزيادة في صافي الاستثمار يترتب عليها زيادة اكبر قدرا في الدخل القومي وذلك يرجع إلى العلاقة التكاملية بين الإنفاقين الاستثماري والاستهلاكي . فزيادة الإنفاق الاستثماري سيؤدي إلى زيادة الدخل بقيمة هذا الإنفاق مضافا إليه تأثير هذا الإنفاق على الإنفاق الاستهلاكي ، ويطلق الاقتصاديون على هذا التأثير التضاعفي للاستثمار على الدخل " المضاعف للاستثمار" فقد يترتب على استثمار 20 مليون جنيه في إقامة مصنع للغزل والنسيج مثلا زيادة الدخل القومي بما يقرب من 60 مليون جنيه أي أن الزيادة في الدخل توازي ثلاث أمثال الزيادة في الإنفاق الاستثماري . وعلى ذلك فمضاعف الاستثمار إن هو إلا معامل عددي يبين مدي الزيادة في الدخل نتيجة لكل زيادة في الاستثمار ، فالعمال والبناؤون ومنتجي مواد البناء والآلات قد تسلموا مبلغ العشرين مليون لينفقوا جزءا منها على سلع الاستهلاك وهذا الإنفاق على الاستهلاك سيزيد بدوره دخول الأفراد الآخرين ، وهؤلاء الآخرون سينفقون جزءا مما يتسلمونه على مبلغ الاستهلاك ليخلقون دخولا لأشخاص جدد وهكذا فإذا قام احد الأفراد بإنشاء مصنع ما يتكلف 1000 جنيه فإن الدخل القومي سيزيد بمقدار يفوق الألف جنيه ، وذلك لأن العمال الذين يعملون بهذا المصنع ستزداد دخولهم وسينفقون معظم هذا الدخل على سلع الاستهلاك فتزداد بذلك دخول أفراد آخرين وهكذا . فإذا فرضنا أن الميل الحدي للاستهلاك عند عمال المصنع هو 3/2 فكأنهم سينفقون 666.67 جنيه من الألف جنيه التي حصلوا عليها على سلع الاستهلاك أي (3/2 × 1000= 666.67 جنيه) وكان منتجي هذه السلع الاستهلاكية قد حصلوا على دخل يبلغ 666.67 جنيه فإذا كان ميلهم الحدي للاستهلاك هو 3/2 أيضا فإنهم سينفقون بدورهم على الاستهلاك (3/2×666.67= 444.4 جنيه) أو (3/2 × 3/2× 1000جنيه) وهكذا تستمر

السلسلة في التضاؤل ولكننا نحصل على حاصل جمع بطريقة حسابية بسيطة أو باستخدام قانون المتوالية الهندسية اللانهائية كما يلي :

إنفاق 1000 جنيه تصبح دخلا لبعض الأفراد يبلغ 1000 جنيه ينفقون منها 666.67 تصبح دخلا لبعض الأفراد يبلغ 3/2 × 1000 ينفقون منها 444.44 تصبح دخلا لبعض الأفراد يبلغ 3/2 × 3/2×1000 ينفقون منها 295.29 تصبح دخلا لبعض الأفراد يبلغ $(3/2)^3$ × 1000ينفقون منها 197.53 تصبح دخلا لبعض الأفراد يبلغ $(3/2)^4$ × 1000 ..... وهكذا .

$$1000 * \frac{1}{(3/2) - 1} = 2999.99$$ أي 3000 جنيه تقريبا

وعلي ذلك فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك (3/2) فإن المضاعف يصبح 3 أي أن

$$\text{مكرر الاستثمار} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

ومن الطبيعي أن تتراوح قيمة المضاعف بينها عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك أقصاه أي مساويا للواحد ،ويكون المضاعف واحد صحيح عندما يكون الميل الحدي للادخار مساويا للصفر .

تـذكـر

1- يعتبـر الـدخل العامـل الرئيسـي والجـوهري المحـدد للاسـتهلاك سـواء علـى المستوي الفردي أو المستوي القومي وبالتالي يعد الاستهلاك دالة للدخل الحقيقي بـافتراض عـدم تـأثير ظـاهرة خـداع النقـود علـى الاسـتهلاك. ويمكـن اعتبـار الاستهلاك دالة لإجمالي الناتج القومي ولصافي الناتج القومي أيضا ودالة للدخل القابل للتصرف ، كما يمكن اعتبار الاستهلاك دالة لإجمالي الدخل القومي .

2- الدالة الاستهلاكية أو الميل للاستهلاك دالة متزايدة للدخل حيث يزيد الإنفاق الاسـتهلاكي بزيـادة الـدخل ويـنخفض بانخفاضـه (Δ الاسـتهلاك / Δالـدخل > الصفر) أي أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة طردية ويعد الادخار من جهة أخرى الجزء المتبقي من الدخل بعد الميل للاستهلاك .

3- الميل المتوسط للاستهلاك يعبر عن النسبة بين الإنفاق الاستهلاكي عند مستوي معين من الدخل وهذا المستوي من الدخل ويعبر الميل المتوسط للادخار عند نفس المستوي من الدخل عن النسبة بين الادخار والدخل ومن الملاحظ أن الميـل المتوسـط للاسـتهلاك والميـل المتوسـط للادخـار مجموعهـا يسـاوي الواحـد الصـحيح ويتنـاقص الميل المتوسط للاستهلاك بازدياد الدخل بما يعكس ازدياد الميل المتوسط للادخار بازدياد الدخل أيضا . ويعتمد تطور السلع الاستهلاكية والسـلع الرأسـمالية علـى كـل مـن الميـل المتوسـط للاسـتهلاك والميـل المتوسـط للادخـار فـالأول يعكـس الجـزء مـن الطلـب الكلـى علـى السـلع والخـدمات الاستهلاكية فـي المجتمـع والثـاني يعكس الجزء الأخر من الطلب الكلى على السلع والخدمات الرأسمالية .

4- يعبـر الميـل الحـدي للاسـتهلاك عـن التغيـر فـي الإنفـاق الاسـتهلاكي القـومي منسـوبا إلـى التغيـر فـي مسـتويات الـدخل أي (التغيـر فـي الاسـتهلاك/التغير فـي الدخل) ويعبر الميل الحدي للادخار عن التغير الحادث في الادخار منسوبا إلى التغيرات الدخلية والميل الحدي لكل من الادخار والاستهلاك مجموعهما يساوي الواحد. ولقد افترض كينز أن الميل الحدي للاستهلاك موجبا ويقع بين الصفر والواحد الصحيح وهذا يؤدي إلى حدوث "مضاعف: موجب بمعني أن قدرا معينا من الزيادة في الاستثمار يؤدي إلى ازدياد مضاعف في الدخل .

5- دالـة الاسـتهلاك فـي المـدى الطويـل تختلـف عـن نظيرتهـا الخاصـة بالمـدى القصير سالفة العرض في أنها تتميز بأنها تناسبية أي أن الميل المتوسط ثابت

عند جميع المستويات الدخلية ويتساوى مع الميل الحدي للاستهلاك. ولقد قام بعض الاقتصاديين بتفسير انتقال الدالة الاستهلاكية في المدى القصير لأسباب اختلاف الدالة الاستهلاكية في المدى القصير عن نظيرتها في المدى الطويل .

6- يتأثر الاستهلاك والميل للاستهلاك بشكل رئيسي بالتغير في الدخل ولا يعني هذا عدم وجود عوامل أخرى افترضنا إنها ثابتة تؤثر على حجم الاستهلاك القومي وتختلف العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد حجم الاستهلاك بين عوامل موضوعية وعوامل ذاتية .

7- تعتبر أهم العوامل الموضوعية المؤثرة على الميل للاستهلاك هي توزيع الدخل والسياسات المالية للمؤسسات والأسعار النسبية وسعر الفائدة والسياسة المالية للحكومة والصفات السكانية .

8- تتصل أهم العوامل الذاتية المؤثرة على الميل للاستهلاك بكل من تأمين المستقبل والتقليد أو المحاكاة والرغبة في التقدم الاقتصادي والحيطة المالية للمؤسسات .

9- أن مفهوم مكرر الاستثمار يقوم على أن ازدياد الاستثمار يؤدي إلى توسيع حجم الدخل القومي والنقص في الاستثمار الصافي يؤدي إلى انكماش في حجم ذلك الدخل بل أن الأكثر أهمية من ذلك أن الزيادة في صافي الاستثمار يترتب عليها ازدياد اكبر في حجم الدخل القومي ويطلق رجال الاقتصاد على هذا التأثير التضاعفي للاستثمار على الدخل اصطلاح مكرر الاستثمار "وهو يساوي واحد مقسوما على الميل الحدي للادخار أو واحد مطروحا منه الميل الحدي للاستهلاك ".

$$\text{مكرر الاستثمار} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

يترتب على انتقال الدالة الاستهلاكية انتقال الدالة الادخارية وفى الاتجاه المعاكس والعكس صحيح أيضا وهذا يعني تغيير مستوي الدخل القومي ويتناقص الدخل القومي بازدياد الاكتناز لمدخرات المجتمع .

أسئلة وأنشطة الباب السادس

1- ما هي العلاقة بين الدخل والاستهلاك ؟

2- ماذا يقصد بالمفاهيم الاقتصادية التالية :

الميل المتوسط للاستهلاك – الميل الحدي للاستهلاك

3- اجر النشاط التالي :

ارسم رسما بيانيا يوضح دالة الاستهلاك في المدى الطويل

4- اجر النشاط التالي :

ارسم رسما بيانيا يوضح الاستهلاك في المدى القصير والطويل والدورة الاقتصادية

5- اذكر العوامل المؤثرة على الاستهلاك

6- ماذا يقصد بسعر الفائدة ؟ وكيف تؤثر على دخل حاملي السندات ؟

7- اجر النشاط التالي :

ارسم رسما بيانيا يوضح تأثير إعادة توزيع الدخل على الدالة الاستهلاكية ؟

8- اجر النشاط التالي :

ارسم رسما بيانيا يوضح استهلاك المدى القصير والطويل وفقا لفرص الدخل المستديم ؟

9- أكمل

1- يقوم مفهوم مكرر الاستثمار على .....

2- الدالة الاستهلاكية أو الميل للاستهلاك دالة متزايدة للدخل حيث ..... الاستهلاكي

3- الميل المتوسط للاستهلاك يعبر عن النسبة بين .....

الباب السابع
دالة الاستثمار
THE INVESTMENT FUNCTION

لقد تناول الباب السابق دراسة الاستهلاك كأحد مكونات الطلب الكلى ، ويتناول هذا الباب المكون الأخر لهذا الطلب والذي يختص بالنشاط الاستثماري أي الإنفاق النقدي على شراء أو إنتاج السلع الرأسمالية ، ويعالج موضوع الاستثمار في هذا الباب أولا كدالة فقط للدخل ثم بعد ذلك كدالة للمعدل المتوقع وسعر الفائدة كما يتناول هذا الباب أيضا دراسة للعوامل الأخرى المؤثرة على الاستثمار في البنيان الاقتصادي.

الاستثمار التلقائي والاستثمار التبعي
: Autonomous and Induced Investment

اعتبر كينز في نظريته الخاصة بتحديد الدخل للبنيان الاقتصادي ككل ، أن الاستثمار متغير وذلك استنادا إلى أن فرص الاستثمار محددة مسبقا، وقد يكون لهذا الغرض ما يبرره من حيث أن هناك عوامل متعددة ومتشابكة تؤثر على الاستثمار مما يجعل دراسة مثل هذه الدالة أمرا مستحيلا بحيث يمكن افتراضها متغير مستقل ، وفى نظريته الخاصة بالكفاءة الحدية لرأس المال Marginal Efficiency of Capital .

اعتبر كينز الاستثمار متغيرا تابعا ودالة للمتغيرات المستقلة الربح وسعر الفائدة كما أن كينز في دراسته الاتجاهية Seoular أو الطويلة الأمد اعتبر الاستثمار متغيرا تابعا لمتغير أخر وهو تراكم رأس المال Capital Accumulation وقد اعتبر هاورد Harrod وآخرون أن الاستثمار يعتمد بالدرجة الأولى على معدل النمو في الدخل Rate of Income Growth وسنتناول بالدراسة هذه العلاقات المختلفة في هذا الباب .

الاستثمار التلقائي Autonomous Investment :

يمكن اعتبار الاستثمار التلقائي من الوجهة الاقتصادية متغيرا لا يتوقف قيمته على مستوي الدخل ، ولكن ينتقل بتغيرات في متغيرات أخرى بخلاف الدخل مثل التكنولوجيا والسياسة العامة ، وبناء على ذلك فان الاستثمار التلقائي يمكن أن يعبر في الصورة التالية :

ث = ثَ حيث ثَ مقدار ثابت

وهذا يعني أن قيمة الإنفاق الاستثماري على السلع الرأسمالية الجديدة يظل ثابتا عند جميع المستويات الدخلية أو بمعني أخر أن الإنفاق الاستثماري قد يتغير بالرغم من ثبات مستوي الدخل القومي ، ويبين الشكل رقم (31) طبيعة هذه العلاقة .

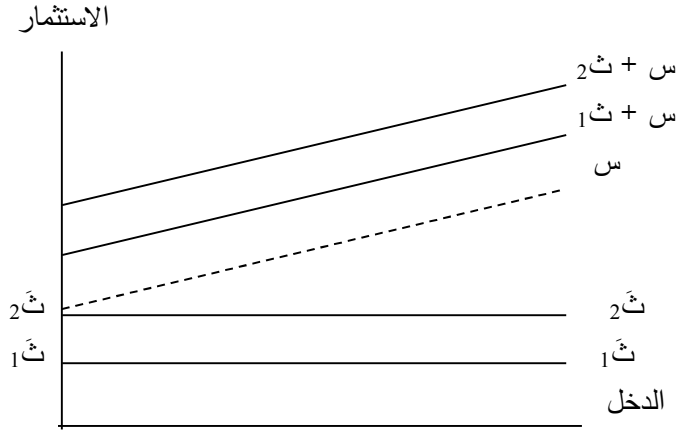

شكل رقم (31) : الاستثمار التلقائي

وفى الشكل رقم (31) يقاس الاستثمار التلقائي على المحور الرأسي والدخل على المحور الأفقي – ويبين في الشكل الاستثمار التلقائي بالخطين الأفقين ث1 ، ث2 الموازيين للمحور الأفقي، ومن الشكل يتبين أيضا أن كمية الاستثمار ث1 ثابتة عند جميع المستويات الدخلية إذا ما ظلت فرص الاستثمار عند المستوي الذي يحقق ث1 ، وتزيد كمية الاستثمار إلى ث2 أي بمقدار ث1 ث2 إذا ما اعتبرت فرص الاستثمار مواتيه لنقل جدول الاستثمار إلى أعلى عند جميع المستويات الدخلية وكما هو ممثل بالخط ث2 . وإذا ما أردنا تحديد الدخل – كما بينا في الباب السابق فإننا نضيف منحني الاستثمار الأفقي إلى منحني الاستهلاك س – ومن الطبيعي أن تكون المسافة بين منحني الاستثمار ث1 ، ث2 هي مساوية للمسافة بين س+ث1 ، س + ث2 .

ويعتبر مفهوم الاستثمار التلقائي مقبولا من الناحية الواقعية في حالة اقتصاديات الحروب والاقتصاديات ذات التخطيط الشامل حيث تحدد كمية الاستثمار مسبقا وفقا لأهداف محددة – وبين تنبرجن Tinbergen أنه في حالة ما استخدمت الاستثمارات العامة كوسيلة سياسية للتأثير على مستويات العمالة في

البنيان الاقتصادي فإن الاستثمار في هذه الحالة يعتبر استثمارا تلقائيا – وحيث أن البنيان في ج. م. ع. يتميز بوجود قطاع خاص وبالتبعية فإن هناك استثمارات خاصة يقوم بها الأفراد وهذه الاستثمارات تتأثر بالضرورة بمستوي الدخل فإننا يجب أن ندرس ما يسمي بالاستثمار التبعي .

الاستثمار التبعي Induced Investment :

يعتبر الاستثمار في بعض الأحيان كما ذكرنا دالة في الدخل أو ث (د) بتغير المستويات الدخلية ، وهناك افترضا ضمنيا لهذه الظاهرة وهو أن التقلبات في الربح كثيرا ما تكون متوازية مع التقلبات الدخلية ومن الطبيعي أن تؤثر هذه التقلبات الدخلية على الاستثمار الخاص الجاري ، ويمكن التعرف على طبيعة العلاقة الدالية بين الاستثمار (ث) والدخل (د) ومشتقات هذه الدالة بدراسة الشكل رقم (31) .

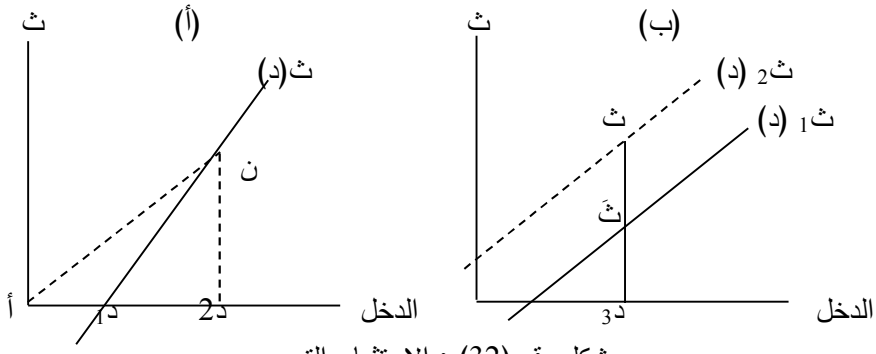

شكل رقم (32) : الاستثمار التبعي

ويبين شكل رقم (32) المحور الرأسي الاستثمار التبعي ويبين المحور الأفقي الدخل، ويبين المنحني ث (د) في الشكل رقم (أ) كمية الاستثمار التبعي عند المستويات الدخلية المختلفة، ويتجه هذا المنحني إلى أعلى أي موجب الاتجاه ليبين أن الاستثمار التبعي دالة متزايدة للدخل وقد قطع المنحني ث (د) المحور الأفقي (د) من أسفل ليبين إمكانية وجود استثمار سالب عند مستويات دخلية منخفضة . وقد افترضنا في ذلك أن المنظمين يفسروا المستويات المنخفضة من الدخل القومي على إنها علامة سيئة لمبيعاتهم المستقبلية ولذلك يحاولون التوفيق بين مخزونهم السلعي الحاضر أو استخدام معدات الإنتاج الحالية وبذلك فإنهم يستثمرون استثمارا سالبا Disinvest ويبين من الشكل أيضا أن كمية الاستثمار التبعي تبلغ " ث د1 " عند المستوي الدخلى د1 ، صفر عند المستوي الدخلى د2 .

ويمكن استخراج مفهومين من دالة الاستثمار التبعي ث(د) وهما الميل الحدي للاستثمار Marginal Propensity to Invest والميل المتوسط للاستثمار Average Propensity to Invest ويبين الميل الحدي للاستثمار معدل التغير في الاستثمار عندما يتغير الدخل ، ويبين الميل المتوسط للاستثمار نسبة الاستثمار من الدخل ، ويمكن تعريف هذين المفهومين كالأتي :

الميل الحدي للاستثمار = Δ ث / Δ د

الميل المتوسط للاستثمار = ث / د

وبناء على ذلك فإنه عند مستوي الدخل د$_1$ في الشكل (32) يكون (ث/د) = ظل الزاوية د$_1$ = د$_1$ ن / أد$_1$ ، Δ ث / Δ د ، ظل ن د$_2$ د$_1$ = (د$_1$ ن / د$_2$ د$_1$) ويمكن توضيح ذلك بالمثال الأتي : إذا كانت Δث = 3 مليون جنيه ، Δد = 20 مليون جنيه فان الميل الحدي للاستثمار = Δث/Δ د = (20/3) = 0.15 وإذا كان الاستثمار (ث) يساوي 10 مليون جنيه والدخل (د) يساوي 100 مليون جنيه فان الميل المتوسط للاستثمار = (ث/د) = 100/10 = 0.1 ولهذين المفهومين الميل المتوسط والميل الحدي للاستثمار دلالات اقتصادية غاية في الأهمية ويعتبر الميل المتوسط للاستثمار مفهوما هاما في التعرف على الجزء من الدخل القومي المستثمر في سلع رأسمالية جديدة أو النسبة المئوية الموجهة من الموارد لإنتاج السلع الرأسمالية ، بينما يبين الميل للاستثمار المدى الذي تتأثر به الاستثمارات الخاصة عندما يتغير الدخل القومي – ويعتبر الميل الحدي للاستثمار مفهوما لا غني عنه في تفسير مبدأ هام سنتناوله بالدراسة فيما بعد وهو مبدأ العجلة Acceleration Principle .

ويبين الشكل رقم (32) انتقالا إلى أعلى في منحني الاستثمار التبعي والمبين بالمنحني ث$_2$ (د) – وهذا الانتقال يتبعه ارتفاع الاستثمار التبعي بمقدار ث ثَ رغما عن تغير مستوي الدخل القومي . ويمكن تفسير انتقال منحني الاستثمار التبعي على انه تغير في احد معالم أو فروض هذه العلاقة الدالية مثل سعر الفائدة وتركيب التكاليف للبنيان الاقتصادي .

ولا توجد هناك من الأسباب ما يجعلنا نفترض أن المنحني ينتقل موازيا للمنحني الأصلي عند المستويات الدخلية المختلفة ولكننا افترضنا في الشكل ثبات الميل الحدي للاستثمار عند المستويات الدخلية المختلفة – ومن المتوقع أن يكون الميل الحدي للاستثمار منخفضا عند المستويات الدخلية المنخفضة وذلك لوجود

طاقة معطلة في صورة مخزون سلعي ومعدات ثابتة غير مستغلة – وعلى العكس من ذلك فإننا نتوقع أن يكون الميل الحدي للاستثمار مرتفعا كلما ارتفع الدخل وذلك لاختفاء الطاقة المعطلة وبناء على هذه التوقعات فإن الميل الحدي للاستثمار لن يكون ثابتا وبالتبعية فإن دالة الاستثمار تكون غير خطية .

الكفاءة الحدية لرأس المال

:The Marginal Efficiency of Capital

يلزم لمعرفة النشاط الاستثماري الخاص ودوافعه دراسة طبيعة الطلب على السلع الرأسمالية من وجهة نظر المنظمين أي أصحاب الأعمال – ولهذا الغرض يعتبر مفهوم الكفاءة الحدية لراس المال كما وضعه كينز تفسيرا واقعيا وفى هذا المجال اعتبرنا النشاط الاستثماري دالة لمتغيرين مستقلين هما المعدل المتوقع للربح Expected Rate of Profit وسعر الفائدة Interest Rate وإذا ما اعتبرنا سعر الفائدة متغيرا مستقلا فإننا إذن يمكننا تحليل العلاقة بين كميات الاستثمار المختلفة وسعر الفائدة أو ما يسمي بجدول الكفاءة الحدية لرأس المال . ويجب في هذا المجال تفسير ما نعنيه بكلمة رأس المال عند تفسيرنا للكفاءة الحدية .

مفهوم رأس المال في الكفاية الحدية :

تعني كلمة رأس المال في الكفاءة الحدية لرأس المال الحقيقي والذي يمكن تقسيمه إلى رأس مال ثابت Fixed ورأس مال عامل Working ويتضمن رأس المال الثابت المصانع والآلات وجميع معدات الإنتاج المعمرة Durable ويعتبر رأس المال الثابت هو المحور الرئيسي لنظرية كينز لسببين : الأول أن رأس المال الثابت يكون جزءا كبيرا من الاستثمار الإجمالي في العصر الحديث ، والثاني يختص بالدور الديناميكي التوقعات التنظمية بالمستقبل حيث أن السلع المعمرة تربط المستقبل بالحاضر ، أما راس المال العامل فيتضمن المخزون السلعي ومستلزمات الإنتاج ويعتبر ضئيلا من حيث القيمة في العمليات الإنتاجية الحديثة ويختلف رأس المال الثابت عن العامل اختلافا جوهريا من حيث أن العائد لرأس المال الثابت يتكون من العائد للسنوات المختلفة خلال العمر الإنتاجي للأصل المعمر، في حين أن العائد لرأس المال الكامل يتكون من عائد فترة معينة فقط ، وبناء على ذلك فإن القرار الخاص بزيادة المخزون السلعي أو مستلزمات الإنتاج يمكن اتخاذه بدون الرجوع إلى العائد المستقبل عكس الحال عند اتخاذ قرار لإنتاج

آله أو معدات معمرة – ولكن في كلتا الحالتين يجب على المنظم أن يقارن المعدل المتوقع للربح بسعر الفائدة على النقود .

الكفاءة الحدية لرأس المال :

حتى يمكننا مقارنة قدرة السلعة الرأسمالية على توليد الدخل بسعر الفائدة فإنه يمكن اعتبار هذه القدرة على إنها النسبة بين العائد المتوقع وسعر العرض لهذه السلعة ويعتبر ذلك تعريفا تقريبا لما اسماه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال وإذا ما افترضنا أن ع هو العائد المتوقع في فترة زمنية معينة و س هو سعر العرض فان التعريف التقريبي للكفاءة الحدية لرأس المال "م "هو

م = ع / س

وهذا التعريف قاصرا على السلع ذات العائد الثابت من سنة لأخرى – ويبين العائد في هذه الآلة "ع" كمية الدخل السنوي الناتج عن بيع خدمات المعدات الرأسمالية الجديدة . ومن الطبيعي أن يكون العائد في السنوات المختلفة متغيرا وليس ثابتا . أما سعر العرض Supply Price فهو التكاليف الأصلية للاستثمار والتي تدفع بالمنظم إلى شراء أو إنتاج وحدة جديدة من السلعة الرأسمالية . وتجدر الإشارة بإن سعر العرض يختلف عن سعر السوق للسلعة الرأسمالية ، وقد أطلق كينز على سعر السوق للوحدة من السلعة الرأسمالية سعر الطلب Demand Price أو ما يعرف عامة بالقيمة المنخفضة Capitallized Value ويهم سعر العرض المستثمرون الحقيقيون بينما يهتم المستثمرون الحاليون بسعر الطلب . ويستخرج سعر العرض بتخفيض العائد المستقبلي بسعر خصم موازي للكفاءة الحدية لرأس المال في حين أن سعر الطلب يستخرج بتخفيض العائد المستقبلي بسعر خصم موازي لسعر الفائدة في السوق ، وبناء على ذلك فإن سعر العرض يتأثر بالتغيرات في أجور العمال والنواحي التكنولوجية. ويبين الجدول رقم (13) العلاقة بين العائد المتوقع وسعر العرض لسلعة رأسمالية بافتراض أن هذا العائد ثابت سنويا .

جدول رقم (13) : الكفاءة الحدية لرأس المال لسلعة رأسمالية معينة

سعر العرض (س) جنيه	العائد السنوي (ع) جنيه	الكفاءة الحدية (م) %

10	1000	10000
8	800	10000
5	1000	20000

ويبين الجدول رقم (13) أن الكفاءة الحدية لرأس المال (م) تنخفض أما نتيجة لانخفاض العائد (ع) أو ارتفاع سعر العرض (س) . وقد أمكننا في هذا الجدول استخراج الكفاءة الحدية لرأس المال على إنها النسبة المئوية للعائد على الإنفاق النقدي على سلعة رأسمالية جديدة وبذلك يمكن مقارنتها بسعر الفائدة لمعرفة ما إذا كان هذا الإنفاق يتمشى مع قاعدة معظمة الربح .

أما إذا كان العائد المتوقع ليس ثابتا من سنة لأخرى خلال العمر الإنتاجي للسلعة الرأسمالية فإن الكفاءة الحدية لرأس المال تعرف على إنها "سعر الخصم الذي يحقق مساواة القيمة الحاضرة لسلسلة العائد السنوي للسلعة الرأسمالية بسعر العرض لها " ويمكن توضيح هذا التعريف بالمثال التالي : افترض أن منتجا قد خطط لإنتاج سلعة رأسمالية معمرة والذي يتوقع سيحصل كعائد من خدماتها على 1050 في السنة الأولى ، 882 جنيه في السنة الثانية ، 3473 في السنة الثالثة حيث عمر هذه السلعة المتوقع ثلاث سنوات ،. افترض أيضا أن هذا المنتج يلزمه إنفاق حوالي 4800 جنيه لإنتاج مصدر هذا الدخل أي أن هذا هو سعر العرض ويتبين لنا أن 5% هو سعر الخصم الذي يحقق مساوية القيمة الحاضرة للعائد بسعر العرض حيث :

$$4800 = (1050/1.05) + (882/(1.05)^2) + (3473/(1.05)^3)$$

$$1000 + 800 + 3000 =$$

ويبين الطرف الأيمن من المعادلة سعر العرض في حين يمثل الطرف الأيسر سلسلة العائد المخفض عند المعدل 5% ومن ذلك يتبين أن المعدل هو الذي يحقق هذه المعادلة .

ويمكن كتابه المعادلة السابقة في الصورة العامة الآتية :

$$س = \{ع_1/(1+م)\} + \{ع_2/(1+م)^2\} + \ldots\ldots\ldots + \{ع_ن/(1+م)^ن\}$$

حيث :

س = سعر العرض م = سعر الخصم أو الكفاءة الحدية لرأس المال

ع1، ع2 ، .....، عن سلسلة العائد السنوي .

وهذه المعادلة تجعلنا نتساءل عن الأسباب التي تدفع منتج السلعة الرأسمالية لحساب القيمة الحاضرة للعائد المستقبلي باستخدام سعر الخصم من البديهي أن إنتاج سلعة رأسمالية يتطلب انفاقا يدفع عليه المنتج فائدة – كما أن القيمة الحاضرة من العائد في السنة العاشرة اقل من قيمته الحاضرة في السنة الخامسة . فكما بينا في المثال السابق أن 1050 يحصل عليها المنظم في السنة التالية لا توازي 1050 جنيه حاليا بل تساوي 1000 جنيه إذا كان سعر الخصم 5% ، كما أن 882 جنيه في السنة الثانية توازي حاليا 800 جنيه وهكذا . وكلما طال العمر الإنتاجي للسلعة الرأسمالية كلما ازدادت أهمية القيمة الحاضرة أي القيمة المستقبلة مقيمة بسعر الخصم لهذا المنتج .

الكفاءة الحدية وسعر الفائدة :

تعتمد الاستثمارات الخاصة عند اتخاذها على المقارنة بين المعدل المتوقع للربح وسعر الفائدة وهذه المقارنة تتضمن – ضمنيا – المقارنة بين سعري العرض والطلب للسلعة الرأسمالية وقد بينا سابقا أن رجل الأعمال الذي يمتلك نقودا قابلة للاستثمار يواجه باختيارين أما أن يستثمر هذه النقود في استثمار حقيقي أي في إنتاج سلع رأسمالية أو يستثمرها في استثمار مالي أي شراء أوراق مالية أو فتح حساب ادخار . ويتوقف هذا الاختيار على الميزة النسبية لهذين النوعين من الاستثمار من حيث المعدل المتوقع للربح – ويبين الجدول رقم (14) العلاقة بين الكفاءة الحدية وسعر الفائدة من ناحية ومن ناحية أخرى بين سعري العرض والطلب للسلعة الرأسمالية .

جدول رقم (14) : سعر العرض وسعر الطلب والدافع للاستثمار

سعر العرض (س) جنيه	العائد السنوي (ع) جنيه	الكفاءة الحدية (م=ع/س) %	سعر الفائدة (ر) %	سعر الطلب (ص=ع/ر) جنيه	النتيجة
25000	1000	4	4	25000	متعادل
20000	1000	5	4	25000	مشجع
25000	1000	4	5	20000	مثبط

وقد افترضنا في الجدول رقم (14) أن السلعة الرأسمالية الجديدة موضع الاعتبار تدر عائدا سنويا ثابتا يبلغ 1000 جنيه وكما سبق أن بينا فإن الكفاءة

الحدية لرأس المال هو عبارة عن م = (ع/س) أي نتيجة قسمة العائد السنوي على سعر العرض – كما أن سعر الطلب ص = (ع/و) وحيث أن كلا من العائد وسعر الفائدة معلومان فإننا يمكننا تقدير سعر العرض ، ويمكن من الجدول مقارنة سعر العرض بسعر الطلب بدلا من مقارنة الكفاءة الحدية بسعر الفائدة لمعرفة ما إذا كان أصحاب الأعمال سيستمرون في هذه السلعة الرأسمالية أو في مجال أخر . وعندما يتساوي سعر العرض مع سعر الطلب كما هو مبين بالسطر الأول من الجدول فإن ذلك يعني أن الاستثمار في هذه السلعة يتساوي مع الاستثمار في الأوزان المالية وبذلك فإن المستثمرين قد يقررون الاستثمار فيها من عدمه . أما إذا انخفض سعر العرض عن سعر الطلب كما هو في السطر الثاني من الجدول فإن ذلك سيكون له اثر مشجعا على الاستثمار حيث أن الدخل من هذه السلعة سيكون أعلى من نظيره في الأوراق المالية لنفس الكمية من الاستثمار ، أما إذا كان العكس كما هو مبين بالسطر الثالث حيث يجب إنفاق 25000 جنيه على السلعة الرأسمالية الجديدة للحصول على دخل يوازي في قيمته الدخل من استثمار 20000 جنيه في أوراق مالية، فإن هذه الحالة بلا شك لا تدفع أصحاب الأعمال للاستثمار في هذه السلعة إذا كان هدفهم تحقيق الربح .

ومن الطبيعي إننا يمكننا للتوصل لنفس النتائج السابقة بمقارنة الكفاءة الحدية لرأس المال بسعر الفائدة – فإذا ما كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة فان ذلك يدل على أن الاستثمار في هذه السلعة مربحا في حين أن العكس يبين أن الاستثمار غير مربح ولا يجب اتخاذه .

جدول الكفاءة الحدية لرأس المال

Schedule of the Marginal Efficiency of capital

يتبين من التحليل السابق أن كمية الاستثمار في السلع الرأسمالية الجديدة دالة عكسية لسعر الفائدة أي أن كمية الاستثمار ترتفع بانخفاض سعر الفائدة وتنخفض بارتفاعه . وقد أطلق كينز على هذه العلاقة الدالية بين الاستثمار وسعر الفائدة – جدول الكفاءة الحدية لرأس المال ليبين الطلب فإن السلع الرأسمالية عامة ويبين الجدول رقم (15) هذه العلاقة .

الجدول(15) : يبين علاقة حجم الاستثمار بسعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال

ث مليون جنيه	م (ث) %	ر %	التغير في مستوي الاستثمار (ث)
10	8	4	موجب

20	6	4	موجب
30	4	4	توازن
40	2	4	سالب
50	صفر	4	سالب
60	2-	4	سالب

الدالة الطلبية الاستثمارية :

يبين المحور الرأسي في الشكل (33) سعر الفائدة (ر) كما يبين المحور الأفقي كمية الاستثمار في السلع الجديدة – ويبين المنحني ث (ر) مستويات الاستثمار المختلفة عند المستويات المختلفة لسعر الفائدة – ويتجه هذا المنحني اتجاها سالبا وذلك يرجع لانخفاض الاستثمار من ث$_1$ إلى ث$_2$ عندما يرتفع سعر الفائدة من ر$_1$ إلى ر$_2$ أو بمعني أخر يرتفع من ث$_2$ إلى ث$_1$ عندما ينخفض سعر الفائدة من ر$_2$ إلى ر$_1$ – وهذا الارتباط السالب بين سعر الفائدة وكمية الاستثمار يفترض ضمنيا علاقة معينة بين كمية الاستثمار والكفاءة الحدية لرأس المال حيث أن كل نقطة على المنحني ث (ر) تمثل قيمة معينة للكفاءة الحدية لرأس المال تقابل كل مستوي من مستويات الاستثمار . وهذه العلاقة بين الكفاءة الحدية والاستثمار في سلع رأسمالية جديدة تستوجب مزيدا من الإيضاح .

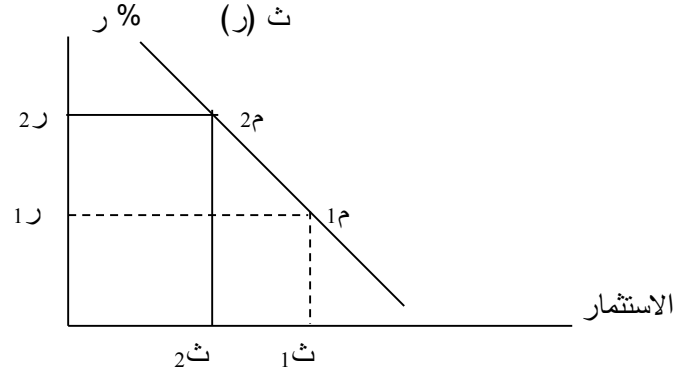

شكل رقم (33) : الدالة الطلبية للاستثمار

العلاقة العكسية بين الكفاءة الحدية لرأس المال والاستثمار :

تتصف العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال والاستثمار في معدات رأسمالية جديدة بأنها عكسية أي أن ارتفاع كمية الاستثمار يؤدي إلى انخفاض

الكفاءة الحدية كما أن انخفاضها يؤدي إلى ارتفاع الكفاءة . وهذه العلاقة ترجع إلى سببين رئيسين هما : يؤدي ارتفاع الاستثمار في نوع معين من السلع الرأسمالية مثل إنشاء المنازل إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال وذلك لان ارتفاع عدد هذه السلع سيؤدي إلى تخفيض القيمة الايجارية مثلا . ويعتبر كينز هذا العامل ذو اثر ضئيل في المدى القصير حيث أن إنتاج السلع الرأسمالية الجديدة يعتبر ضئيلا إذا ما قورن برصيد المجتمع من هذه السلعة ويعتبر كينز أن هذا العامل ذو اثر هام في المدى الطويل . أما السبب الثاني لانخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال عند ارتفاع الاستثمار في سلعة ما هو ارتفاع التكاليف الحدية لإنتاج السلع الرأسمالية وبالتبعية سعر العرض لها – وكما بينا فإن الكفاءة الحدية لرأس المال تنخفض كلما ارتفع سعر العرض – ويعتبر كينز هذا العامل ذو فاعلية كبيرة في المدى القصير – ويتفق كينز مع المفكرين السابقين مثل ماركس وريكاردو وحيث أنهم قد بينوا أن تناقص الكفاءة الحدية في المدى الطويل يرجع إلى التراكم المتزايد لرأس المال .

وإذا رجعنا للشكل (33) يتبين لنا أن الكفاءة الحدية لرأس المال قد ارتفعت من م$_1$ ث$_1$ إلى م$_2$ ث$_2$ عندما انخفضت قيمة الاستثمار من ث$_1$ إلى ث$_2$ وإذا قراراتهم الاستثمارية وفقا لمدي ارتفاع أو انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة السائد في السوق .

شروط التوازن :

ليتحقق أقصي ربح من النشاط الاستثماري عندما يقوم المنظمون باستثمار كمية من الاستثمار تحقق التعادل بين سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال أي أن م (ث) = ر حيث م هي الكفاءة الحدية لرأس المال ، ث كمية الاستثمار الإجمالي في السلع الرأسمالية الجديدة ، ر سعر الفائدة على النقود والديون . ويبين الجدول رقم (15) تطبيق هذه المعادلة في قرارات الاستثمار .

وقد افترضنا في هذا المثال أن سعر الفائدة محدد في سوق رأس المال. ويتبين من المثال أن كمية الاستثمار 30 مليون جنيه هي قيمة التوازن حيث يتحقق عند هذه القيمة تعادل الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، كما أن زيادة كمية الاستثمار عن ذلك ستؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة مما يشجع المستثمرون على هذا الاستثمار – بينما أن ارتفاع الكفاءة الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة يدفع المستثمرين إلى المزيد من الاستثمار وذلك تحقيقا للربح .

مرونة الدالة الاستثمارية وعوامل انتقال الدالة الاستثمارية :

يتناول هذا الجزء تحليل مرونة الدالة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة وكذلك تغيير معالم هذه الدالة من حيث العوامل المؤدية إلى ذلك – ويعتبر تحليل مرونة الدالة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة ذو أهمية خاصة من حيث توضيح الدور الذي يلعبه سعر الفائدة في نظرية رأس المال ، كما تعتبر دراسة العوامل المؤدية إلى انتقال الدالة الاستثمارية هامة خاصة من وجهة تحليل السلوك الديناميكي للمنظمين استجابة للمؤثرات القصيرة والطويلة المدى .

مرونة الدالة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة :

نقيس مرونة الدالة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة استجابة المنظمين للتغيرات الطفيفة في سعر الفائدة، وتعرف المرونة في هذه الحالة بالمعادلة الآتية :

$$م_{ث\,ر} = (\Delta ث / \Delta ر) \times (ر / ث)$$

حيث :

ث : الاستثمار — Δ ث : التغير في الاستثمار

Δ ر : التغير في سعر الفائدة — ر : سعر الفائدة

م : معامل مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة

وإذا فحصنا الشكل رقم (33) يتبين لنا أن الدالة الاستثمارية ث(ر) تكون أكثر انحدارا أي تميل لان تكون رأسية إذا ما كانت هذه الدالة غير مرنه بالنسبة لسعر الفائدة ، واقل انحدار إذا ما كانت مرنة . ويعتقد الكثيرون أن الدالة الاستثمارية غير مرنه بالنسبة لسعر الفائدة خاصة في البنيانات الاقتصادية المتقدمة .

أسباب عدم مرونة الدالة الاستثمارية :

يعتبر سعر الفائدة كسعر خصم ليس ذو أهمية كبيرة لرجال الأعمال عندما يتوقعون أن السلعة الرأسمالية ستأتي بدخل يوازي تكاليفها الاستثمارية في فترة تقل عن خمسة سنوات . ويرجع ذلك إلى عدم تأثير سعر الفائدة على القرارات الاستثمارية عندما يكون المدى الزمني قصير للعائد المتوقع. ولتوضيح ذلك افترض أن سعر الفائدة 4% وعلى ذلك فان القيمة المخفضة لعائد قدره 1000 لسنة واحدة هو 100 / 1.04 أي 960 جنيه – أما إذا كان المدى الزمني لتيار العائد هو خمسة سنوات وأن الدخل السنوي هو 1000 جنيه فان القيمة المخفضة أو بمعني أخر القيمة الحاضرة لهذا النوع من الاستثمار هو 1000/(1.04)

+ ..... + 1000/ (1.04)^{5} – أي يوازي 4468 جنيه، أما إذا كان الدخل السنوي دائما وثابتا ويوازي 1000 جنيه فإن القيمة المخفضة توازي 1000/ 0.04 = 25000 جنيه وبناء على ذلك فانه كلما قصر طول المدى الزمني انخفضت القيمة الحاضرة للسلعة الرأسمالية والتي تحقق دخلا سنويا معينا . وإذا انخفضت سعر الفائدة من 4% إلى 3% فان القيمة الحاضرة لعائد سنة واحدة قدره 1000 جنيه يبلغ 1000/ 1.03 أي حوالي 970 جنيه وذلك يختلف اختلافا طفيفا عن القيمة الحاضرة عندما يكون سعر الفائدة 4% – 960 جنيه وعلى ذلك فإن سعر الطلب للسلعة الرأسمالية يتغير تتغيرا طفيفا بحيث لا يؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار وذلك لعدم اتساع الفرق بين سعر الطلب وسعر العرض عما هو عليه سابقا .

أما في حالة الدخل الدائم فإن نفس الانخفاض في سعر الفائدة من 4% إلى 3% يؤدي إلى ارتفاع سعر الطلب من 25000 جنيه إلى حوالي 33333 جنيه . ويمكن أن نستنتج من المناقشة السابقة أن الإنفاق على السلع الرأسمالية يكون اقل حساسية للتقلبات في سعر الفائدة عندما يكون المدى التخطيطي الزمني قصيرا عنه في حالة ما يكون المدى طويلا . وعلى ذلك فإن المشروعات ذاك المدى التخطيطي الزمني الطويل يكون إنفاقها الاستثماري ذو حساسية عالية للتقلبات في سعر الفائدة .

وقد يكون الإنفاق الاستثماري غير مرن وبالنسبة لسعر الفائدة عندما يكون مصدر غالبية الاستثمار الأرباح المتراكمة للمؤسسات – والتفسير لذلك قد يكون عدم حساب فائدة على هذه الاستثمارات حيث إنها مملوكه وليست مقترضه . وهذا التفسير يتعارض مع مبدأ معظمة الربح لهذه المنشات حيث يجب على المنشاة – وهذا إجراء واقعي – حساب فائدة على أموالها المستثمرة على الأقل موازية لما يمكن أن تحصل عليه إذا استثمرتها استثمارا ماليا – وهذان السببان لا يعطيان في الحقيقة تفسيرا مقنعا لعدم مرونة الإنفاق الاستثماري بالنسبة لسعر الفائدة خاصة في الاستثمارات ذات الصفة العامة مثل مشروعات المياه والسكك الحديدية والتليفونات وذلك نظرا لطول المدى التخطيطي الزمني لهذه الأنشطة الاستثمارية مما يجعلها أكثر حساسية للتقلبات في سعر الفائدة .

ويعتبر مفهوم مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ذو أهمية عملية نظرا لبيان مدي فعالية تغيير سعر الفائدة وتأثيره على حجم الاستثمار – فإذا ما كانت

الدالة الاستثمارية غير مرنه فإن ذلك يدل دلالة قاطعة على عدم فاعلية استخدام سعر الفائدة كمؤثر على الإنفاق الاستثماري الخاص سواء بالتثبيط أو بالتشجيع .

عوامل انتقال الدالة الاستثمارية Shift Factors :

قد ينتقل جدول الكفاءة الحدية لرأس المال إلى أعلى أو إلى ادني مما يتسبب في زيادة أو نقصان الإنفاق الاستثماري عند جميع قيم سعر الفائدة كما هو مبين بالشكل رقم (34)

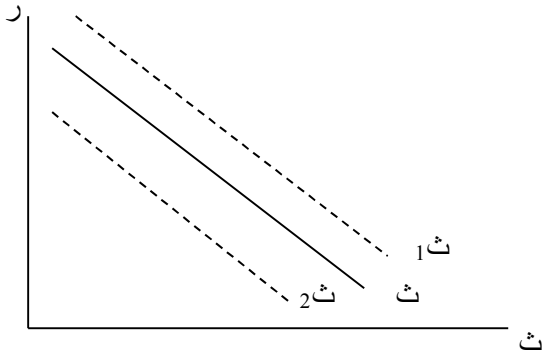

شكل رقم (34) : انتقال الدالة الاستثمارية

وتعتبر التغيرات في الإنفاق الاستثماري الناشئة عن هذا الانفاق أكثر أهمية من التغيرات الناشئة عن تغيير سعر الفائدة . وهذا يحتم الإجابة عن ماهية العوامل المؤدية إلى انتقال هذه الدالة . والإجابة العامة لهذا السؤال هو أن جميع العوامل التي من شانها أن تزيد ثقة قطاع الأعمال تعتبر قوة ديناميكية لها هذا الأثر . وقد اعتبر كينز أن التوقعات طويلة المدى لرجال الأعمال عن العائد المتوقع مسئولة عن انتقال جدول الكفاءة الحدية لرأس المال – وهذه التوقعات تتضمن مدي التفاؤل أو التشاؤم الذي يسود قطاع الأعمال المستقبل من الاستثمار .

ويجب في هذا المجال التفرقة بين نوعين من المتغيرات : المتغيرات الداخلية Endogenous Variables والمتغيرات الخارجية Exogenous Variables – أما المتغيرات الداخلية فهي قوي النظام الاقتصادي نفسه ، أما المتغيرات الخارجية فهي قوة خارجية لهذا النظام ، ويبين الجدول رقم (16) بعض

هذه العوامل . وهذا التميز يعتبر هاما في السياسة التحكمية والتوقعات . فإذا كان الهدف التوقع بحجم الاستثمار في السنة المقبلة فإننا نفترض أن المتغيرات الخارجية ثابتة وأن حجم الاستثمار يتوقف على العوامل الداخلية . أما إذا كان الهدف هو سياسة لاستقرار معدل الاستثمار فإننا يمكن أن نفترض أن العوامل الدخلية سهل التحكم فيها عن العوامل الخارجية . وقد ذكر كينز أن هناك عوامل كثيرة تؤدي إلى انتقال الدالة الاستثمارية حتى انه ضمن هذه العوامل تأثير العوامل الحدية – ويترتب على انتقال الدالة الاستثمارية كما ذكر كينز زيادة حدة الانكماش والكساد كما أن الازدهار والرواج يتوقف بدرجة كبيرة على تهيئة مناخ سياسي واجتماعي مواتيا لرجال الأعمال . ومما سبق يمكن أن نستنتج أن الدالة الاستثمارية غير مستقرة وغير متوقعة على عكس الحال بالنسبة للدالة الاستهلاكية .

جدول رقم (16) : عوامل انتقال الدالة الاستثمارية

داخلية	خارجية
– مستوي الدخل أو معدل تغيره – مستوي واتجاه الطلب الاستهلاكي – رصيد رأس المال الراهن – الأجور النقدية وأسعار عناصر الإنتاج – نشاط التبادل في الأوراق المالية	– الاختراع والتكنولوجيا – نمو وتركيب السكان – الموارد الطبيعية – نفسيه المستهلك – السياسة المالية والنقدية للحكومة – المناخ السياسي – الحركات العمالية – المنظمات القانونية والاجتماعية – التجارة الخارجية – الحروب والثورات – العوامل الجوية

مبدأ العجلة والإسراع The Acceleration Principle

لقد بينا فيما سبق أن الاستثمار يؤثر على الدخل القومي عن طريق تأثيره على الإنفاق الاستهلاكي . وقد أطلقنا على القيمة العددية لمضاعفة الدخل الناتجة عن الاستثمار بالمضاعف للاستثمار أو مكرر الاستثمار، ولكن عند حساب قيمة المضاعف قد أغفلنا تأثير الزيادة في الدخل على الاستثمار أي أن زيادة الاستثمار (نتيجة للعلاقة التكاملية) ترفع من الاستهلاك وبالتالي تؤدي إلى زيادة الدخل (إلى هنا انتهي تأثير المضاعف) وهذه الزيادة في الدخل بدورها تؤدي إلى زيادة

الاستثمار ثم زيادة الدخل مرة ثانية وهذا التأثير الأخير أي التأثير في الاتجاه العكسي يطلق عليه مبدأ العجلة والإسراع .

وبناء على ما تقدم فإن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الاستهلاك . ويتوقف ذلك على الميل الحدي للاستهلاك ، ثم أن زيادة الدخل الناتجة عن طريق زيادة الاستهلاك تؤثر بدورها على الاستثمار ، يتوقف ذلك على الميل الحدي للاستثمار . أي أن تأثير الاستثمار على الدخل يتوقف على كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار ، وإذا ما أخذنا هذين الأثرين في الاعتبار فإن المضاعف يصبح كالأتي :

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{و} - \text{ب}}$$

حيث :

و = الميل الحدي للاستهلاك ب= الميل الحدي للاستثمار

ووفقا لهذا التعريف فإنه في حالة سيادة مبدأ العجلة أو الإسراع فإن قيمة المضاعف تكون أعلى من نظيرتها في حالة عدم وجوده .

تــذكـر

- يعتبر النشاط الاستثمار المكون الأخر للطلب الكلى وينقسم إلى قسمين يتناول الأول الاستثمار التبعي وهو الاستثمار الذي يتميز بتغير المستويات الدخلية، ويعد دالة في المتغيرات المستقلة مثل الربح وسعر الفائدة ومعدل النمو في الدخل . ويتناول القسم الثاني الاستثمار التلقائي والذي يمكن اعتباره

من الوجهة الاقتصادية متغيرا لا تتوقف قيمته على مستوي الدخل ولكن تتوقف على التغير في المتغيرات أخرى مثل التكنولوجيا والسياسة العامة وهذا يعني أن قيمة الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة تظل ثابتة عند جميع المستويات الدخلية ويعتبر الاستثمار التلقائي مقبولا من الناحية الواقعية في حالة اقتصاديات الحرب والاقتصاديات ذات التخطيط الشامل حيث تحدد كمية الاستثمارات مسبقا .

- يمكن استخراج مفهومين من دالة الاستثمار التبعي وهي الميل المتوسط للاستثمار والذي يساوي حجم الاستثمار على مستوي الدخل القومي، والميل الحدي للاستثمار والذي يساوي التغير في الاستثمار مقسوما على التغير في الدخل. ويشير الميل المتوسط للاستثمار إلى الجزء من الدخل القومي المستثمر في سلع رأسمالية جديدة أو يشير إلى النسبة المئوية الموجهة من الموارد لإنتاج السلع الرأسمالية ، هذا في حين يبين الميل الحدي للاستثمار المدى الذي تتأثر به الاستثمارات الخاصة عندما يتغير الدخل القومي ويعتبر الميل الحدي هذا مفهوما لا غني عنه لتفسير مبدأ العجلة.
- الاستثمار التبعي الديناميكي مفهوم يتعلق بالاستثمار الراهن أي استثمار السنة الحالية والذي يساوي الميل الحدي للاستثمار مضروب في مستوي الدخل للسنة ، وبعبارة أخرى فان الاستثمار التبعي في الفترات اللاحقة تتوقف على مستويات الدخل للفترات السابقة وهذا النوع من التحليل يسمي بالتحليل النقدي
- التعريف التقريبي للكفاءة الحدية لرأس المال هو النسبة بين العائد المتوقع وسعر العرض لسلعة معينة . أي أن م = ع/س . يقتصر هذا التعريف على السلع ذات العائد الثابت من سنة لأخرى والعائد هنا ناتج عن بيع خدمات المعدات الرأسمالية الجديدة سنويا . وسعر العرض يعبر عن التكاليف الأصلية للاستثمار والتي تدفع المنظم إلى شراء وإنتاج وحدة جديدة من السلعة الرأسمالية .
- يختلف سعر العرض عن سعر السوق للوحدة من السلعة الرأسمالية والذي يطلق عليه سعر الطلب، ويستخرج سعر العرض وينخفض العائد المستقبلي المتوقع بسعر خصم يوازي الكفاءة الحدية لرأس المال في حين يستخرج سعر الطلب بتخفيض العائد المستقبلي (المتوقع) بسعر خصم يوازي سعر الفائدة في السوق . ولا يكون العائد المتوقع ثابتا من سنة لأخرى خلال العمر

الإنتاجي للسلعة الرأسمالية بل يتغير ويتم خصم عائد السنة (1) بنحو {1/ (1+م)} وخصم عائد السنة (2) بنحو {1/ (1+م)^2} وخصم عائد السنة (ن) بنحو {1/ (1+م)^{ن}}

- تعرف الكفاءة الحدية لرأس المال على إنها سعر الخصم الذي يحقق مساواة القيمة الحاضرة لسلسلة العوائد السنوية المتوقعة للسلعة الرأسمالية مع سعر العرض لها .
- من خلال مقارنة سعر العرض وسعر الطلب يمكن مقارنة الكفاءة الحدية وسعر الفائدة حيث أن ارتفاع الكفاءة الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة يدل على الاستثمار يعد مربحا في سلعة معينة والعكس يوضح أن الاستثمار غير مربح في هذه السلعة .
- جدول الكفاءة الحدية لرأس المال يوضح العلاقة الدالية بين الاستثمارات الجديدة وسعر الفائدة التي تتسم بكونها علاقة عكسية ، كما أن العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال والاستثمار في معدات رأسمالية جديدة تعد علاقة عكسية. وعلى ذلك يحقق شرط التوازن أقصي ربح من النشاط الاستثماري عندما يقوم المنظم باستثمار قدر معين من الاستثمارات يحقق التعادل بين سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال .
- تقاس مرونة الدالة الاستثمارية بالنسبة لسرعة الفائدة أي التغير النسبي في حجم الاستثمارات على التغير النسبي الحادث في سعر الفائدة وهذا يعكس مدي استجابة المنظمين للتغيرات الطفيفة في سعر الفائدة ، ويعتقد الكثيرين أن الدالة الاستثمارية غير مرنة بالنسبة لسعر الفائدة خاصة في الاقتصاديات المتقدمة ، وهناك أسباب تدعو للاعتقاد بمرونة الدالة الاستثمارية خاصة في الاستثمارات ذات الصفة العامة مثل مشروعات المياه والسكك الحديدية نظرا لطول المدى التخطيطي .
- زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الدخل مكرر أو مضاعف معين وهذه الزيادة في الدخل تؤدي بدورها إلى زيادة الاستثمار ثم زيادة الدخل مرة ثانية وهذا التأثير الايجابي يطلق عليه اصطلاح مبدأ العجلة والإسراع وفى هذه الحالة يصبح المضاعف مساويا لقسمة الواحد على واحد مطروحا منه الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار .

- العوامل الداخلية المؤدية لانتقال الدالة الاستثمارية من أهمها مستوي الدخل أو معدل تغير مستوي الطلب الاستهلاكي ورصيد رأس المال الراهن والأجور النقدية وأسعار عناصر الإنتاج إلى جانب نشاط التبادل في الأوراق المالية .
- العوامل الخارجية المؤدية لانتقال الدالة الاستثمارية من أهمها الاختراع والتكنولوجيا ، ونمو وتركيب السكان، والموارد الطبيعية ، والعوامل النفسية للمستهلكين، والسياسة المالية والنقدية للحكومة ، والمناخ السياسي، والحركات العمالية للمنظمات القانونية والاجتماعية، والتجارة الخارجية ، والحروب والثورات ، والعوامل الجوية .

أسئلة وأنشطة الباب السابع

1- ما المقصود بالمفاهيم الاقتصادية التالية

الاستثمار التلقائي – الاستثمار التبعي

2- اجر النشاط التالي

ارسم رسما بيانيا يوضح الاستثمار التلقائي مبينا العلاقة بين ثبات مستوي الدخل والإنفاق الاستثماري .

3- اجر النشاط التالي :

ارسم رسما بيانيا يوضح الاستثمار التبعي مبينا فيه العلاقة بين الدخل والاستثمار التبعي .

4- عرف الكفاية الحدية لرأس المال

5- ما العلاقة بين الكفاية الحدية وسعر الفائدة

6- اجر النشاط التالي :

ارسم جدول يبين العلاقة بين الكفاية الحدية وسعر الفائدة من ناحية والعلاقة بين سعري العرض والطلب للسلعة الرأسمالية من ناحية أخرى

7- ماذا تعرف عن الدالة الطلبية الاستثمارية؟

8- ما هي أسباب عدم مرونة الدالة الاستثمارية ؟

9- اجر النشاط التالي :

ارسم رسما بيانيا يوضح انتقال الدالة الاستثمارية من زيادة أو نقصان في الإنفاق الاستثماري عند جميع قيم سعر الفائدة .

10- ماذا تعرف عن مبدأ العجلة والإسراع ؟

الباب الثامن
الدورات الاقتصادية (التجارية)
BUSINESS CYCLES

لقد ناقشنا في الأبواب السابقة العوامل المحددة لمستوي الدخل القومي ، ويتناول هذا الباب مناقشة التقلبات في مستوي الدخل القومي وأسباب هذه التقلبات خاصة فيما يتعلق بما يسمي بالدورات الاقتصادية والتجارية .

والدورة الاقتصادية مفهوم يصف حالات الانكماش والتوسع في النشاط الاقتصادي عندما يكون الانكماش والتوسع منتظما ومتكررا في فترات زمنية متفاوتة . وهي والأمر كذلك تقلبات قصيرة المدى . وقد انتابت البنيان الاقتصادي لكثير من الدول هذه التقلبات ، أن كان البنيان الاقتصادي في حالة من الازدهار Prosperity يتحول إلى حالة من الكساد Depression وتتميز حالة الازدهار بارتفاع معدلات العمالة والأجور والإنتاج وغير ذلك من الظواهر الاقتصادية بينما يتميز الكساد بعكس ذلك . وقد قدر بعض الاقتصاديين متوسط طول الدورة الاقتصادية بثمانية سنوات . ويعتبر الكساد الذي حل بالعالم في الفترة 1925-1932 اشد وقعا وأطول مدي عما سبقه من كساد . وفيما يلي سنناقش بإيجاز مراحل الدورة الاقتصادية وأسباب ظهورها

مراحل الدورة الاقتصادية :

تمر الدورة الاقتصادية بأربعة مراحل رئيسية هي :

الانتعاش	Revival	التوسع	Expansion
قمة الرواج	Peak	الانكماش	Contraction

يبين الشكل رقم (35) هذه المراحل

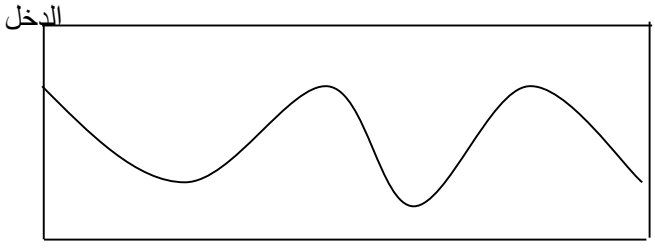

شكل رقم (35) : مراحل الدورة الاقتصادية

ومن الشكل رقم (35) يتبن أن قمة الرواج أن هي إلا نقطة تحول حيث تبدأ مرحلة الانكماش وتتميز بالانخفاض المستمر في معدلات العمالة والاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل القومي إلى أن تبلغ مرحلة الانكماش مداها وفي هذه الحالة تبلغ هذه المتغيرات ادني قيمة لها وتسمي نهاية مرحلة الانكماش بحالة الكساد . وحالة الكساد هذه تعتبر نقطة تحول جديدة حيث تبدأ مرحلة الانتعاش الذي قد يكون ضعيفا أو قويا فتبدأ الأسعار في التماسك وتزداد معدلات العمالة والإنتاج والدخل القومي وبذلك تبدأ الدورة في مرحلة التوسع والتي تتمثل في مستوي مستقر من الطلب والعمالة العالية والأسعار المرتفعة واضطراد ارتفاع مستوي المعيشة كما قد يصاحب هذا التوسع نوع من التضخم . ويصل النشاط الاقتصادي إلى أعلاه عند قمة الرواج والتي تعتبر نقطة تحول من التوسع الاقتصادي إلى الانكماش الاقتصادي وهكذا . وتجدر الإشارة بأنه ليس من الضروري على الإطلاق أن تؤدي كل فترة من فترات الرواج إلى حالة من العمالة الكاملة وكل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية تدخل في التالية لها وتتسم كل مرحلة بأحوال اقتصادية مختلفة .وليس هناك دورتين تجاريتين متماثلتين تماما ، ولكن في جميع الدورات التجارية نواحي تشابه كثيرة مشتركة بينهما . وفى الدول الرأسمالية تمثل الدورة الاقتصادية تحديا صارخا وإنذارا رهيبا . ويلزم لذلك معرفة الكيفية التي يمكن عن طريقها فرض الرقابة على الانكماش والتضخم وإلا فإن الهيكل السياسي لتلك المجتمعات ستكتنفه المخاطر ذلك لأن التقلبات الاقتصادية الصعودية والهبوطية في مجال النشاط الاقتصادي لا يلغي بعضها البعض ، وعند ذروة الرواج تكون هناك فرص مناسبة لبلوغ حد العمالة الكاملة أما في المراحل الأخرى من الدورة فإن الكثير من أفراد المجتمع يقاسون من مرارة البطالة والحرمان . ومن ناحية أخرى فإن الدول الاشتراكية – نظرا لسيطرة الحكومة على الشطر الأعظم من وسائل الإنتاج – لا تخشي حدوث الدورة الاقتصادية وعلى ذلك فبإمكانها أن تفوق الدول الرأسمالية في النهوض باقتصادياتها لعدم تعرضها لتقلبات الدورة الاقتصادية وعلى ذلك فإن الدورة الاقتصادية أن هي إلا مظهر أخر للمشكلة الاقتصادية التي تستهدف الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من العمالة والإنتاج .

أسباب ظهور الدورات الاقتصادية :

يعزي معظم الاقتصاديون ظهور الدورات الاقتصادية إلى ما ينتاب الإنفاق الاستثماري أي الإنفاق على السلع الرأسمالية من تقلبات واسعة النطاق وتعزي

تقلبات الاستثمار إلى عوامل خارجية External عن النظام الاقتصادي أي إلى العوامل التي تؤثر على الاستثمار التلقائي كالاكتشافات العلمية والنمو السكاني واكتشاف الموارد الجديدة والتغيرات التي تطرأ على أساليب الإنتاج ، كما تعزي تقلبات الاستثمار أيضا إلى العوامل الداخلية Internal التي تؤثر على الاستثمار .

وتؤثر العوامل الداخلية والخارجية مجتمعة على الكفاية الحدية لرأس المال مما يؤدي بالتالي إلى تقلب الإنفاق على سلع الاستثمار ، وكما سبق القول فإن ما ينتاب الإنفاق الاستثماري من تقلب سيترتب عليه تقلبات أوسع مدي في مستوي الدخل القومي وبالتالي في مستوي عمالة موارد الإنتاج عن طريق مكرر الاستثمار ومبدأ العجلة ، فأفراد المجتمع الذين يوظفون مواردهم في صناعات الاستثمار سوف ينفقون بالتالي جزءا من دخولهم الجديدة على سلع الاستهلاك عندما تهب موجة من التفاؤل لتغمر رجال الأعمال مترتبا على ذلك أن يولوا وجهوهم شطر البنوك وأسواق الأوراق المالية ليحصلوا منها على حاجتهم من ائتمان جديد .

ومن ناحية أخرى فإن مستوي النشاط الاقتصادي في ميدان الأعمال سيؤثر بالتالي على مستويات الاستثمار وذلك عن طريق مبدأ الإسراع فازدياد مبيعات السلع الاستهلاكية يشيع روح التفاؤل بين رجال الأعمال ، مما يترتب عليه إقبالهم على برامج الاستثمار رغم ما قد ينطوي عليه من عوامل المجازفة والمخاطرة . وكما سبق القول فإن الاستثمار من ناحية يعتبر نتيجة لمستوي الدخل وأنه من ناحية أخري قد يكون سببا للوصول إلى هذا المستوي من الدخل، وعلى ذلك فإن فترة التوسع قد تصل نهايتها لأن الإنفاق على سلع الاستهلاك قد انخفض عن ذي قبل ولكن ببساطة لان المبيعات قد أستقرت عند مستوي مرتفع واستقرت عند هذا المستوي أو لان المبيعات قد استمرت في الازدياد ولكن بمعدل يقل عن مثيله سابقا .

وعلى الرغم مما سبق لا توجد نظرية واحدة لتفسير التقلبات الاقتصادية يمكن القول بقبولها من جانب جميع الاقتصاديين المعاصرين . وهناك شبه اتفاق بين الاقتصاديين يشير إلى أن أي تفسير للتقلبات الاقتصادية لابد أن يأخذ في الاعتبار حقيقتين أساسيتين ، الأولى تقرر أن الاقتصاد القومي يتعرض لصدمات خارجية بصفة مستمرة قد تتراوح ما بين جفاف غير طبيعي أو فيضانات مدمرة أو حروب أواضطرابات عارمة أو تقدم تكنولوجي أو ابتكارات واختراعات حديثة في مجالات متعددة وهذه الصدمات تحدث تغيرا في الدخل والناتج القومي، والحقيقة

الثانية تقرر أن الاقتصاد القومي يواجه هذه الصدمات الخارجية عن طريق إحداث تعديلات دورية ليعدل من أثار تلك الصدمات بالزيادة والامتداد عبر فترة زمنية ثم في النهاية التحول إلى عكس الاتجاه بالهبوط والنقصان .

التأثيرات الخارجية :

أن التأثيرات الخارجية أو الصدمات تحدث تغيرا في المستوي التوازني للدخل القومي إما بتغيير كمية المنتجات التي ينتجها النشاط الاقتصادي فيما يعرف بتغيرات العرض الكلى وأما بتغيير الكميات المطلوبة من المنتجات فيما يعرف بالطلب الكلى ممثلا في حدوث الجفاف يؤدي إلى نقص الإنتاج الزراعي وحدوث تطور اجتماعي أو حضري مؤدي إلى تغير في الإنفاق الاستهلاكي وحدوث تغير تكنولوجي يؤدي إلى تغيير في الاستثمار . وكثير ما يكون التغير في الطلب الكلى نتيجة حدوث تغيرات في الاستثمار التلقائي ورغم تعدد أسباب هذا التغير إلا إنها تعد قرينة ظاهرة التطور والتقدم وظهور الجديد في المجتمعات الديناميكية .

ومن جهة أخرى قد يتعرض الإنفاق الاستهلاكي لصدمات خارجية أو لتأثيرات خارجية وخاصة في قطاع السلع الاستهلاكية المعمرة وبناء المساكن ضمن المعروف أن الإنفاق على مثل هذه السلع المعمرة يتسم ضمن ما يتسم به بكونه ليس حتميا في لحظة معينة كالغذاء مثلا بل يمكن تأجيله أو التعجيل به وفقا لرؤية المستهلكين وتأثيرهم بأنماط استهلاكية معينة أو تطلعهم لأنماط استهلاكية رفيعة في السلم الاجتماعي الاستهلاكي وتأثرهم بظهور سلع حضرية جديدة . أن المجتمع الديناميكي المتطور لابد أن تحدث به مثل هذه التغيرات والتأثيرات التقدمية بصفة مستمرة ويعيش أفراده في حالة من دوام الأمل في تحسن المستوي المعيشي كما وكيفا .

وبافتراض وجود حكومات ديمقراطية معاصره تعرف واجبها نحو شعبها من حيث تطوير السياسات الاجتماعية للسلطات المسئولة بما يترتب عليه ارتفاع مطرد في مستوي الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وتحسين بيئي وثقافي وإلى غير هذا من الإنفاق الحكومي الذي يستهدف رفع الدخل الحقيقي للأفراد وحدوث مثل هذه التأثيرات الإنعاشية من جانب الحكومة أمر يحدث أثره على حجم الاستثمار المستقل العام وحجم الإنفاق الاستهلاكي العام . ويضاف إلى ذلك أن أي مجتمع لابد أن يتعرض لزيادة حجم سكانه ويحدث به تحركات في الفئات والمجموعات السكانية من الريف إلى الحضر ويحدث به تغيرات في

التركيب العمري والمهني وهذه التغيرات الديمجرافيه يستتبعها بالضرورة تغيرات في الإنفاق الاستهلاكي الكلى . وعلى وجه العموم يتلقي الاقتصاد القومي الصدمات أو التأثيرات الخارجية يحدث في مواجهتها تعديلات دورية يتضخم أثارها وتمتد أثارها عبر فترات زمنية أطول وفى النهاية يتحول اتجاه الصدمة إلى الوجهة العكسية أي عكس الأثر على الدخل والإنتاج .

وتقرر نظرية مضاعف الدخل أو الاستثمار أن التغير في حجم الاستثمار يحدث تغيرات مضاعفة في حجم الدخل الكلى فعلى سبيل المثال يؤدي استثمارا إضافيا قدرة عشرة ملايين من الجنيهات إلى زيادة الدخل الكلى بمقدار أربعون مليونا من الجنيهات إذا كان رقم المضاعف أربعة . ولا ينتهي الأمر عند هذا الحد ولا يستقر الدخل عند هذا المستوي التوازني بل إن التغير في حجم الاستثمار سيؤدي إلى تأثيرات أخرى وردود أفعال أوسع مدي من مجرد زيادة أو نقص الدخل بقدر التغير في الاستثمار مضروبا في المضاعف ويمكن تفسير ردود الأفعال هذه عن طريق نظرية أو فكرة المعجل أي التغير المتزايد في حجم الاستثمار التابع نتيجة تغير الدخل بمعني أن الزيادة في الدخل يتبعها زيادة في الاستثمار بدرجة اكبر .

وعلى الرغم أن فكرة المعدل هذه قد تعرضت للنقد من بعض الاقتصاديين الذي يرفضون التسليم بهذه العلاقة الرقمية البحثية بين الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الاستثمار التابع وذلك على أساس أن المنظمين قلما يندفعون وراء التوسع الاستثماري بمجرد ظهور بوادر لزيادة الاستهلاك وقدرتهم على تشغيل المعدات الموجودة بمعدلات اكبر كما يندر أن يكون في استطاعتهم تدبير الموارد المالية الكافية لشراء الآلات والمعدات بسهولة وبالمقدار التي توضحها فكرة المعجل ورغم وجاهة هذه الاعتراضات فإن فكرة المعجل قائمة على أساس مبدأ صحيح والبيانات الإحصائية المدروسة قد أيدت فكرت المعجل وأثارها في التطبيق .

وعلى ما تقدم فإن التفاعل بين المضاعف واثر المعجل كفيل بأن يحدث تقلبات دورية ضمن حدود دنيا وقصور وبصورة متكررة وإن لم تكن متشابهة أو متماثلة المدى. وفى هذا الشأن يمكن عرض بعض الملاحظات الهامة عن التقلبات الاقتصادية ومكوناتها على النحو التالي :

1- لا يرتبط الاستثمار التابع بالتغير في حجم الاستثمار فقط بل بالتغير في الإنتاج بصفة عامة . فإذا كانت الزيادة في الاستثمار تقتضي الاستثمار

تابعا لخلق طاقات جديدة في صناعة السلع الاستهلاكية فإن هذا يعني ضرورة زيادة الاستثمار في صناعات السلع الإنتاجية أيضا لخلق طاقات إضافية تخدم الصناعات الاستهلاكية .

2- الاستنتاج النظري قد يشير إلى أن حجم المضاعف وكذا معامل التعجيل من شانها أن يدفعا النشاط الاقتصادي إلى أعلى دون توقف ولكن الواقع العملي يدل على أن هناك حدا أعلى أو سقفا تحتمه الندرة عند الوصول إلى مستوي التشغيل الكامل للطاقات البشرية والموارد المتاحة فالدورة في هذا المعني ليست طليقة غير مقيدة وإنما هي مفيدة بحد أقصي .

3- إمكانية بل ضرورة الفصل بين الاستثمار التابع الذي يتوقف على التغيرات في الناتج والاستثمار المستقل الذي لا يرتبط بغرض الربح القائمة بل يعتمد على عوامل طويلة الأجل مثل التزايد السكاني والتقدم التكنولوجي .

4- بفرض أن الاستثمار المستقل يتزايد بمعدل ثابت عبر الفترات الزمنية

ولقد أخذت النظريات الحديثة في التقلبات الاقتصادية بنفس الفكرة السابقة مع تغيرات بسيطة في التفصيلات وكلها تشير إلى التقلبات في حجم الناتج القومي بين ما ينتجه التشغيل الكامل للموارد وما هو دون التشغيل الكامل في فترات متكررة وبديهي أن تكون هناك عوامل عارضة متنوعة قد تخفف أو تزيد من حدة هذه التقلبات مثل الاختراعات والابتكارات والتطورات التكنولوجية أو سياسات التنمية المقصورة أو عوامل التجارة الخارجية أو سياسات التسليح وغير ذلك .

تـذكـر

- تتعلق طبيعة الدورة التجارية بتقلبات القوة الشرائية للوحدة النقدية ارتفاعا وهبوطا وهذه التقلبات كثيرا ما تعزي إلى التقلبات المقترنة بالدورة التجارية وهي تقلبات خاصة باتساع وانكماش النشاط الاقتصادي على فترات متكررة تؤدي إلى حدوث الرواج والكساد في تتابع وعلى فترات منتظمة .
- تصل الدورة في المتوسط بين رواجين أو كسادين إلى نحو ثمانية سنوات وقد تمتد إلى عشر سنوات ولا تقل عن خمس سنوات فإذا حل الكساد يبدأ الانتعاش بطيئا ثم تتبعه تطورات الرواج حيث تزداد معدلات ارتفاع الأسعار .
- تمر الدورة التجارية بأربع مراحل رئيسية هي الانتعاش والرواج والارتداد والكساد وتعد نقطة الرواج نقطة تحول حيث تبدأ مرحلة الارتداد وتتميز بانخفاض معدلات العمالة واتجاه الأسعار نحو الهبوط ثم تدخل الدورة مرحلة الكساد حيث يعم الذعر المالي ويهبط مستوي الدخل القومي وكذلك معدلات العمالة والإنتاج كما تدهور الأسعار وتنتعش البطالة حتى تصل إلى عمق الكساد والذي يعد نقطة تحول جديدة لبدا الانتعاش والذي يكون ضعيفا أو قويا وتبدأ الأسعار في التماسك وتزداد معدلات العمالة والإنتاج والدخل القومي لتدخل الدورة في مرحلة الرواج .
- يلزم معرفة الكيفية التي يمكن عن طريقها فرض الرقابة على الانكماش والتضخم في أوقات الكساد والرواج وإلا تعرض الهيكل السياسي للمجتمع لمخاطرة قد تكون عميقة ومؤثرة .
- وقد تعزي الدورات التجارية وظهورها إلى ما ينتاب الإنفاق الاستثماري من تقلبات واسعة النطاق وتعزي تقلبات الاستثمار إلى عوامل خارجية عن البنيان الاقتصادي أو عوامل داخليه فيه .

أسئلة وأنشطة الباب الثامن

1- اذكر مراحل الدورة الاقتصادية ؟

2- ما هي أسباب ظهور الدورات الاقتصادية ؟

3- أكمل :

الدورة الاقتصادية مفهوم يصف حالات ..... والتوسع في ..... عندما يكون .....و..... منتظما ومتكررا في فترات زمنية .....

4- اجر النشاط التالي :

ارسم شكلا توضيحيا يبين مراحل الدورة الاقتصادية ؟

5- ما اثر التأثيرات الخارجية على مستوي التوازن للدخل القومي ؟

6- أكمل الأتي :

تقرر نظرية مضاعف الدخل أو الاستثمار أن ..... في حجم .....يحدث ..... في حجم .....الكلى

7- اذكر بعض الملاحظات الهامة عن التقلبات الاقتصادية ومكوناتها .

الباب التاسع
الاقتصاد الدولي

يمثل الاقتصاد الدولي أحد فروع علم الاقتصاد المستقلة ويعني هذا الفرع من فروع الاقتصاد بدراسة أوجه النشاط الاقتصادي التي تتم بين بلد معين والعالم الخارجي . ومن الأمثلة لتلك الوجوه من النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسية انتقال السلع والخدمات بين دولة وأخرى وانسياب رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وانتقال الأيدي العاملة بين الدول. وللتجارة الدولية فوائد عدة منها إنها تمنح لكل دولة الفرصة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر لديها . كما أنها تسمح للدول الفقيرة أن تقترض من الدول الغنية الأموال اللازمة لتنمية اقتصادها . ويعتبر الاقتراض صورة من صور انتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى إذ أن الدولة المقترضة تحصل على معظم قروضها في شكل آلات ومعدات وسلع إنتاجية وغير إنتاجية .

وتختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية لعدة اعتبارات أهمها ما يلي :

أولا : صعوبة تنقل العمال ورؤوس الأموال ما بين الدول حيث يعترض انتقال العمال بين دولة وأخرى عقبات اكبر مما يعترض تنقلهم داخل حدود الدولة، فهناك إلى جانب القيود الإدارية التي تفرضها الدول على الهجرة لأراضيها ، قيود اللغة والعادات واختلاف البيئات وتكاليف الانتقال ومشقته ، وكذلك الحال بالنسبة لرؤوس الأموال وأن كانت رؤوس الأموال اقدر على التنقل عبر الحدود السياسية من الأيدي العاملة ، فنجد أن أصحاب رؤوس الأموال يترددون في نقل رؤوس أموالهم من موطنهم الأصلي إلى مواطن أخرى وذلك لعدم الاطمئنان على رؤوس أموالهم من التعرض للمصادرة والتأميم .

ثانيا : تمثل كل دولة من الدول وحدة سياسية قائمة بذاتها لها هيكل اقتصادي مستقل الأمر الذي يجعل المعاملات الاقتصادية الدولية تتسم بالمخاطرة النقدية نتيجة تقلبات أسعار الصرف والسياسات الخاصة بحرية تحويل العملات بعضها إلى بعض .

ثالثا : تتسم المعاملات الاقتصادية الدولية بالمقارنة بالمعاملات الاقتصادية الداخلية بقيام عوائق قانونية تعترض انسياب السلع والخدمات ورؤوس

الأموال من دولة إلى أخرى مثل الرسوم الجمركية وتراخيص الاستيراد والرقابة على الصرف وغيرها .

نظرية التجارة الدولية Theory of International Trade :

يرجع قيام التجارة الدولة إلى انتشار ظاهرة التخصص الدولي ومبدأ تقسيم العمل على النطاق العالمي ، ويرجع التخصص إلى عوامل طبيعية كالتربة والطقس وأخرى مكتسبة تتعلق بتوافر المعارف الفنية ورؤوس الأموال المنتجة، ويتولد عن تفاعل العوامل الطبيعية والعوامل المكتسبة في كل دولة من الدول أن تستطيع كل دولة أن تتخصص في إنتاج وتصدير سلع معينة لتبيعها بأسعار أعلى من نفقات إنتاجها في الداخل وأن تستورد تلك السلع التي تكون تكاليف إنتاجها داخليا أعلى من سعر استيرادها .

قانون الميزات المطلقة Law of Absolute Advantage :

من السهل تفسير أسباب قيام التجارة الدولية حين تتمتع دولة من الدول بظروف إنتاجية تجعلها أكفأ من غيرها في إنتاج سلعة معينة .

ولتوضيح قانون الميزات (أو النفقات) المطلقة نفترض وجود دولتين هما الولايات المتحدة وبريطانيا ووجود سلعتين فقط ينتجهما كل من الدولتين ويدخلان في تجارتهما هما القمح والقماش ويوضح الجدول التالي تكاليف الإنتاج لكل من السلعتين ولكل دولة على حدة .

جدول رقم (17) : إنتاج العامل الواحد خلال أسبوع واحد

السلعة	الولايات المتحدة	بريطانيا
القمح	6 إردب	3 إردب
القماش	3 ياردة	6 ياردة

ومن الجدول أعلاه يتضح بإن الولايات المتحدة لها ميزة مطلقة في إنتاج القمح إذ يمكن للعامل الواحد أن ينتج 6 إردب في الأسبوع بينما يستطيع نفس العامل أن ينتج 3 إردب فقط في بريطانيا ، بينما نجد أن العكس هو الصحيح بالنسبة لإنتاج القماش إذ يستطيع العامل أن ينتج 3 ياردات فقط أسبوعيا في الولايات المتحدة مقابل 6 ياردات في بريطانيا .

من الواضح أن الولايات المتحدة تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح على حين تتمتع بريطانيا بميزة مطلقة في إنتاج القماش أو بتعبير أخر نجد أن النفقة

المطلقة لإنتاج القمح في الولايات المتحدة اقل من النفقة المطلقة لإنتاجه في بريطانيا ، وأن النفقة المطلقة لإنتاج القماش في بريطانيا اقل من مثيلتها في الولايات المتحدة ، وسواء قلنا أن للولايات المتحدة ميزة مطلقة في إنتاج القمح أو أن النفقة المطلقة لإنتاج القمح في الولايات المتحدة اقل منها في بريطانيا ، فإن المقصود هو تفسير قيام التجارة الدولية في الحالات التي تتمتع فيها كل من الدولتين بكفاءات أعلى من الأخرى في إنتاج احد السلعتين نتيجة تمتعها بموارد إنتاجية ملائمة .

قانون الميزات (النفقات) النسبية Law of Comparative Advantage

لكن قيام التجارة الدولية لا يقتضي تمتع الدولة بميزة مطلقة في إنتاج السلعة التي تصدرها ، فقد تقوم التجارة بين دولة وغيرها من الدول حتى ولو كانت هذه الدولة لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة ، ومن ناحية أخري قد تتمتع دولة ما بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة ومع ذلك لا تقوم بإنتاجها وتصديرها إلى غيرها من البلاد لأنه ربما يكون من الأجدى أن تستورد هذه السلعة وتتخصص هي في إنتاج سلعة أخرى تحقق لها منافع اكبر . لهذا فإن التجارة الدولية لا تقوم على أساس اختلاف النفقات أو الميزات المطلقة ولكن على أساس اختلاف النفقات أو الميزات النسبية ، وأن هذا الاختلاف يسمح لجميع الدول أن تنتفع من التجارة الخارجية عن طريق زيادة إنتاجها الأمر الذي سوف لن تحظي به في غياب التجارة الخارجية ويطلق على هذه الفكرة قانون الميزات أو النفقات النسبية ويرجع إلى الاقتصادي ريكاردو (1877 –1883) ويعتبر حجر الأساس في نظرية التجارة الدولية .

ولتوضيح اثر هذا القانون في قيام التجارة الدولية نفترض أن لدينا دولتين ولتكن الولايات المتحدة وبريطانيا ، وكل منهما تستطيع إنتاج القمح والقماش ، وأن ظروف الإنتاج في كل منهما تؤدي إلى إنتاج الكمية المبينة في الجدول التالي وبنفس التكاليف .

جدول رقم (18) : إنتاج العامل الواحد من القمح والقماش خلال أسبوع

السلعة	الولايات المتحدة	بريطانيا
القمح	6 إردب	3 إردب
القماش	18 ياردة	10 ياردة

ومن الواضح أن الولايات المتحدة هذه المرة تتفوق في إنتاج كلا السلعتين (القمح والقماش) بالمقارنة مع بريطانيا أي أن للولايات المتحدة ميزة مطلقة في

إنتاج القمح والقماش ، وعلى الرغم من ذلك فإن التجارة الخارجية ستكون ذات فائدة لبريطانيا بنفس القدر الذي ستفيد به الولايات المتحدة علما بإن بريطانيا ليس لها ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين .

إن قانون الميزات المطلقة لا يخدمنا في هذه الحالة ولهذا لابد من وجود قانون جديد يعالج كل الحالات ، هذا القانون الجديد هو قانون ريكاردو والذي يعرف بقانون الميزات النسبية والذي يوضح بأن الدولة سوف تتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية اكبر بالمقارنة للسلع الأخرى التي يمكن أن تنتجها .

وفى المثال السابق يتضح بأن الولايات المتحدة تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج وتصدير كل من السلعتين بالمقارنة ببريطانيا ولكن ستكون منفعتها اكبر لو تخصصت في إنتاج وتصدير القمح وقامت باستيراد القماش من بريطانيا . ولتوضيح ذلك دعنا نستخدم بعض الأرقام يلاحظ بان 18 ياردة من القماش تتعادل في تكاليف إنتاجها مع 6 إردب من القمح في الولايات المتحدة ، بينما يتعادل 3 إردب من القمح مع 10 ياردة من القماش في بريطانيا، لهذا فإن التجارة الدولية ستكون ذات فائدة للولايات المتحدة طالما إنها تستطيع أن تتخصص في إنتاج القمح وتحصل من وراء تصدير كل 6 إردب من القمح على مقدار من القماش يزيد على العشرة ياردات من بريطانيا.

ومن ناحية أخرى ، فإن التجارة الدولية سوف تكون ذات فائدة لبريطانيا طالما إنها تستطيع أن تتخصص في إنتاج القماش وتحصل من وراء تصدير كل 10 ياردة من القماش على أكثر من 3.33 إردب من القمح من الولايات المتحدة. والواقع أن نسبة استبدال القمح بالقماش التي سوف يستقر عليها التعامل بين البلدين أو ما يسمي بمعدل التبادل التجاري يتوقف على شدة طلب كل من البلدين على هذين النوعين من الإنتاج .

مما تقدم يمكن أن نعرف قانون الميزات أو النفقات النسبية (أو المقارنة) على النحو التالي : إذا كانت الدولة تستطيع أن تنتج السلعة (أ) والسلعة (ب) في آن واحد فإنه من مصلحتها أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة (أ) إذا كانت تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية اكبر بالقياس إلى السلعة (ب) وتستورد السلعة (ب) التي لا تتمتع في إنتاجها بنفس القدر من الميزة النسبية ، وفى هذا المثال يلاحظ بإن من مصلحة الولايات المتحدة أن تتخصص في إنتاج وتصدير القمح وتعتمد على استيراد القماش مع العلم بأنها تستطيع أن تنتج كلا السلعتين بكفاءة اكبر من

بريطانيا ، كما أنه من مصلحة بريطانيا أن تتخصص في إنتاج وتصدير القماش وتعتمد على استيراد القمح مع العلم بأنها اقل كفاءة في إنتاج كلا السلعتين بالمقارنة للولايات المتحدة وإن كان الفارق في الكفاءة الإنتاجية بين الولايات المتحدة وبريطانيا اقرب في حالة القماش منه في حالة القمح .

ميزان المدفوعات :

تختلف المعاملات الدولية عن المعاملات الداخلية في أي بلد من البلاد في طريقة تسويتها إذ تتم تسوية المعاملات الداخلية بالعملة الوطنية ولكن في المعاملات الخارجية يتم تسويتها بالعملات الأجنبية ولهذا يلزم استبدال العملات الوطنية بالعملات الخارجية ، وبما أن مختلف الدول ترتبط ببعضها بعلاقات مديونية متبادلة تتطلب تسويتها إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف أطرافها ، تقوم كل دولة على تسجيل جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين العالم الخارجي خلال السنة ، وتشمل تلك المعاملات رصد قيم الصادرات والواردات من السلع ومصروفات السياحة والملاحة والتأمين وغيرها ورؤوس الأموال المحولة من الخارج أو إلى الخارج ويتألف من كل ذلك ميزان المدفوعات . ميزان المدفوعات على هذا النحو هو سجل يبين بطريقة منتظمة كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمي دولة ومقيمي العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة .

وهكذا يتألف ميزان المدفوعات من جانبين : جانب دائن أو ايجابي يشمل كافة العمليات التي تمكن الدولة من الحصول على إيرادات من العالم الخارجي مثل الصادرات من السلع والخدمات التي يؤديها المقيمون بالدولة للعالم الخارجي ، وجانب مدين أو سلبي ويشمل كافة العمليات التي تؤدي بمناسبتها مدفوعات إلى العالم الخارجي ، ويقابل ذلك الواردات من السلع والخدمات المختلفة التي يتلقاها الأشخاص المقيمون بالدولة من الأشخاص المقيمون خارج الدولة . ونطلق اصطلاح المتحصلات أو المقبوضات على الجانب الدائن حيث تتمثل في الإيرادات المتحصلة للدولة عن معاملتها مع الخارج واصطلاح المدفوعات على الجانب المدين حيث تتمثل فيه مدفوعات الدولة إلى الخارج . ويتألف ميزان المدفوعات من قسمين أساسيين (أحيانا يقسم إلى ثلاثة أقسام) :

(أ) ميزان المدفوعات الجارية .

(ب) ميزان رأس المال والذهب .

أما ميزان المدفوعات الجارية فيتكون من عنصرين رئيسين :

1- الصادرات والواردات المنظورة أو التجارة السلعية ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات السلعية والواردات السلعية اصطلاح (الميزان التجاري).

2- الصادرات والواردات غير المنظورة وتتمثل في خدمات الملاحة والسياحة والتأمين والخدمات المصرفية والفوائد والأرباح التي تحصل عليها الدولة مقابل خدمات رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج .

ومن المألوف أن تعتبر صادرات الدولة ، منظورة كانت أم غير منظورة في الجانب الدائن كمتحصلات بينما تفيد الواردات في الجانب المدين كمدفوعات ، كما أن ميزان المدفوعات يكون في حالة توازن إذا تساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين في حالة المدفوعات الجارية ، أما إذا زاد الجانب الدائن على الجانب المدين فيقال بأن ميزان المدفوعات موفق Favorable وإذا حدث العكس قيل أن ميزان المدفوعات غير موفق Unfavorable وفى هذه الحالة يستوجب على الدولة أن تسوي حساباتها مع الدائنين أما عن طريق تصدير الذهب أو العملات الأجنبية التي تمتلكها أو عن طريق الاقتراض من الخارج ، أما في الحالة التي يكون فيها ميزان المدفوعات موفقا فيؤدي الوضع بالدولة إلى استخدام هذا الرصيد في الإقراض أو الاستثمار الخارجي المباشر أو في زيادة ممتلكاتها من الذهب والعملات الأجنبية ، وهذا ينقلنا للحديث عن ميزان رأس المال والذهب .

يوضح ميزان رأس المال التغيرات التي تطرأ على مركز الدولة في علاقاتها مع العالم الخارجي من حيث كونها دائنة أو مدينة ، وعادة ما يفرق الاقتصاديون بين (1) حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل (2) رؤوس الأموال القصيرة الأجل.

1- حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل :

وتشمل استثمارات الدولة المباشرة في الخارج وشراء مقيمين الدولة لأسهم وسندات الشركات الأجنبية وشراء غير المقيمين لسندات الحكومة الوطنية أو لأسهم وسندات الشركات الوطنية ، وتعتمد رؤوس الأموال المحولة إلى الخارج في الجانب المدين من ميزان المدفوعات على حين تعتمد رؤوس الأموال المحولة من الخارج في الجانب الدائن من الميزان . ويسهل تصور فكرة تقييد استثمار الدولة لأموالها في الخارج في الجانب المدين إذا اعتبرنا استثمار الدولة في الخارج بمثابة شراء سندات واسهم أجنبية أو استيراد أسهم وسندات. وتقيد استيرادات الأسهم والسندات شان واردات السلع . وعلى العكس يتمثل انسياب رؤوس الأموال

الأجنبية للداخل في شراء غير المقيمين بالدولة لأسهم وسندات وطنية أي في تصدير أسهم وسندات وطنية إلى الخارج ، وهكذا يقيد تصدير الأسهم والسندات في الجانب الدائن شانها شان الصادرات السلعية .

2- ميزان الذهب ورأس المال قصير الأجل :

تشمل حركات رأس المال القصير أي زيادة في حجم الودائع المصرفية المملوكة في الخارج وكذلك أي نقص في حجم المديونية التجارية للدول الأجنبية أما ميزان الذهب فيبين التغيرات التي تطرأ على احتياطات الحكومة والهيئات المصرفية من الذهب .

وتقيد رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تدخل القطر في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات إذ ينتج عن هذه العملية حصول الدولة على إيرادات . كما تقيد رؤوس الأموال التي تذهب إلى خارج القطر في الجانب المدين من ميزان المدفوعات إذ يمثل خروج رؤوس الأموال إلى الخارج أداء مدفوعات للخارج .

وتقيد صادرات الذهب في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات على حين تقيد وارداته في الجانب المدين حيث تتلقى الدولة بمناسبة تصديره على إيرادات وتؤدي بمناسبة استيراده مدفوعات شأنه في ذلك شأن صادرات السلع وواردتها .

ويلاحظ بأننا إذا أخذنا كافة بنود ميزان المدفوعات (بنود ميزان المدفوعات الجارية مضافا إليها بنود ميزان رأس المال وميزان الذهب) لوجدنا أن مجموع الجانب الدائن يتعادل تماما مع مجموع الجانب المدين ، ومعني ذلك أن أي عجز أو زيادة في ميزان المدفوعات الجارية يعادله في الاتجاه المضاد حركات رؤوس الأموال وحركات الذهب التي تلعب دورا رئيسيا في عمليات موازنة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات الجارية .

وخلاصة القول أن دراسة وتحليل العلاقات القائمة بين مختلف العناصر التي يتألف منها ميزان المدفوعات لأي دولة من الدول تعتبر أمرا هاما لمعرفة مركز الدولة الاقتصادي ، وهكذا يعتبر ميزان المدفوعات أداه هامة من أدوات التحليل الاقتصادي .

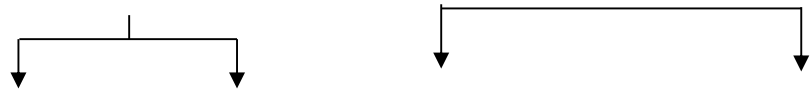

ملحوظة :

علامة (+) تشير إلى العمليات التي تقيد في الجانب الدائن، وعلامة (−) تشير إلى العمليات التي تقيد في الجانب المدين.

ميزان المدفوعات :

أظهرت نتائج المعاملات مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من السنة المالية 2001/2000 تحسنا ملحوظا في عجز الميزان الجاري ، حيث تراجع بأكثر من النصف أو بمعدل 54.6% ليقتصر على 286.6 مليون دولار مقابل 631.4 مليون دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة وقد جاء ذلك انعكاسا للانخفاض الملموس في عجز الميزان التجاري الذي فاق أثره انخفاض فائض كل من ميزان الخدمات والتحويلات . وإلى جانب هذه التطورات الايجابية في الحساب الجاري ، أظهرت المعاملات الرأسمالية والمالية انخفاضا في صافي التدفق للخارج ليسجل 1.1 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار ليهبط بذلك العجز الكلى في ميزان المدفوعات إلى 721.1 مليون دولار مقابل 2.4 مليار دولار ، وهو ما انعكس على صافي الاحتياطات الدولية بالنقد الأجنبي لدي البنك المركزي بذات القيمة .

بلغت المتحصلات الجارية 11.3 مليار دولار بزيادة قدرها 419.8 مليون دولار ، نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل 24.4% وحصيلة الخدمات بمعدل 4.3% من ناحية وتراجع التحويلات الخاصة بمعدل 23.7% والتحويلات الرسمية بمعدل 17.7% من ناحية أخرى . أما المدفوعات الجارية فقد ارتفعت بمقدار 75.0 مليون دولار لتصل إلى 11.5 مليار دولار ، وجاءت تلك الزيادة

محصلة لتصاعد المدفوعات عن الخدمات بمعدل 13.0% وتراجع المدفوعات عن الواردات بمعدل 3.4%

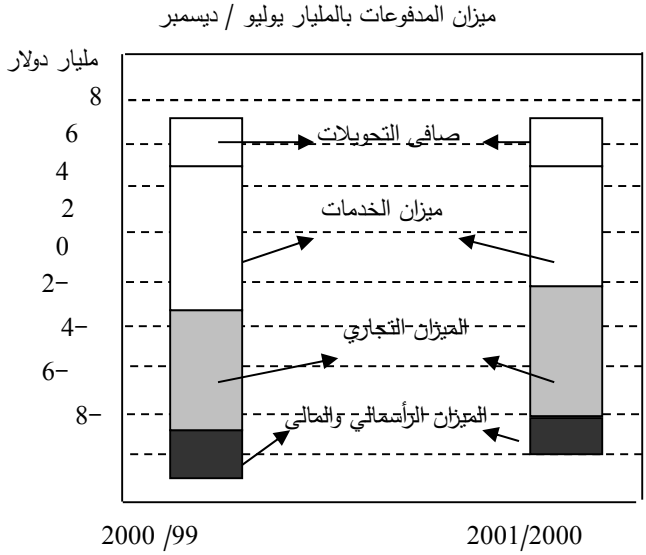

شكل رقم (36) : ميزان المدفوعات خلال الفترة من 2001/2000

جدول رقم (19) : ملخص للتحصيلات والمدفوعات الجارية

البيـان	يوليو / ديسمبر				التغير (-)
	2000 /99		2001 /2000		
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	
المتحصلات الجارية	10835.3	100	11255.1	100	419.8
حصيلة الصادرات	2759	25.5	3432.1	30.5	673.1
حصيلة الخدمات	5831	53.8	6080.4	54	249.4
التحويلات الخاصة (صافي)	1752.7	16.2	1337.3	11.9	(415.4)
التحويلات الرسمية (صافي)	492.6	4.5	405.3	3.6	(78.3)
المدفوعات الجارية	11466.7	100	11541.7	100	75
المدفوعات عن الواردات	8647.9	75.4	8356.7	72.4	(291.2)
المدفوعات عن الخدمات	2818.8	24.6	3185	27.6	366.2

وقد ساعدت التطورات السابقة على تحسين مؤشرات التوازن الخارجي وفق ما هو مبين فيما بعد ، إذ غطت المتحصلات الجارية بدون التحويلات الرسمية ما

نسبته 94.0% من المدفوعات الجارية مقابل 90.2% خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة. كما أنه بإضافة التحويلات الرسمية ترتفع نسبة التغطية إلى 97.5 مقابل 94.5 % كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (20) نسبة تغطية المتحصلات للمدفوعات الجارية (%)

البيـان	يوليو / ديسمبر	
	2000 / 99	2001 / 2000
الصادرات السلعية / الواردات السلعية	31.9	41.1
المتحصلات غير المنظورة / المدفوعات غير المنظورة	206.9	190.9
المتحصلات الجارية / المدفوعات الجارية (بدون التحويلات الرسمية)	90.2	94.0
المحتصلات الجارية / المدفوعات الجارية	94.5	97.5

الميزان التجاري :

حققت حصيلة الصادرات السلعية خلال الفترة 2001/2000 نموا بلغ معدله 24.4% لتصل جملة هذه الحصيلة إلى نحو 3.4 مليار دولار مقابل 2.8 مليار دولار في السنة المالية السابقة . وهو ما يعزي إلى ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية بمعدل 33.9% لتصل إلى 1.2 مليار دولار ، وحصيلة الصادرات غير البترولية بمعدل 19.5% لتبلغ 2.2 مليار دولار .

ومن ناحية أخرى تراجعت المدفوعات عن الواردات إلى نحو 8.4 مليار دولار مسجلة انخفاضا قدره 291.2 مليون دولار بمعدل 3.4% عما كانت عليه خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة . وجاء ذلك انعكاسا لانخفاض الواردات من كافة المجموعات باستثناء الواردات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية التي زادت بمقدار 229.0 مليون دولار ومجموعة المواد الخام بمقدار 214.6 مليون دولار .

وقد أسفرت تلك التطورات عن انخفاض عجز الميزان التجاري بمعدل 16.4% ليصل إلى 4.9 مليار دولار ، وتحسن نسبة تغطية حصيلة الصادرات للواردات من 31.9% إلى 41.1% .

جدول رقم (21) : ميزان المدفوعات

الميزان الجاري	يوليو / ديسمبر	
	2000 / 99	2001 / 2000
الميزان التجاري عدا التحويلات	631.4 –	286.6 –
الميزان التجاري	2876.7 –	2029.2 –
الصادر منها	5888.9 –	4924.6 –
البترول منتجاته	2759.0	3432.1
صادرات غير بترولية	936.9	1254.1
الواردات	1822.1	2178.0
ميزان الخدمات	8647.9 –	8356.7 –
المتحصلات منها	3012.2	2895.4
النقل منه :	5831.0	6080.4
رسوم المرور في قناة السويس	1308.5	1319.4
السفر	(885.0)	(893.5)
دخل الاستثمار	2218.8	2250.3
المدفوعات منها:	896.1	934.0
النقل	2818.8–	3185.0–
دخل الاستثمار	216.5–	219.1–
التحويلات	462.5–	399.9–
الرسمية (صافي)	2245.3	1742.6
الخاصة (صافي)	492.6	405.3
المعاملات الرأسمالية والمالية	1752.7	1337.3
الاستثمار المباشر في مصر (صافي)	1205.0 –	1066.3 –
الاستثمار المباشر في الخارج	753.9	333.2
استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي)	11.6 –	20.3 –
استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج	483.6	280.4
استثمارات أخرى (صافي)	11.9 –	3.1 –
صافي السهو والخطأ	2419.0 –	1656.5 –
الميزان الكلي	593.8	640.8
التغير في الأصول الاحتياطية الزيادة	2430.2 –	712.1 –
الميزان الجاري	2430.2	712.1

المعاملات السلعية يوليو / ديسمبر

مليار دولار

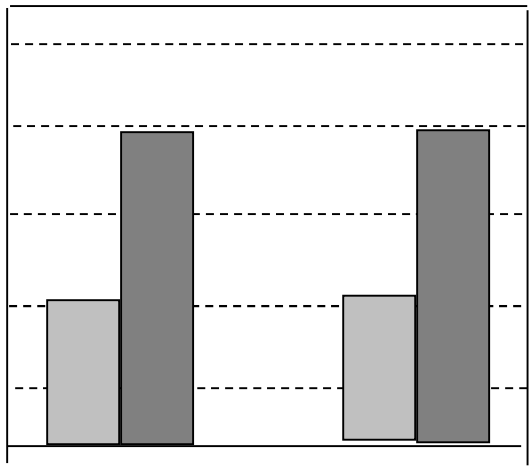

الهيكل السلعي للصادرات والواردات :

أ- الصادرات حسب درجة التصنيع :

ارتفعت حصيلة الصادرات بصورة ملحوظة وبمقدار 673.1 مليون دولار خلال الفترة يوليو / ديسمبر 2001/2000 ، ويرجع ذلك إلى زيادة حصيلة صادرات البترول الخام ومنتجاته والصادرات غير البترولية . فقد زادت حصيلة الصادرات البترولية بمقدار 317.2 مليون دولار لتبلغ 1.2 مليون دولار كنتيجة أساسية لزيادة حصيلة صادرات البترول الخام بمعدل 44.7% لتصل إلى 524.0 مليون دولار ، وحصيلة صادرات المنتجات البترولية بمعدل 18.0% لتبلغ 410.8 مليون دولار .

وكان لارتفاع أسعار البترول الخام عالميا أثره في تنمية الحصيلة ، حيث ارتفع سعر البرميل من البترول الخام من 16.8 دولار إلى 20.6 دولار ، وسعر الطن من المنتجات البترولية من 180.3 دولار إلى 239.1 دولار . كما ارتفعت حصيلة تموين السفن والطائرات بالوقود بمعدل 40.9 % لتصل إلى 319.3 مليون دولار خلال الفترة .

وفيما يتعلق بحصيلة الصادرات غير البترولية ، فقد حققت حصيلة صادرات المنتجات تامة الصنع نموا بنحو 180.3 مليون دولار بمعدل 16.1% لتصل إلى 1.3 مليار دولار ، انعكاسا لزيادة حصيلة الصادرات من السكر

ومصنوعاته ، والمنسوجات القطنية ، والأرز ، ومصنوعات من الحديد والصلب . أما الصادرات من السع نصف المصنعة فقد تصاعدت بمعدل 88.8% لتبلغ 202.4 مليون دولار نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات من الالومنيوم غير المخلوط من 7.1 مليون دولار إلى 44.8 مليون دولار . كما زادت صادرات القطن الخام 3.1% لتصل إلى 74.0 مليون دولار . بينما بلغت حصيلة الصادرات من المواد الخام 81.0 مليون دولار ، بمعدل انخفاض 16.8% عما كانت عليه خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة .

جدول رقم(22):التصنيف السلعي للصادرات حسب درجة التصنيع بالمليون دولار

البيـان	يوليو / ديسمبر				التغير
	2000 / 99		2001 / 2000		
	القيمة	%	القيمة	%	(-)
الإجمالي	2759	100	3423.1	100	673.1
وقود وزيوت معدنية ومنتجاتها	941.3	34.1	1266.6	36.9	325.3
القطن الخام	71.8	2.6	74	2.2	2.2
المواد الخام	97.3	3.5	81	2.4	(16.3)
السلع نصف المصنعة	107.2	3.9	202.4	5.9	95.2
السلع تامة الصنع	422.5	15.3	508.9	14.8	86.4
مصنوعات متنوعة غير موزعة	422.5	15.3	508.9	14.8	86.4

ب- الواردات حسب درجة الاستخدام :

انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية بما قيمته 291.2 مليون دولار بمعدل 3.4% لتصل إلى 8.4 مليار دولار خلال الفترة يوليو / ديسمبر 2001/2000 ويعزي ذلك إلى انخفاض الواردات من كافة المجموعات باستثناء الواردات من مجموعتي الوقود المعدنية والزيوت المعدنية والمواد الخام . فقد ارتفعت الواردات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمبلغ 229.0 مليون دولار بمعدل 67.5% لتصل إلى 568.5 مليون دولار تركزت في المنتجات البترولية التي زادت بنحو 230.0 مليون دولار ، كما ارتفعت الواردات من المواد الخام بمقدار 214.6 مليون دولار لتصل إلى 1.5 مليار دولار تركزت في البترول الخام ، والقمح بينما انخفضت الواردات من كل من الذرة ، والتبغ ، وخامات الحديد .

وقد تراجعت الواردات من السلع الوسيطة بمقدار 70.6 مليون دولار بمعدل 3.2% لتصل إلى 2.1 مليار دولار خلال الفترة . ويعزي ذلك أساسا إلى انخفاض الواردات من كل من مصنوعات من الحديد والصلب ، والاسمنت ، والورق ومصنوعاته ، واللدائن ومصنوعاتها ، وخلاصة الدباغة والصباغة . في حين ارتفعت الواردات من المنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية ، والألياف التركيبية الاصطناعية .

وحققت الواردات من السلع الاستهلاكية انخفاضا قدره 38.5 مليون دولار بمعدل 2.5% لتصل إلى 1.5 مليار دولار . ويشير تحليل هذه السلع إلى أن الواردات من السلع غير المعمرة بلغت 1.2 مليار دولار ، بانخفاض قدره 96.5 مليون دولار عما كانت عليه في الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة. وتمثلت تلك الواردات أساسا من الواردات في منتجات الصيدلية، واللحوم، والملابس الجاهزة ، والمبيدات الحشرية ، والألبان ، والعدس . بينما ارتفعت الواردات من السلع المعمرة بمبلغ 58.0 مليون دولار لتصل إلى 343.1 مليون دولار ، تركز أهمها في سيارات ركوب الأشخاص، والثلاجات، والتليفزيونات وأجزائها .

جدول رقم(23):التصنيف السلعي للواردات حسب درجة الاستخدام بالمليون دولار

البيان	يوليو / ديسمبر				التغير
	2000 / 99		2001 / 2000		
	القيمة	%	القيمة	%	(-)
الإجمالي	8647.9	100	8356.7	100	(291.2)
وقود وزيوت معدنية ومنتجاتها	33.9	3.9	568.5	6.8	229
المواد الخام	1248.8	14.5	1463.4	17.5	214.6
السلع الوسيطة	2173.9	25.1	2103.3	25.2	(70.6)
سلع استثمارية	2790.1	32.3	2117.2	25.3	(672.9)
سلع استهلاكية	1533.4	17.7	1494.9	17.9	(38.5)
أ – سلع معمرة	285.1	3.3	343.1	4.1	58
ب– سلع غير معمرة	1248.3	14.4	1151.8	13.8	(96.5)
مصنوعات متنوعة غير موزعة	562.2	6.5	609.4	7.3	47.2

وبلغت الواردات مكن السلع الاستثمارية 2.1 مليار دولار بانخفاض قدره 672.9 مليون دولار بمعدل 24.1% خلال الفترة يوليو / ديسمبر 2001/2000 . ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع الواردات من كل من الآلات والأجهزة الكهربائية

الأخرى ، وأجزاء ولوازم السيارات ، والأجهزة الكهربائية والهاتف والتلغراف والمحركات والمولدات والمحولات الكهربائية وأجزائها ، وروافع وبلدوزرات ، وقاطرات وعربات ومعدات السكك الحديدية والترام وأجزائها ، وأجهزة البصريات ولوازمها للتصوير . ومن ناحية أخرى ارتفعت الواردات من كل من المضخات والمراوح ، وسيارات نقل البضائع .

التوزيع الجغرافي لحصيلة الصادرات والمدفوعات عن الواردات :

جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول كسوق للصادرات المصرية خلال الفترة يوليو / ديسمبر من السنة المالية 2001/2000 ، حيث بلغت الصادرات إليها ما قيمته 1.5 مليار دولار بنسبة 43.9% من إجمالي حصيلة الصادرات . واحتلت دول الاتحاد الأوربي المركز الثاني ، إذ ارتفع حجم المصدر إليها إلى 965.5 مليون دولار بنسبة 28.1% من الإجمالي . وتصدرت هولندا دول تلك المجموعة تليها فرنسا ثم ايطاليا ، وألمانيا ، والمملكة المتحدة ، وأسبانيا . وبلغ نصيب الدول الآسيوية 408.4 مليون دولار بنسبة 11.9% من إجمالي الحصيلة ، وجاءت سنغافورة في المقدمة تليها اليابان ، والهند ثم هونج كونج ، كوريا الجنوبية ، والصين الشعبية . حصلت الدول العربية على ما قيمته 328.5 مليون دولار بنسبة 9.6% . وجاءت العراق في مقدمة تلك المجموعة تليها تونس ثم السعودية ، والإمارات العربية ، وسوريا ، والكويت ، والسودان ،وليبيا . واقتصر نصيب دول أوربا الأخرى على ما قيمته 172.6 مليون دولار بنسبة 50.0% من إجمالي حصيلة الصادرات وقد تصدرت سويسرا تلك الدول تليها تركيا .

وظلت مجموعة دول الاتحاد الأوروبي أهم مصادر السلع المستوردة إلى مصر ، إذ بلغت الواردات منها 3.2 مليار دولار بنسبة 38.3% من إجمالي المدفوعات عن الواردات وتصدرت ألمانيا دول تلك المجموعة تليها المملكة المتحدة ، وفرنسا ، وايطاليا ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت الواردات منها 2.1 مليار دولار بنسبة 24.6% من الإجمالي . واحتلت الدول الآسيوية المرتبة الثالثة إذ تم استيراد ما قيمته 1.3 مليار دولار بنسبة 15.9% من الإجمالي ، وجاءت اليابان في مقدمة تلك المجموعة تليها الصين الشعبية ، وكوريا الجنوبية ، وهونج كونج ، والهند واقتصر نصيب دول أوروبا الأخرى على ما قيمته 688.5 مليون دولار بنسبة 8.2% من إجمالي الواردات . وتصدرت سويسرا تلك الدول تليها تركيا، ورومانيا ، وبلغت الواردات من الدول العربية ما قيمته 382.4 مليون

دولار بنسبة 4.6% ، وجاءت السعودية في المقدمة تليها الأمارات العربية ،والكويت . ومثلت الواردات من روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة ما نسبته 1.4% من إجمالي الواردات .

جدول رقم (24) : التوزيع الجغرافي للمعاملات السلعية

البيان	يوليو / ديسمبر					
	حصيلة الصادرات		مدفوعات عن الواردات		الميزان التجاري	
	2000 /99	/2000 2001	2000 /99	/2000 2001	2000 /99	/2000 2001
المجموع الكلى	2759	3432.1	8647.9	8356.7	(5888.9)	(4924.6)
%	100	100	100	100		
الاتحاد الأوروبي	687.2	965.5	3623.5	3200.4	(2936.3)	(2234.9)
%	24.9	28.1	41.9	38.3		
الدول الأوروبية الأخرى	159.5	172.6	811.4	688.5	(651.9)	(515.9)
%	5.8	5.0	9.4	8.2		
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة	8.3	3.8	192.8	121.7	(121.5)	(117.9)
%	0.3	0.1	1.5	1.4		
الولايات المتحدة الأمريكية	1294.3	1504.7	1748.9	2053.7	(454.6)	(549)
%	46.9	43.9	20.2	24.6		
الدول العربية	207	328.5	356.3	382.4	(149.3)	(53.9)
%	7.5	9.6	4.1	4.6		
الدول الآسيوية	371.7	408.4	1512.1	1324.8	(1140.4)	(916.4)
%	13.5	11.9	17.5	15.9		
الدول الإفريقية	10.7	18.4	43.7	61.6	(33)	(42.2)
%	0.4	0.5	0.5	0.7		
دول ومناطق أخرى	20.3	30.2	422.2	523.6	(401.9)	(493.4)
%	0.7	0.9	4.9	6.3		

ميزان الخدمات والتحويلات :

تراجع فائض ميزان الخدمات بمعدل 3.9% ليبلغ 2.9 مليار دولار . انعكاسا لزيادة المدفوعات عن الخدمات بنسبة اكبر من زيادة المتحصلات منها ، حيث ارتفعت المدفوعات بمعدل 13.0% لتصل 3.2 مليار دولار بينما ارتفعت المتحصلات بمعدل 4.3% لتصل إلى 6.1 مليار دولار.

جدول رقم (25) : ميزان المدفوعات بالمليون دولار لعامي 99/2000، 2001/2000

	يوليو / ديسمبر		
	99/ 2000	2001/2000	التغير (-)
ميزان الخدمات	3012.2	2895.4	(116.8)
المتحصلات	5831.0	6080.4	349.4
النقل	1308.5	1319.4	10.9
السفر	2218.8	2250.3	31.5
دخل الاستثمار	896.1	934.0	37.9
متحصلات حكومية	65.8	72.1	6.3
متحصلات أخرى	1341.8	1504.6	162.8
المدفوعات	2818.8	3185.0	366.2
النقل	216.5	219.1	2.6
السفر	483.2	527.1	43.9
دخل الاستثمار	462.5	399.9	(62.6)
مدفوعات حكومية	312.9	197.5	(115.4)
مدفوعات أخرى	1343.7	1841.4	497.7

وفيما يتعلق بالمتحصلات فقد حققت زيادة في جميع بنودها ، إذا ارتفع بند دخل الاستثمار بمعدل 4.2% بسبب زيادة الفوائد على ودائع الجهاز المصرفي بالخارج ، وبند السفر بمعدل 1.4% تبعا لزيادة متوسط لنفاق السائح في الليلة. كما ارتفعت المتحصلات الحكومية بمعدل 9.6% لتصل إلى 72.1 مليون دولار . وسجل بند النقل نموا بمعدل 0.8% انعكاسا لزيادة حصيلة كل من رسوم المرور في قناة السويس ، وشركات الملاحة المصرية . وتصاعد بند المتحصلات الأخرى بمعدل 12.1% ليصل إلى 1.5 مليار دولار، نتيجة لارتفاع المتحصلات غير المنظورة للهيئة العامة للبترول .

أما فيما يتعلق بالزيادة في المدفوعات عن الخدمات ، فقد جاءت انعكاسا لارتفاع مدفوعات السفر بمعدل 9.1% تبعا لزيادة مصاريف السياحة والعلاج بالخارج . كما زاد بند النقل بقدر طفيف بلغ 2.6 مليون دولار. وتصاعد بند المدفوعات الأخرى بمعدل 37.0% نتيجة لارتفاع المبالغ المحولة بواسطة الشركات المصرية والشركات الأجنبية . ومن ناحية أخرى تراجع بند دخل الاستثمار بمعدل 13.5% ليبلغ 399.9 مليون دولار نتيجة لانخفاض الفوائد على القروض والالتزامات الخارجية وكذا تحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر . كما تراجعت المدفوعات الحكومية بمعدل 36.9% لتقتصر على 197.5 مليون دولار .

وفيما يتعلق بالتحولات بدون مقابل ، فقد حقق صافيها انخفاضا بمعدل 22.4% ليصل إلى 1.7 مليار دولار خلال الفترة يوليو/ديسمبر من السنة المالية2000 /2001 ويعزي ذلك إلى تراجع كل من صافي التحويلات الخاصة بمعدل 23.7% ليبلغ 1.3 مليار دولار ، تركزت في تحويلات العاملين بالخارج ، وكذا صافي التحويلات الرسمية بمعدل 17.7% لتبلغ 405.3 مليون دولار .

جدول رقم (26) : التحويلات بدون مقابل بالمليون دولار

	يوليو / ديسمبر		
	2000 /99	2001/2000	التغير (-)
الإجمالي	2245.3	1742.6	(502.7)
1- **التحويلات الرسمية (صافي)**	**492.6**	**405.3**	**(87.3)**
* منح نقدية للداخل	141.6	94.1	(47.5)
* منح نقدية للداخل	356.8	315.3	(41.5)
* منح للخارج	5.8-	4.1 -	1.7
2- **التحويلات الخاصة (صافي)**	**1752.7**	**1337.3**	**(415.4)**
* تحويلات العاملين بالخارج	1719.1	1342.0	(377.1)
* تحويلات أخرى	50.8	14.6	(36.2)
* تحويلات الأجانب إلى الخارج	17.2 -	19.3 -	(2.1)

المعاملات الرأسمالية والمالية :

أظهرت المعاملات الرأسمالية والمالية خلال الفترة يوليو / ديسمبر 2000/ 2001 صافي تدفق للخارج بلغ 1.1 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار خلال

الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة . ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض صافي تدفق الأصول والخصوم الأخرى للخارج (والتي تتمثل في التغير في كل من الأصول والخصوم الأجنبية للبنوك والأصول الأجنبية غير الاحتياطية للبنك المركزي والمقابل لبعض البنود المدرجة في الحساب الجاري) لتحقق 1.8 مليار دولار خلال فترة العرض مقابل 2.4 مليار دولار خلال فترة المقارنة . وقد حد من ذلك الانخفاض ، التراجع الذي حدث في كل من صافي تدفقات الاستثمار المباشر في مصر وصافي استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر .

ويلاحظ أن أهم العوامل المؤثرة في تطور الحساب الرأسمالي والمالي تتلخص فيما يلي :

- الانخفاض الملحوظ في صافي تدفقات الاستثمار المباشر في مصر بمعدل 55.8% ليبلغ 333.2 مليون دولار خلال فترة العرض مقابل 753.9 مليون دولار خلال الفترة المقارنة ، ويلاحظ أن الاستثمار المباشر خلال فترة المقارنة قد تأثر ايجابيا إلى حد ملحوظ بما تم من خطوات نشطة في تنفيذ برنامج التحول للملكية الخاصة تركزت في قطاع صناعة الاسمنت ، وقد حققت استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر ، انخفاضا في صافي التدفق للداخل بمعدل 42.0% ليقتصر على 280.4 مليون دولار مقابل 483.6 مليون دولار.
- ارتفاع صافي استخدام القروض والتسهيلات المصرفية ليصل إلى 147.9 مليون دولار ، مقابل 30.8 مليون دولار . وقد جاء ذلك انعكاسا لزيادة إجمالي المستخدم بمعدل 45.0% ليصل إلى 682.4 مليون دولار ، نتيجة لارتفاع المستخدم من القروض متوسطة وطويلة الأجل وكذا المستخدم من تسهيلات الموردين والمشترين قصيرة الأجل . أما إجمالي المسدد فقد ارتفع بمعدل 21.6% ليصل إلى 534.5 مليون دولار ، بسبب زيادة المسدد من القروض الثنائية وتسهيلات الموردين والمشترين متوسطة وطويلة الأجل .
- تراجع الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي بمقدار 215.3 مليون دولار مقابل زيادة بمقدار 240.9 مليون دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة ، إذ تراجعت الأصول الأجنبية لدي البنوك بمقدار 207.6 مليون دولار ، والأصول غير الاحتياطية لدي البنك المركزي بمقدار 7.7 مليون دولار مقابل تراجع قدره 6.3 مليون دولار.

- ارتفاع الأصول الأخرى بمقدار 1.7 مليار دولار مقابل 1.4 مليار دولار ، كنتيجة أساسية للفرق بين الإيرادات السياحية المحسوبة على أساس عدد الليالي السياحية ومتوسط إنفاق السائح وتلك الواردة في إحصاءات البنوك .
- تراجع الخصوم الأخرى بمقدار 317.0 مليون دولار مقابل 836.6 مليون دولار نتيجة انخفاض الخصوم الأجنبية للبنوك بنحو 314.3 مليون دولار مقابل 836.1 مليون دولار ، والخصوم الأجنبية للبنك المركزي بمقدار 2.7 مليون دولار مقابل 0.5 مليون دولار .

جدول رقم (27) : المعاملات الرأسمالية والمالية بالمليون دولار

البيان	يوليو / ديسمبر	
	2000/99	2001/2000
المعاملات الرأسمالية والمالية	1205.0	1066.3 -
الاستثمار المباشر في مصر (صافي)	753.9	333.2
الاستثمار المباشر في الخارج	11.6 -	20.3 -
استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي)	483.6	280.4
استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج	11.9 -	3.1 -
استمارات أخرى (صافي)	2419.0 -	1656.5 -
- المستخدم من القروض والتسهيلات	470.5	682.4
* قروض متوسطة وطويلة الأجل	53.9	122.7
مؤسسات دولية وإقليمية	31.1	98.1
قروض ثنائية	22.8	24.6
* تسهيلات موردين ومشترين طويلة الأجل	14.0	1.5
تسهيلات موردين ومشترين قصيرة الأجل (صافي)	402.6	558.2
- المسدد من القروض والتسهيلات	439.7 -	534.5 -
* قروض متوسطة وطويلة الأجل	348.0 -	412.9 -
مؤسسات دولية	133.2 -	129.0 -
قروض ثنائية	214.8 -	283.9 -
* تسهيلات موردين ومشترين متوسطة الأجل	91.7 -	121.6 -
- الأصول الأخرى	1613.2 -	1487.4
الجهاز المصرفي	240.9	215.3
أخرى	1372.3 -	1702.7 -
- الخصوم الأخرى	836.6 -	317.0 -
الجهاز المصرفي	836.6 -	317.0 -

تـذكـر

- هناك عدة اعتبارات تسبب اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية هي :

أولا : صعوبة تنقل العمال ورؤوس الأموال ما بين الدول

ثانيا: تمثل كل دولة من الدول وحدة سياسة قائمة بذاتها لها هيكل اقتصادي مستقل

ثالثا : تتسم المعاملات الاقتصادية الدولية بالمقارنة بالمعاملات الاقتصادية الداخلية بقيام عوائق قانونية تعترض انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال من دول لأخرى .

- قانون الميزات المطلقة : ولتوضيح قانون الميزات (أو النفقات) المطلقة نفترض وجود دولتين هما الولايات المتحدة وبريطانيا وكلاهما تنتج سلعتان فريدتان هما القمح والقماش ويدخلان في تجارتهما الخارجية وهنا تتمتع كل دولة من الدول بظروف إنتاجية تجعلها أكفا من غيرها في إنتاج سلعة معينة.
- قانون الميزات النسبية : ينص على أن الدولة – أي دولة سوف تتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية اكبر بالمقارنة للسلع الأخرى التي يمكن أن تنتجها .
- يتألف ميزان المدفوعات من قسمين أساسيين هما :

أ – ميزان المدفوعات الجارية .

ب– ميزان رأس المال والذهب.

- يتكون ميزان المدفوعات الجارية من عنصريين رئيسيين .

1- الصادرات والواردات المنظورة أو التجارة السلعية .

2- الصادرات والواردات غير المنظورة وتتمثل في خدمات الملاحة والسياحة والتأمين والخدمات المالية المصرفية والفوائد والأرباح .

- الهيكل السلعي للصادرات والواردات يشمل :

أ – الصادرات حسب درجة التصنيع .

ب– الواردات حسب درجة التصنيع

- المعاملات الرأسمالية والمالية: أظهرت المعاملات الرأسمالية والمالية خلال الفترة من يوليو/ديسمبر 2001/2000 صافي تدفق للخارج بلغ1.1مليار دولار مقابل 1.2 مليار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة ، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض صافي تدفق الأصول والخصوم الأخرى للخارج .

أسئلة وأنشطة الباب التاسع

1- اذكر اعتبارات اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية ؟

2- ماذا يقصد بكل من :

نظرية التجارة الدولية ، قانون الميزات المطلقة ، قانون الميزات النسبية؟

3- قل ما تعرفه عن ميزان المدفوعات ؟

4- اجر النشاط التالي :

ارسم شكلا بيانيا يوضح ميزان المدفوعات مبينا رؤوس الأموال المحولة إلى الداخل (+) ورؤوس الأموال المحولة إلى الخارج (−) .

5- قل ما تعرفه عن الميزان التجاري ؟

6- تكلم عن الهيكل السلعي للصادرات والواردات من حيث

أ – الصادرات حسب درجة التصنيع .

ب– الواردات حسب درجة التصنيع

7- قل ما تعرفه عن :

التوزيع الجغرافي لحصيلة الصادرات والمدفوعات عن الواردات .

8- ماذا تعرف عن ميزان الخدمات والتحويلات ؟

9- ماذا يقصد بالمعاملات الرأسمالية والمالية ؟

10- اجر النشاط التالي :

ارسم رسما بيانيا يوضح المعاملات السلعية لكل من :

أ – الواردات ب– الصادرات

الباب العاشر
نظرية التضخم
THE THEORY OF INFLATION

تعتبر مشكلة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة في كثير من بلاد العالم ويعرف التضخم على انه عملية تزايد مستمرة وملموسة في المستوي العام للأسعار ، أي أن التضخم لا يصف حالة ارتفاع الأسعار في البنيان الاقتصادي بل عملية تزايد هذه الأسعار – ومن ذلك فإن التضخم احد حالات عدم التوازن والذي يجب تحليله ديناميكيا بدلا من الاعتماد على تحليله استاتيكيا . وتوجد أنواع مختلفة من التضخم وفقا لمصدر التضخم وهي تضخم الطلب ، تضخم التكاليف ، التضخم الخليط (من الطلب والتكاليف)، وتضخم التعلية .

تضخم الطلب Demand Inflation :

توجد عدة نظريات لتضخم الطلب وأولى هذه النظريات هي النظرية الكلاسيكية ، وتبين النظرية الكلاسيكية أن المستوي العام للأسعار يعتمد على كمية النقود في البنيان الاقتصادي بدرجة مباشرة وتناسبيه ووفقا لهذا المنطق فإن معدل التضخم – أي معدل التزايد في الأسعار يتوقف على معدل الزيادة في كمية النقود ويتوقف التضخم عندما تصبح كمية النقود ثابتة . فإذا كانت في كمية النقود Δ م / م تساوي 3% على سبيل المثال فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع بنفس المعدل سنويا وفقا للنظرية الكمية للنقود . وتعتبر النظرية الكمية للنقود قاصرة في تفسير المسلك الذي تمر به الزيادة في الإنفاق نتيجة لزيادة كمية النقود بافتراض ثبات الكمية المنتجة مما ينشأ عنه ارتفاع الأسعار .

وقد عالج وكسل Wickseil هذا القصور في النظرية الكمية للنقود حيث لاحظ أن وجود تيار جديد من النقود في شكل سلف بنكية إلى رجال الأعمال لتمويل الاستثمار فضلا عن المعدل الجاري للادخار يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي في حين أن العرض الكلى من السلع لم يتغير (ما دام الاقتصاد فعلا في حالة عمالة كاملة وفقا للمنطق الكلاسيكي) مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والموارد اللازمة لإنتاجها وفى نفس الوقت يرفع من الادخار الإجباري للمستهلكين حيث أن دخولهم النقدية ما زالت ثابتة . وقد تبين وكسل أن ارتفاع الأسعار لن يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي في البنيان الاقتصادي حيث انه بعد فترة وجيزة فإن الدخول النقدية سترتفع بنسبة ارتفاع الأسعار الأمر الذي ينشأ عنه عدم وجود

تغيير – بالنسبة للمستهلكين ووجودهم في نفس الوضع السابق . وإذا كانت البنوك مستمرة في إمداد المستثمرين بقروض جديدة فإن عملية ارتفاع الأسعار أيضا ستستمر ، أما إذا توقفت البنوك عن زيادة العرض النقدي فإن معدل الفائدة في السوق سيرتفع إلى المعدل العادي معرقلا الطلب على الاستثمار (وقد يؤدي أيضا إلى زيادة الادخار والحد من الاستهلاك) وبالتالي يتوقف التضخم .

وقد قام كينز بتحليل مشكلة التضخم وقد افترض وجود عمالة كاملة ، وفى مثل هذه الحالة فإن زيادة الإنفاق الاستثماري سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب الكلى عن العرض الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نظرا لان مبيعات السلع والخدمات عند أسعار مرتفعة يخلق زيادة مساوية في الدخول النقدية . وقد قام كينز بالتمييز الصحيح بين تأثير كل من عرض النقود والطلب الكلى على التضخم وقد قرر كينز أن البنيان الاقتصادي يمكن أن يعاني من مشكلة التضخم حتى لو كانت كمية النقود ثابتة . ويجب أن يلاحظ القارئ أن ذلك يعتبر اختلافا جوهريا عن النظرية الكلاسيكية وتعديلات وكسل لها . ويمكن تفسير ذلك إذا افترضنا ثبات كمية النقود في البنيان الاقتصادي عند (م) مع ارتفاع مستوي الأسعار . ومن الطبيعي أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من اجل المعاملات الأمر الذي سيرفع من سعر الفائدة ثم يخفض من الإنفاق الاستثماري . وقد نعتقد أن انخفاض الطلب الاستثماري سيؤدي إلى التخلص من مصدر التضخم بالكامل . وهذا الاعتقاد صحيح إذا كان جميع الطلب على النقود هو بدافع المعاملات ولكن غير صحيح إذا وجد طلب بدافع المضاربة فإن ارتفاع الطلب بدافع المعاملات يحول بعض النقود من اجل المضاربة إلى المعاملات ، الأمر الذي يدفع بالأوراق المالية للسوق وبالتبعية ينخفض ثمنها أي يرتفع سعر الفائدة ، ولكن هذا الارتفاع سيكون في حدود حيث أن بعض الأفراد سيشتري هذه الأوراق لانخفاض ثمنها ويحتفظ بها . إذن فإن سعر الفائدة لن يرتفع – إذا وجد الطلب من اجل المضاربة – بالدرجة التي تتلاشي معها زيادة الطلب الاستثماري وبالتبعية لا يمكن القضاء على التضخم بأكمله – ومن ذلك نستخلص أن وجود الطلب على النقود من اجل المضاربة سيكون معوقا للقضاء الكامل على التضخم في حين إذا كان الطلب على النقود جميعه من اجل المعاملات وفقا للمنطق الكلاسيكي فإن سعر الفائدة سيرتفع بالدرجة التي تقضي عليه تماما .

ويمكن مقارنة وجهة نظر كل من وكسل وكينز بالمثال الأتي : افترض زيادة في الإنفاق الحكومي وأن البنيان الاقتصادي في حالة عمالة كاملة . فإذا

كانت هذه الزيادة لم تأتي عن طريق فرض الضرائب فإن الحكومة يمكن أن تحصل عليها من مصدرين :

(أ) الاقتراض من الجمهور .

(ب) طبع نقود جديدة أو الاقتراض من البنوك باحتياطيات متزايدة أي عن طريق زيادة العرض النقدي بطريقة مباشرة .

ووفقا لتحليل وكسل للتضخم فإن الطريقة (ب) تتسبب في رفع الأسعار أي لها أثار تضخمية في حين أن الطريقة (أ) لا تؤدي إلى ذلك ولكن ما هو منطق وكسل في هذا الصدد ؟ يعتقد وكسل أنه في الطريقة (ب) لا يقابل الزيادة في الإنفاق الحكومي تخفيض في الطلب الخاص ولذلك تظهر زيادة في الطلب الكلى وبالتبعية ترتفع الأسعار . أما في الطريقة (أ) فإذا اقترضت الحكومة من القطاع الخاص فإنها بذلك تتنافس مع المستثمرين الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى الحد الذي ينخفض فيه الطلب الخاص بنفس القدر الذي يزيد به الإنفاق الحكومي وبالتبعية فإن ذلك لن يؤدي إلى أثار تضخمية، أما بالنسبة لكينز فان الطريقة (أ) أيضا لها أثار تضخمية لأن الطلب على النقود من اجل المضاربة لن يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة بالدرجة التي يتساوى معها الانخفاض في الاستثمار الخاص والزيادة في الإنفاق الحكومي كما سبق أن بينا . وتجدر الإشارة بإن الطريقة (ب) لها أثار تضخمية اكبر من الطريقة (أ) حيث لم ينتج عنها زيادة في سعر الفائدة .

مما سبق يتبين أن هناك فرق جوهري بين وجهة نظر كل من وكسل وكينز في تفسير تضخم الطلب – فالأول يعتقد أن زيادة كمية النقود ما دامت غير مصحوبة بزيادة الإنتاج تتسبب حتما في ارتفاع الأسعار وهذه النتيجة صحيحة في حالة زيادة عرض النقود عن طريق الإقراض المباشر للبنوك لرجال الأعمال أو عن طريق سوق الأوراق المفتوحة .

أما كينز فيعتقد أن التضخم يمكن أن يحدث حتى إذا لم يتغير عرض النقود كما أن زيادة عرض النقود عن طريق سوق الأوراق المفتوحة قد لا يكون له اثر تضخميا في حالة ما إذا كان البنيان الاقتصادي في حالة عمالة غير كاملة وأن زيادة الطلب في هذه الحالة قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج وعدم ارتفاع الأسعار .

ويمكن شرح نظرية كينز لتضخم الطلب بما يسمي بالفجوة التضخمية Inflationary Gap ويبين الشكل التالي الاستهلاك (س) كدالة للدخل الحقيقي (د) ، وإذا افترضنا إنفاقا استثماريا (ث) وإنفاقا حكوميا (ح) فإن جملة الطلب

الكلى تساوي (س+ث+ح) وإذا لم توجد حدود على الإنتاج فإن الدخل القومي يرتفع إلى المستوي د3 حيث يتساوى الإنفاق الحقيقي مع العرض أي الخط المساعد (45°) ولكن إذا افترضنا أن الدخل عند مستوي العمالة الكاملة د2 فإن زيادة الطلب الكلى لن تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي عن د2 أي أن د3 لن يتحقق .

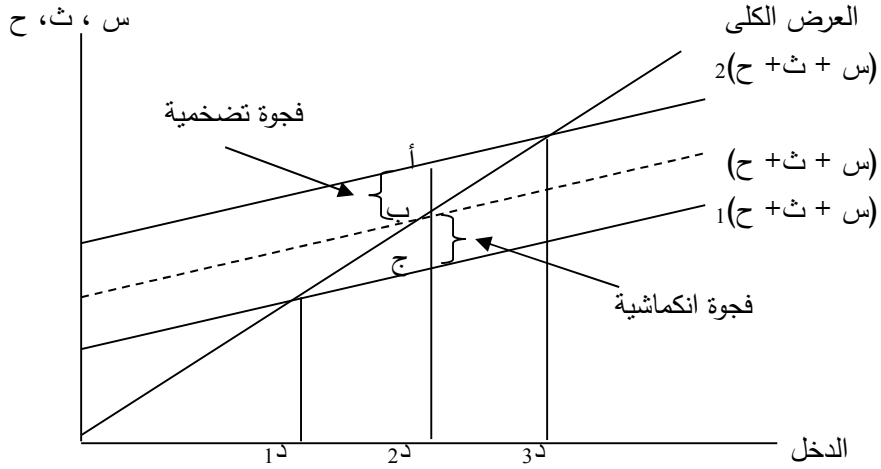

شكل رقم (38) : الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية

ويلاحظ عند الدخل د2 (دخل العمالة الكاملة) إن الطلب الكلى يرتفع عن العرض الكلى الأمر الذي يؤدي إلى خلق ما يسمي بالفجوة التضخمية وهي الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلى عند مستوي العمالة الكاملة أي المسافة أب كما هو مبين بالشكل . وهذه الفجوة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ولا يمكن الحد من تأثير هذه الفجوة على الأسعار إلا إذا وجدت مؤثرات جانبية أي غير مباشرة للأسعار فإن ارتفاع الأسعار قد يتسبب في تخفيض الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي أو مجموعة منهم بالدرجة التي تؤدي إلى تلاشي الفجوة التضخمية وعلى العموم فإن تحليل كينز للفجوة التضخمية يعتبر موازيا لتحليله للفجوة الانكماشية . فإذا ما كان الطلب الكلى غير كافيا لتحقيق العمالة الكاملة كما هو مبين بالخط (س+ ث+ ح)1 أي مستوي الدخل د1 فإن هناك عجزا في الطلب الكلى عن العرض الكلى قدره المسافة ب ج ويطلق على هذه المسافة " الفجوة الانكماشية " Deflationary Gap ويعتقد كينز في انه إذا ما انخفضت الأسعار والأجور (إذا وجدت الفجوة الانكماشية) فإن ذلك يكون له أثرا غير مباشر من حيث تشجيعه للاستهلاك والاستثمار وبالتبعية زيادة الطلب الكلى الأمر الذي قد يؤدي إلى

تخفيض دخل مستوي العمالة الكاملة . مما سبق يتبين أن كينز قد اعتمد في تحليله على الآثار غير المباشرة للأجور والأسعار للتخلص من كل الفجوتين الانكماشية والتضخمية .

ويمكن التعرف على بعض أثار الفجوة التضخمية من العرض التالي :

1- إذا كانت كمية النقود (م) ثابتة أو إنها تزيد بنسبة اقل من الزيادة في الأسعار فإن معدل الفائدة (ر) سيرتفع ويترتب على ذلك انخفاض الاستثمار (وأحيانا اتجاه منحني الاستهلاك إلى أسفل) .
2- تتسبب زيادة الأسعار في توزيع الدخل الحقيقي في غير صالح ذوي الدخل الثابت (مثل الموظفين) – وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئة اكبر من المتوسط فإن ذلك يؤدي إلى انتقال الدالة الاستهلاكية إلى أسفل (ولكن إذا كان اقل من المتوسط فإنه يؤدي إلى انتقالها إلى أعلى)
3- يشجع ارتفاع الأسعار على الواردات بينما يحد من الصادرات.
4- نتيجة لتأثير بيجو Pigou Effect فإن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك
5- إذا زادت الضرائب بمعدل أعلى عن الأسعار فإن الدالة الاستهلاكية تنتقل إلى أسفل .
6- إذا توقع المستهلكون استمرار ارتفاع الأسعار في المستقبل فإن ذلك يدفعهم لشراء السلع المعمرة هذا بالإضافة إلى إقبال المستثمرين على المزيد من الاستثمارات . كما أن هذا التوقع يدفع المضاربين إلى تخزين السلع – وبناء على هذا التوقع فإن الفجوة التضخمية ستزداد – أما إذا كانت التوقعات بأن زيادة الأسعار وقتية ولن تدوم فإن ذلك قد يتسبب في تأجيل شراء السلع المعمرة والاستثمار وتخفيض المخزون الأمر الذي قد يخفض الفجوة التضخمية .
7- زيادة الأسعار مع ثبات الأجور يتسبب في توزيع الدخل لصالح رجال الأعمال على حساب العاملين أي يرفع من الربح على حساب الأجور . وفى حالة عدم زيادة مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار للحاصلين على الربح عن الميل الحدي للاستهلاك للحاصلين على الأجور فإن ذلك مؤداه انتقال الدالة الاستهلاكية إلى أسفل الأمر الذي يحد من الفجوة التضخمية .

كيفية التحكم في تضخم الطلب The Control of Demand Inflation

لقد سبق أن بينا أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى التضخم في حالة ما إذا كان البنيان الاقتصادي في حالة عمالة كاملة . ومن الطبيعي فإن تضيق هذا العرض قد يتسبب في الحد من الفجوة التضخمية وبالتالي الحد من أثارها. ولكن في بعض الأحيان لا يمكن للمجتمع تضيق العرض النقدي بالدرجة الكافية ولذلك فإن هناك بعض المعايير الأخرى التي قد تساعد في تضيق الفجوة التضخمية. هذه المعايير قد تشمل رفع سعر الفائدة لتثبيط الإنفاق الاستهلاكي . وقد تستخدم السياسة الضريبية للحد من الإنفاق الاستهلاكي ولكن لهذا الأسلوب محددات سياسة فالحكومة لا يمكنها رفع الضرائب بدرجة كبيرة . وقد تستخدم وسائل مباشرة مثل التحكم في توزيع السلع ومنع تضيق واستخدام المواد الخام في الصناعات غير الأساسية وكذلك وضع حد أعلى للأجور .

التحليل الديناميكي لتضخم الطلب :

لقد بيننا فيما سبق أن تحليل التضخم يجب أن يكون ديناميكيا حتى يمكننا أن نتبين كيفية تزايد الأسعار ومعدل هذه الزيادة – وتتوقف سرعة التضخم على عدة عوامل أهمها :

1- الفترة التي تفصل بين ارتفاع أسعار السلع والخدمات وحصول الأفراد على دخول نقدية مرتفعة .
2- المرونة الدخلية للسلع والخدمات .

ولبيان المعدل الذي تزيد به الأسعار نفترض أن :

$$د_ر = ك_ر + ث_ر = د^o \qquad (1)$$

حيث :

$د_ر$ = الدخل الجاري الحقيقي أي في الفترة ز .

$ك_ر$ = الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي في الفترة ز .

$ث_ر$ = الإنفاق الاستثماري الحقيقي في الفترة ز .

$د^o$ = النهاية العظمي للإنتاج الحقيقي في المجتمع (العمالة الكاملة) .

وتبين المعادلة الآتية الدالة الاستهلاكية :

$$ك_ز = أ + ب \frac{د_{ز-1}}{س_ز} \qquad (2)$$

حيث :

أ = ثابت ب = الميل الحدي للاستهلاك

د ز-1 = الدخل النقدي في الفترة السابقة

س ز = مستوي الأسعار الحالي .

وإذا افترضنا أن الاستثمار تلقائيا أي ث ز = ث^{o} فإن الدخل النقدي در في الفترة ز يساوي :

د ز = د^{o} س ز (3)

وبالتعويض في المعادلة الثالثة بقيمة د^{o} :

$$د_{ز} = (أ + ب \frac{د_{ز-1}}{س_{ز}} + ث^{o}) \quad س_{ز} = د^{o} \quad س_{ز}$$

ومن ذلك يتبين أن :

$$ب \quad د^{o} \frac{س_{ز-1}}{س_{ز}} = د^{o} - (أ + ث^{o})$$

وعليه فإن :

$$\frac{س_{ز}}{س_{ز-1}} = \frac{ب \quad د^{o}}{د^{o} - (أ + ث^{o})}$$

ونتبين $\frac{س_{ز}}{س_{ز-1}}$ معدل التغير في السعر

ومن هذه النتيجة يتبين أن معدل الزيادة في السعر يتوقف ايجابيا على كل من (ب) الميل الحدي للاستهلاك ، (أ + ث^{o}) أي الجزء من الدخل المستقل عن الدخل الحقيقي الجاري – كما أن معدل الزيادة في السعر يتوقف سلبيا على مستوي الدخل الحقيقي عند مستوي العمالة الكاملة .

افتراض أن د^{o} = 100 ، أ = 20 ، ب = 0.5 ، ث^{o} = 40 فإن

$$\frac{س_{ز}}{س_{ز-1}} = \frac{(100)\ (0.5)}{60 - 100} = 1.25$$

أي أن السعر يزيد بمعدل يبلغ 25% سنويا .

تضخم التكاليف Cost Inflation :

ينشا تضخم التكاليف نتيجة لضغط النقابات العمالية لرفع الأجور ، ويبين هذا التحليل أن الأجور في الاقتصاد الزراعي لا تتحدد فقط بقوي العرض والطلب للعمال بل تخضع لقوي المساومة للنقابات العمالية والمنشات . وعليه فإن الأجور لا تزيد فقط عندما يزيد الطلب على العمال عن عرض العمال . وتؤدي المساومة إلى رفع الأجور التي لم توجد زيادة في الطلب على العمال بل ربما قد تكون هناك زيادة في العرض . ويختلف تضخم الطلب عن تضخم التكاليف في أن ارتفاع الأجور قد لا يكون لجميع أنواع العمل كذلك ليس في جميع قطاعات البنيان الاقتصادي أي أن تضخم التكاليف ليس له صفة الشمول مثل تضخم الطلب . ويحدث تضخم التكاليف عندما يتنافس رجال الأعمال على العمال وبالتبعية ترتفع الأجور كما أن الأجور قد ترتفع نتيجة للضغوط العمالية حتى لو لم تكن هناك ندرة في العمالة وإذا ما ارتفعت بمعدل يفوق التحسين في الإنتاجية فإن ذلك يرفع تكاليف الإنتاج مما يدفع رجال الأعمال إلى رفع الأسعار ومن ثم يحدث التضخم .

وقد افترض في التحليل (أ) يقرر أصحاب الأعمال الأسعار والإنتاج بحيث يحصلون على أقصي الأرباح في المدى القصير (ب) قيمة الإنتاج الحدي لعنصر العمل ينخفض لكل منشاة بزيادة العمالة وهذا يعني أن زيادة الأجور تؤدي إلى تخفيض العمالة إلا إذا ارتفعت الأسعار بنفس معدل الزيادة في الأجور النقدية ومن ثم تزداد الأسعار. وتزداد الأسعار نتيجة لزيادة الأجور أو بمعني أخر زيادة تكاليف الإنتاج (تضخم التكاليف) لا يتطلب على الإطلاق زيادة في الطلب .

التضخم الخليط (الطلب والتكاليف) Mixed Demand – Cost Inflation

قد لا تكون الزيادة في الطلب عامة في البنيان الاقتصادي فقد تحدث زيادة في الطلب على منتجات قطاع معين دون القطاعات الأخرى ، وإذا ارتفع الطلب على منتجات أحد القطاعات فإن أسعار هذه المنتجات ترتفع وبالتالي يرتفع الربح .

وهذا الوضع يؤدي بأصحاب الأعمال في هذا القطاع إلى التوسع في الإنتاج ويستلزم هذا التوسع زيادة العمالة والتي يمكن تحقيقها برفع الأجور . إلا أن

العمال في الصناعات الأخرى عندما يجدون ارتفاع معدلات الأجور في هذه الصناعة يرغبون في تعديل أجورهم في صناعتهم حتى على فرض عدم وجود زيادة في الطلب على العمال . لذلك يمكن القول أن التضخم العام قد يحدث دون زيادة عامة في الطلب ولكن نتيجة لطلب زائد في أحد قطاعات البنيان الاقتصادي . ومن ذلك يتبين أن قوي التكاليف لم تبدأ التضخم ولكنها ساعدت في انتشاره .

تضخم التعلية Mark up Inflation :

ينشا هذا النوع من التضخم من تقاليد قطاع الأعمال في وضع الأسعار . وتوضع الأسعار في هذه الحالة وفقا للتكاليف المباشرة وتكاليف العمالة بحيث يغطي السعر هذه التكاليف كذلك يسمح بتغطية التكاليف الثابتة ويسمح أيضا بهامش من الربح كما أن العمال يحاولون الحصول على الأجور التي تحافظ على مستواهم المعيشي وذلك بمقارنة الأجور النقدية بالرقم القياسي للأسعار .

افترض أن الرقم القياسي للأسعار قد ارتفع فإن ذلك سيدفع العمال إلى المطالبة برفع أجورهم النقدية حتى يحافظون على مستوي رفاهيتهم . وعندما ترتفع الأجور النقدية بنفس معدل الزيادة في الأسعار فإن ذلك سيرفع من التكاليف المباشرة للإنتاج مما يؤدي برجال الأعمال إلى تعلية الأسعار ، ثم وارتفاع الأسعار سيدفع ثانية العمال إلى رفع الأجور وهكذا تستمر هذه العملية من ارتفاع الأجور لارتفاع الأسعار ما دام الإنتاج لا يتوسع بالدرجة الكافية التي تحد من التضخم ويسمي هذا النوع من التضخم أحيانا بالتضخم الحلزوني Spiral Inflation .

تذكـر

- يعرف التضخم على أنه عملية تزايد مستمرة وملموسة في المستوي العام للأسعار ويعد من حالات عدم التوازن الذي يجب تحليله ديناميكيا .
- توجد أنواع مختلفة من التضخم وفقا لمصدر التضخم وهي تضخم الطلب وتضخم التكاليف والتضخم الخليط وتضخم التعلية .

- قام كينز بتحليل مشكلة التضخم وافتراض وجود عمالة كاملة وبين أن زيادة الإنفاق الاستثماري ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نظرا لان مبيعات السلع والخدمات عند أسعار مرتفعة تخلق زيادة مساوية في الدخول النقدية .
- الفجوة التضخمية تمثل الفرق بين الطلب الكلى والعرض الكلى عند مستوي العمالة الكاملة وإذا كان هناك عجزا في الطلب الكلى عن العرض الكلى بالدرجة التي لا تحقق العمالة الكاملة فإنه يحدث ما يسمي بالفجوة الانكماشية حيث تخفض الأسعار والأجور .
- يتم التحكم في تضخم الطلب بتضيق العرض النقدي أو رفع سعر الفائدة لتقليل الاستهلاك وقد تستخدم السياسات الضريبية للحد من الاستهلاك وقد يتم التحكم في تضخم الطلب عن طريق التحكم في توزيع السلع ومنع أو تقليل استخدام المواد الخام في الصناعات غير الأساسية وكذلك وضع حد أعلى للأجور .
- يحدث تضخم التكاليف حالة ارتفاع مستويات الأجور وإذا ما ارتفعت الأجور بمعدل يفوق التحسين في الإنتاجية ترتفع تكاليف الإنتاج ومن ثم ترتفع الأسعار ويحدث التضخم وتضخم التكاليف ليس له صفة الشمول مثل تضخم الطلب .

أسئلة وأنشطة الباب العاشر

1- ماذا يقصد بتضخم الطلب ؟
2- اذكر مصدرين يمكن بهما للحكومة أن تحقق زيادة في الإنفاق الحكومي؟
3- اجر النشاط التالي :

ارسم رسما بيانيا يوضح الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية .

4- كيف يمكن التعرف على بعض أثار الفجوة التضخمية ؟

5- كيف يمكن التحكم في تضخم الطلب ؟

6- اشرح المصطلحات الآتية :

تضخم التكاليف – التضخم الخليط (الطلب والتكاليف)

7- ماذا تعرف عن تضخم التعلية ؟

8- أكمل الأتي

1- قام كينز بتحليل التضخم وقد ..... وجود عمالة كاملة وفى مثل هذه الحالة فإن زيادة ..... سيؤدي حتما إلى زيادة ..... عن العرض .

2- زيادة العرض النقدي تؤدي إلى ..... في حالة ما إذا كان ..... في حالة ..... كاملة .

3- ينشا تضخم التكاليف نتيجة .....

المراجع

1- احمد احمد جويلي ، التسويق الزراعي ، دار الهنا والنشر ، 1972 .

2- سعد زكي نصار ، تخطيط الأسعار الزراعية ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 248 ، القاهرة ، 1972.

3- شحاته السيد شحاته ، محضرات في التسويق الزراعي ، المعهد العالي للتعاون الزراعي ، 1987.

4- محمد كامل ريحان ، محمد صلاح قنديل ، محمد حسام السعدني ، مبادئ النظرية الاقتصادية ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، 1991.

5- محمد كامل ريحان وآخرون ، النظرية الاقتصادية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي 1983.

6- ممدوح مدبولى نصر ، مبادئ السياسة الاقتصادية الزراعية ، جامعة عين شمس 1987.

7- محمد حسام السعدني ، محاضرات في التسويق الزراعي ، دبلوم الدراسات العليا بالمعهد العالي للتعاون الزراعي ، 2001.

8- Christo Pher Riston, Agricultural Economics, Principles and Policy, Grande publishing limited, London , 1977.

9- E, Malinvaud, Lectures on Microeconomic theory north Holland publishing Company, Amsterdam London, 1997.